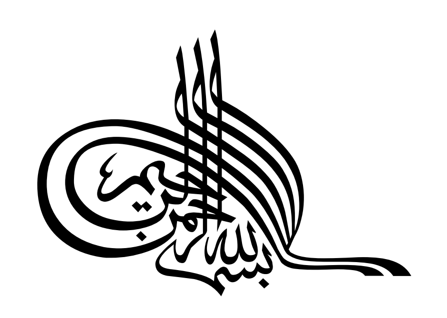
النظرية السياسية الحديثة

الدكتـور
عبد الصمد سعدون الشمري





النظرية السياسية الحديثة

النظرية السياسية الحديثة

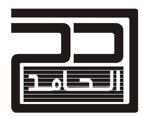
مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها

تأليف

الدكتور عبد الصمد سعدون الشمّري

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين





رقــم التصنيـــــف	:	320.5
المؤلف ومن هـو في حكمه	:	عبد الصمد سعدون الشمري.
عنــوان الكتـــــاب	:	النظرية السياسية الحديثة.
رقــم الإيـــداع	:	2011/7/2880
الواصفـــــــات	:	المذاهب السياسية//الانتماء السياسي// الايديولوجيات السياسية// الاحوال السياسية.
بيــانــات الناشــر	:	عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-623-4

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إليكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+

ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللـهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

صدق اللـه العظيم

(هود: من الآية88)

الإهـــــداء

إلى العراق بلد النجباء والشهداء

إلى كل الأوفياء

أهدي هذا الجهد المتواضع

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

مقدمة تمهيدية

لن تتوافر المعلومات وبشكلٍ دقيق عن فلسفة الحياة السياسية في المجتمعات البشرية وتطورها منذ اقدم العصور التاريخية سوى تلك التي طرحتها الطبيعة البدائية لحياة المجتمع القديم وساقتها أفكار الفلاسفة العظام في تلك العصور، على أنها باكورة لتلك الأسس التي شكلتها فلسفة النظرية السياسية. لذلك جاءت فلسفة الحياة السياسية عند المجتمعات القديمة، لتحتمل الكثير من الاجتهادات في التفسير والتطوير، على انها بدايات لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها بما يتوازى وتصور وإدراك انسان ذلك العصر لتحقيق رغبته في التطور لمواجهة الظروف الطبيعية والمعيشية الصعبة.

وما بلغه إنسان اليوم لدليل قاطع على مدى امكانيته وكفاءته في ادارة شؤون المجتمع وفق فلسفته السياسية لخلق تكوين جماعي، بدءاً بالأسرة حتى بناء الدولة والتي أخذت فيما بعد أبعاداً وأشكالاً عدة سواء في انماط السلطة أم في وضعية القانون والحكم.

ولعل ما يفيدنا في دراسة الفلسفة السياسية، هو ما توصل اليه علماء أصل الإنسان (الإنثروبولوجيا) من ان بقايا المجتمعات البشرية التي كانت تستخدم ادوات العمل البدائية في تنظيم اقتصادها وتحقيق إستمرارية سبل معيشتها، وهي لا تزال قائمة في بعض المناطق النائية من قارات العالم كأستراليا وأفريقيا فضلاً عن أمريكا اللاتينية (حضارة الأنكا واللانكا)، وعلى وجه الخصوص في البرازيل، وكذلك في بعض جزر اسيوية كأندونيسيا.

ان من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان يحتم على الإنسان أن يسعى جاهداً نحو إدارة الأسرة والمجتمع، ومن ثم بناء الدولة على أسس فلسفية بحثاً عن إطار سياسي يحفظ للمجتمع حقوقه وواجباته تحت ظروف قاسية وشاقة وغير متكافئة في كثير من الأحيان ما بين الأنسان وما يمتلك من وسائل بدائية

وبين قوى الطبيعة بشتى أنواعها العاتيه، وكثيراً ما يذهب الإنسان ضحية هذا الصراع.

فقد إتسم النشاط العملي بطابعه الاجتماعي، الـذي اكتسـب نوعـاً مـن الأعـراف والتقاليـد داخل كل وحدة اجتماعية، مما تطلب ذلك، تبنـي لـنمط مـن التعـابير كإشـارات في تبـادل الأفكـار والمفاهيم التي استغرقت زمناً طويلاً، قذ قُدرت بعشرات الألاف من السـنين، وبعـدها تطـور الحـال من بعد النطق ثم تعلم اللغة، ليجري التعـارف عليهـا كوسـيلة للتعبـير عـن ماهيـة وطبيعـة هـذا التنظيم من الحياة وإدارتها بما يحقق الغايات، خدمة للبشرية جمعاء.

إن المنهج المتبع في تحليل الفلسفة السياسية وبداياتها مع اول ظهور لكيـان اجتماعـي، يهتم بتنظيم المجتمـع عـلى اسـس مـن التخطـيط الجماعـي ووفـق مـا متـاح مـن الأمكانـات البسيطة خلال تلك المرحلة، إنما تحدده الآثار التي خلفتها كتابات الفلاسفة العظام سواء ممن عاصر الأغريق، ام الرومان، أوممن ساهم في نقل الأحداث التي عاشتها المجتمعات الأوربية في العصر الوسيط، او عصر الرأسمالية، واذا كان التركيز على القـارة الأوربيـة بشـكل خـاص، فـأن ذلك لكونها مهد الثورة الصناعية وموطن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي أثـرت لاحقاً في التطور السياسي والاقتصادي لعالمنا المعاصر وحتى وقتنا هذا. ومهما كانت المعطيـات في التحليل تشير الى هذا الاتجاه ولصالح الغرب الأوربي إلا ان مثل هذه الدراسات يجـب أن لا تنتقص أو تقلل من مساهمات الأمم الأخرى في تطوير الحضارة الإنسـانية، ونكـن بالـذكر مـا قدمه العصر الوسيط في الشرق حيـنما قـاد الإسـلام فكـراً نـيراً بأصـوله السياسـية والاقتصـادية وجذوره الاجتماعية، حين اسـتطاع ان يضـع هـذا الفكـر القـيم والمـوازين والمبـادئ السياسـية للتنظيم السياسي وبناء الدولة العربية الإسلامية التي أسهمت في إنضـاج الظـروف الموضـوعية لقيام عصر النهضة في أوربا.

ومن أجل ذلك.. فان الموضوعية والأسبقية الزمنيـة تتطلـب الأولويـة وإعطاءهـا الأهميـة في التحليل، لاسيما في الدور الذي لعبته حضارة الشرق القـديم التـي مهـدت الطريـق لقيـام الحضـارة اليونانية والرومانية ومد الخطـوط التمهيديـة في أبعـد بقـاع الأرض كـما في بلـورة البنـاء الحضـاري لـلـهند والسند والصين.

الفصل الأول

مدخل إلى الأسس الفلسفية والنظرية في علم السياسة

The Iterance to the bases of Philosophy and Theoretical for Policy science

الفصل الأول

مدخل إلى الأسس الفلسفية والنظرية لعلم السياسة

يتضمن هذا الفصل الأسس والمبادئ العامة التي تقوم عليها فلسفة النظرية السياسية، والتطرق العام لأوجه الخلافات بين النواحي التفسيرية والتطويرية لعلم السياسة، على أن تحليل البناء النظري من خلال المقارنة بين علم السياسة والظاهرة السياسية سيكون من المواضيع الرئيسة في هذا الفصل مع الاستشهاد بنماذج من الفلسفة السياسية لحضارات قد آثرت هذا التغيير وفق صيرورة الأحداث التاريخية، وساهمت في رسم ملامح البناء السياسي للدولة ضمن بيئة متغيرة وفقا للسلوك الحضاري الذي كانت تتسم به الأمم ما بين الشرق والغرب.

وعليه فقد كان لموضوع الفلسفة السياسية عبر العصور التاريخية أثرها ومغزاها في البناء النظري لعلم السياسة ونشأة الدولة ومن خلال تنوع الفلسفة لمجتمعات الأرض ومعطياتها، إذ لكل مرحلة تاريخية أسبابها ونتائجها في مثل هذا العطاء الذي لا ينضب..

المبحث الأول

الأسس العامة التي تقوم عليها فلسفة النظرية السياسية

إن النظرية السياسية تقوم على جملـة مـن الأسـس العامـة ولـيس الفرضـيات، كتلـك التـي تحكمها الظواهر الطبيعية أو الحقائق العلميـة والتـي يمكـن أن تتبلـور في المحصـلة الى النظريـات العلمية، المفسرة للظاهرة وفق منطـوقها النظـري.

ولكون أن النظرية السياسية وفي إطارها العام لن تتبلـور ضـمن حـدود النظريـات المـفسره للظواهر العلمية، لذلك فهي لن تخوض غمار البحث العلمي حول المشاكل المتعلقة في المجتمعـات البشرية وفق فروض علمية، إلا من بـاب التحليـل المنهجـي والعلمـي لطبيعـة الظـاهره السياسـية، والتعبير عنها وفق أسلوب علمي محدد، ليس بالضرورة ان تكون تلك الظاهرة تسـتند الى دراسـات قائمة على منهجية علمية تحكمها قوانين ومبادئ عامة كالتي تحكم الظواهر الطبيعيـة، إذ ان هـذه البحوث في الوقت الذي لا يُفترض وجودها، إلا انها من جانب آخر موجودة، ولكنهـا غـير مكتشـفه، قدر تعلق الأمر بسلوكيات المجتمعات المختلفة وظروفها البيئية، والتي قطعاً ما ينطبق على البعض منها لا ينطبق على الآخـر.

فالنظرية السياسية تقوم على أسس من العلاقـات الإنسـانية التـي تحكمهـا بطبيعـة الحـال أشكالاً من التنظيم السياسي عـلى مـر العصـور التاريخيـة لبنـاء أسـاس الدولـة، وقيـام أشـكال مـن الحكومات، إذ ان أي شكل من التنظيم السياسي أو الحكومي لم يكـن طريقـاً سـهلاً، بـل شـاقاً عـبر مراحل من النظريات السلوكية والتي تُعبر عنها وتفسرها سلوكيات هذا المجتمع أو ذاك، فمن هذه النظريات ما يتعلق منها ببدايات نشوء الدولة كنظرية التعاقد الاجتماعي، ونظريـة الأصـل الإلهـي ونظرية القوة، وسلطة الرجل، وسلطة المرأة....الخ من النظريات التي سوف يتم شرحها لاحقاً.

إن الوحــدة الاجتماعيــة والاقتصــادية تبقــى الأســاس في بلــورة النظريــة السياســية، ذلــك أن الحاجــة الى بنــاء كيــان جماعــي يتطلــب مــن الفــرد أن ينصــهر في بوتقــة إتحــاد

غير طوعي مع الآخرين، كما أن الشعور الفطري لأهمية وجود هذا الكيان قد أصبح من المسلمات الضرورية لبقاء حياة أفراد المجتمعات البشرية ضمن نسق فاعل من الإستمرارية.

وهكذا.. فأن أول تنظيم سياسي جمع الأفراد تحت كيان جماعي واحد، هو القبيلة البدائية كأقدم تكوين اجتماعي واقتصادي قائم على عادات وأعراف وتقاليد خاصة بكل وحدة منها، بحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المغلقة القائمة بين أفرادها.

فالقبيلة من وجهة نظر التطور التاريخي تُعتبر هيكلاً سياسياً واجتماعياً أكثر تنظيماً من الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي سلفتها.

ولكي يتم تحليل وفهم هذا التكوين، لا بد من التعرف على طبيعة النشاطات والعلاقات الإنتاجية التي سادت بين أفراد القبيلة الواحدة، لا سيما فيما يتعلق بظاهرة تقسيم العمل وتوزيع المراكز الاجتماعية لأدارة هذا النشاط الإنتاجي بين الأفراد والذي يحتاج الى من يديرها كزعيم يمتلك القدرة العقلية والسلوكية، فضلاً عن السمات الشخصية المميزة والتي يتمتع بها دون الآخرين.

ومن هنا فأن النظرية السياسية قد تبلورت اسسها في إطار تكوين جماعي لتكسب في بادئ الأمر صفة ظاهرة قبل ان تسلك سلوك علمي يُعبر عن ثورة العقل للبحث عن الأشياء وإستنباط افكار جديدة لتأخذ طريقها نحو علم السياسة كعلم للمراجعة المنهجية المستمرة. وهنالك مجموعة من المحددات كانت الأساس في وضع لبنة التنظير السياسي منها:

1- الحاجة الى تكوين وحدة اجتماعية فطرياً (ممثلة في القبيلة البدائية)

2- استقطاب النشاط الإنتاجي بين أفراد القبيلة البدائية، على أساس تقسيم العمل الجماعي وإدارة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على هذا الأساس المشترك لتحقيق الصالح العام.

3- تحديد الهيكل السياسي للقبيلة وإختيار زعامتها بمواصفات تشكل من خلالها نظام الملكية القبلية، كأول تنظيم سياسي يحكم المجتمع البشري وفق الأعراف والتقاليد القائمة بين افراد العشيرة، مع بروز السطوة التملكية لدى زعماء القبائل (الأقليات) في قيادة كل قبيلة، لاسيما وأن سمات وصفات زعيم القبيلة تكون مميزة كالشجاعة والبسالة في القتال والمهارة في الصيد، فضلاً عن أن الزعامة للقبيلة لاتستند على الوراثة، بل على تزكية أعضاء القبيلة، وموافقة أفرادها هذا الرأي.

الأول: أوجه الاختلاف مابين النواحي التفسيرية والتطويرية للنظرية السياسية

إن من طبيعة العلوم التي تستند على الفروض المنهجية ذات الطابع العلمي، والذي يستخدم التحليل الجوهري للظاهرة (موضوع البحث والدراسة)، يمكن تفسيرها على أنها حالة واقعة وتعتمد جملة من الحقائق والبيانات يمكن الوصول من خلالها الى النتائج الدقيقة، فضلاً عن تطويرها. كما أن هذا النوع من الفرضيات العلمية تشكل الأساس النظري الثابت من حيث الإتجاه المنهجي، ومصدر من مصادر العلوم الطبيعية التي لا تقبل الشك، في حين لن تتبلور الظواهر ذات الطابع السلوكي والفلسفي في استخدامها أي منهج علمي يمكن أن يؤول الى تحليل جوهري حول ظاهرة سلوكية معينة يروم الباحث في التوصل خلالها الى النتائج المطلوبة وفق ما تفرضه مشكلة الدراسة الموضوعة، وهو ما يدلل على عدم القدرة التفسيرية والتطويرية لهذا النوع من الظواهر السلوكية في ان تسلك مسلك العلوم الطبيعية من حيث تطورها المعرفي، وعلى اعتبار ان سلسلة المعارف هي تكامل بحثي لما جاء به الباحثون الأوليين، ومن ثم تطويره من خلال جيل آخر من الباحثين في الحاضر والمستقبل.

وهكذا.. لم ترتقي النظرية السياسية كنظرية سلوكية / إنسانية الى مستوى النظريات العلمية التي ترتبط بالظواهر الطبيعية والقائمة على الأبحاث والدراسات

الكافية التي تحكمها القوانين والمبادئ العامة، وإنما ظل التنظير السياسي في إطار الظواهر السـلوكية التي تحكم المجتمعات، اذ ان لكل مجتمع ظروفه الخاصة المختلفة عن ظروف المجتمعات الأخرى، فما ينطبق على مجتمع ما ليس بالضرورة ان ينطبق على البقيـة الباقيـة مـن المجتمعـات البشريـة، فلكل مجتمع قوانينه التي تسير الحياة الاجتماعية فيه دون الآخر، ومن الصعب جداً ان نتكلم عـن سلوكيات واحدة وعامة يمكن ان تتشابه في كل المجتمعات.

فالظـاهرة الإنسـانية هـي ظـاهرة واحـدة وموحـدة في اساسـياتها، رغـم الفـوارق الكبـيرة والصغيرة في المجتمعات، على أنها تشـكل بمحصـلتها علـم السياسـة ذلـك ان هـذا العلـم سـيؤدي بالضرورة إلى الاقتناع بأن المبادئ اوالقوانين التي تسعى نحو بناء قواعد هـذا العلـم هـي مختلفـة بدرجة أو أخرى عن تلك التي يتم التوصل إليها في العلوم الطبيعية. وان كانت تلـك القـوانين غـير موجودة ضمن حقل السياسة كمنطوق نظري، الا ان تلك القوانين ستكون موجودة حتماً في إطارها الظاهري الغير مكتشف جوهرياً، لتضفي عليها طابع علم السياسـة المجتهـد في كـل زمـان ومكـان. وكون ان الظاهرة السياسية يمكن تفسيرها في كل عصر بمعزل عن العصور الأخرى، مع الحفاظ عـلى الخصائص ذات النواحي الإنسانية والفلسفية والأساليب المفسرة لها، بأنها نظريـة يمكـن أن تتوافـق مع طبيعة المجتمع من هذا العصر أو ذاك عبر العلاقات التي تـربط مـابين السـلطة والشـعب مـن خلال تفسير معين يؤول الى حالة محددة من التطور لاسيما في جوانبها الفلسفية والفكرية.

فعلى سبيل المثال وليس الـحصر، إن الفلسـفة السياسـية في العصـور القديمـة كانــت تعتمــد التفســير النظــري الســائد لسياســة القبيلــة البدائيــة كــأول تكــوين جماعي من خلال زعمائها، لتأتي بعد ذلـك الملكيـة المطلقـة لـعصر القسوسـه والتـي اعتمدت في تفسيرها بعض التظريات كما في الأصل الألهي والتي تختلف في فلسـفتها عن الوضع السابق، بل وتتقاطع معه، ثم تأتي نظرية التعاقـد الاجتماعـي وتفسـيرات هوبز وروسو وغـيرهم دون ان تتشـابه أو تشـترك مـع سـابقتها في الإطـار الفلسـفي،

إلا في بعض النقاط التي ترتبط بجوهر العلاقات الإنسانية التي تحكمها الطبيعة السلوكية ذات الطابع الفطري للمجتمعات البشرية، فهي تتكرر عادة كجزء جوهري من خلق الإنسان.

وقد ذهب بعض الفلاسفة اليونان، لا سيما أرسطو الى ان نشاة المجتمع البشري في التاريخ القديم جاءت على أساس ان الإنسان في طبعه مدني وعلى انه يولد دائماً بالطبيعة أفراداً وجماعة، رغم تقاطع هذا الرأي مع كثير من الباحثين في مجال علم الإجتماع والسياسة، كما أن المجتمع البشري في العصر اليوناني القديم يُنظر اليه بإتجاهين ؛ إما أن يكون تنظيماً صناعياً من خلال إبداع الإنسان وإدارته في تحسين وضعه ومقامه بين الخلق، ولخدمة الأغراض المتعدده، وإما أن يكون ظاهرة اجتماعية طبيعية، كتنظيم يجعل من الأفراد جزء منه وهذا ما نقصده بالقبيلة البدائية كأول تكوين جماعي عرفه التاريخ البشري

ويُعتبر هروسيوس، وولف، ولوك، وتوماس هوبز*، وكثيرون من الفلاسفة في القرن الثامن عشر من الذين هم رواد في مدرسة التنظيم الحضاري للمجتمع البشري، على أن الناس قد خُلقوا أحراراً ومتساوين، وأنهم كانوا يعيشون في الحياة بشكلٍ فطري في جميع مظاهر الحياة دون قيدٍ أو خضوع وضمن مجتمع بدائي يُعد العصر الذهبي للإنسان.

إن جوهر النظرية المثالية هي فلسفة تقليدية مؤثرة في الفكر السياسي الأنكليزي، وقد ظهرت في مؤلفات الفيلسوف الألماني هيكل، حين فسرها وفق اسس سلوكية على ان الإنسان قيمة مثلى لا يخطأ في إعتماده سطوة الذات الإنسانية (الأنا) وان كل شيء متحقق، في حين ان النظريات الحديثة فندت هذا

* إذ يختلف " توماس هويز " (فيلسوف الملكية الإنكليزية المطلقة) مع هؤلاء المفكرين، من حيث تفصيل بعض الجوانب التفسيرية للمجتمع البشري، بسيما في حياته الفطرية، ومن أن الإنسان سيطر عليه الصراع الأناني وامتلأت نفسه بالعداء نتيجة للحروب والخوف وعدم الإستقرار الأمني، إذ غلبت على علاقاته سمة قانون الغاب، وأن الغلبة للأقوى.

الإتجاه وعرضته للنقد، لاسيما من قبل التأييد شبه الفلسفي الذي بدا للكثيرين منهذا العصر، وكما يعبر عنه (جود)من ان هنالك شعور بعدم الرضا عن النظرية المثالية لما هو واقع في المجتمع، وبخاصة في زمن الحرب حين يدفع هذا الشعور الناس للبحث عن بديل للقدرة المطلقة للحكومة نحو مفاهيم اخرى أكثر واقعية.

وهكذا.. يبدو لنا ان الإختلاف التفسيري والتطويري للنظرية السياسية اخذ حيزاً كبيراً عبر العصور التاريخية، ليشكل في محصلته ثروة عظيمة من الفلسفة السياسية. وفي ضوء ما تم طرحه من إيضاح مابين الجوانب التفسيرية لسلوك علم السياسة والفلسفة النظرية السياسية مقارنة بالعلوم الطبيعية الأخرى، يمكن ان يتسنى لنا مجالاً اكبر في تحليل هذا الإختلاف من منظور حضاري للعودة في التفسير والتطوير لتلك الفلسفة لعصور تاريخية شهدت مثل هذا الإنجاز، لاسيما عند حضارة وادي الرافدين والمصريين القدماء في وادي النيل، فضلاً عن الإغريق والرومان وفي العصر الوسيط والحديث.

الثاني: علم السياسة والظاهرة السياسية في ميزان البناء النظري

قبل الخوض في غمار النظرية السياسية واصولها الفلسفية، ومنذ العصور الأولى، لابد من تسليط الضؤ على مفهومي علم السياسة والظاهرة السياسية، على انهما الجوهر الأساس في وضع البناء النظري للمسارات التاريخية لكل العلاقات الاجتماعية ذات التأثير السلوكي للمجتمعات البشرية، والتي أنحدرت من صميمها مناهج البحث والتفسير والتطوير النظري للسلوك السياسي لتلك المجتمعات، وبعد أن تبلورت بين جنباتها مفاهيم سياسية عدة تشكلت في أثرها الفلسفة النظرية السياسية.

س: ما هو علم السياسة، ولماذا نهتم بدراسته ؟

إن علم السياسة يُعد من العلوم المستجده بين العلوم الحديثة كالقانون مثلاً، إلا ان السياسة كفكر تُعد من أقدم ما ذهب اليه وتسائل به خلاصة العقل الإنساني كما

في الحياة الفضلى (المدينة الفاضلة عند أفلاطـون)أو القـانون العـادل ونظـام الحـق والإنسـان الحـر والسعيد كما في الفلسفة السياسية لفلاسفة العصور القديمة.

كما ان التساؤلات التي تطرح في واقـع الحـال تشـكل جـوهر دروس السياسـة في كـل زمـان ومكان سواء كانت دروساً أم أساطير تراثية أو عـبر دينيـة أم فلسـفية أو علميـة. فالسياسـة تسـلك سلوكاً علمياً عندما تشتد التساؤلات لترسم تطلعات الإنسان وميولـه نحـو تحقيـق أهـدافها المـثلى، كتعبير للمجتمع الإنساني سـواء في العدالـة، السـلام، اظهـار نظـام الحـق كواقـع ملمـوس، كـون أن السياسة هنا تُعد نقطة إنطلاق من الواقع والتجربة نحو تجسيد تلك الأهداف.

فعلم السياسة اذن علم حديث، يهتم موضوعياً بمنهجيـة دراسـة السـلوك المجتمعـي، وهـو يقرب المسافة ما بـين الفكـر السـياسي والواقـع العـام للحيـاة السياسـية مـن خـلال فهـم الحقيقـة الجوهرية لمنهج السلوك الإنساني وتطلعاته الحره في ترسيخ مصيره في بناء واقع أفضل للمجتمع.

س: لماذا الاهتمام بدراسة علم السياسة ؟

إن ثورة العقل الإنساني وممارساته السلوكية تحتاج الى ثورة منهجيـة عـبر تغيـير ثـوري لفـهم الأشياء المحيطة به وتحليلها تحليلاً موضوعياً، وهذا بطبيعة الحال يسـتوجب مرجعيـة منهجية مستمره لإدراك ولمس كـل ما هـو جديـد. وكدارسـيين لهـذا العلـم لابـد مـن تحقيـق جانبين:

1-تشخيص الأشياء وكل ما هو محسوس من حولنا عبر أفكار جديدة لصياغة علم السياسـة، كونه مراجعة منهجية مستمره يحاط بسلوك المجتمعات في الزمان والمكان.

2- أن يكون إدراكنا لعلم السياسـة كمختصـين، ولـيس فقـط عـلى أنـه نشـاط إنسـاني محـوره سـلوك الإنسـان وعلاقـة الحـاكم بـالمحكوم كصـفة مميـزة لطبيعة هذا النشاط، ومن ثم تمييزه عن غـيره مـن النشـاطات الأخـرى.إذ

بغياب هذه الصفة لاتكون سياسة ولاتكون دولة المجتمع، ولايكون هنالك علم للسياسة أو فهم لعلاقة الحاكم بالمحكوم أو أن يكون هنالك مهتم بمبادئ السياسة العامة.

3- إن دراسة علم السياسة يمكن ان يحقق أمور كثيره منها؛ معرفة ما تعنيه السياسة ككلمة في قاموس اللغة بالرجوع الى إصولها، لا سيما في اللغتين العربية والفرنسية، إذ سنجد أن السياسة تعني الشؤون التي تخص المجتمعات البشرية في كل الأزمان والعصور، وان أصل السياسة كما يقول حال لسان العرب من السوس وهي معنى الرياسه، ويقال راسوه مثل سوسوه وأساسوه، وحين يثال وساس الأمر سياسة أي قام به بما يصلح الحال. وأن المقصود بالأمر هو أمر الناس، وكلمة أمر شائعة الإستعمال في معنى حكم ودولة، ليتطور معنى السياسة الى سياسة شرعية وبنيوية ومدنية وسياسة خاصة وعامة وهكذا...

إن كلمة السياسة في اليونانية القديمة politieve متكونه أساساً من شطرين polis ومعناها المدينة وكل ما يرتبط بها من إدارة وتنظيم لحياة الأفراد في مجتمع له أساليبه ونظمه لبناء دولته. وقد استخدم اليونان كلمة polities بمعنى دولة، وأن علم السياسة هو علم الدولة، في حين إستخدموا كلمة politica بمعنى المصالح المدنية، وكل ما يتعلق بأمور الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة.

ومن هنا جاء تأكيد فلاسفة اليونان ومنهم أرسطو طاليس، من أن الإنسان حيوان سياسي لا يعيش في كنف دولة واقعية، بل مثالية ضمن جوهر العقل، إذ أن الإنسان هو ملاك أو بهيم تعيش الدولة في عقله، وان هذا الحيوان السياسي هو حيوان مدني لا اجتماعي، لأن الحيوانات يمكن أن تكون اجتماعية دون وعي عقلي، ولكن الإنسان وحده بوعيه وعقله يمكن ان يكون سياسياً مدنياً.

ويأتي علم السياسة في ضؤ هذه الفلسفة، على أنـه إصـطلاح يحـث عـلى الإسـلوب المنهجـي لمعرفة الحقيقة السياسية كغاية بحد ذاتها، وعلى أنها غايـة الإنسـان منـذ أن بـدا يفكـر ويتأمـل في الأشياء كالظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تكيف حياتـه، إلا ان هـذا العلـم جـاء في ذات الوقـت وسيلة لغاية أخرى ترتبط اساساً بطبيعة وضع الإنسان بسلوكياته المتنوعة ولمعرفة مصيره على أرض الواقع.

- إن علم السياسة قد لازم الإنسان لزوم السياسة للمجتمع الحضاري، فالتنظيم السـياسي ضرورة حياتية وبيئية للإنسان في مختلف العصور. كما أن هـذا التنظـيم لايتحقـق دون وضع سياسات، ولا غنى في ذلك عن عقل الإنسان، ولا غنـى للإنسـان عـن العلـم الـذي يتفكر في هذا التنظيم وأساسياته.
- إن النظره الى السياسة قـديماً كانـت وليـدة لنظـرة تشـاؤمية للإنسـان وضـمن الإعتقـاد السائد أن السياسة نشأت لفض النزاعات فقط، وانها أداة لردع الشر، وقد جـاءت هـذه النظرة ترسيخاً للإعتقاد بالأصل الطبيعي للسلطة سواء في النفـوذ، أم في الإكـراه، كـما في نظرة الإنسان لسلطة الأب كرب للإسرة، وسلطة القبيلة في تنظيم شؤون الأفراد ودورهـا بين القبائل. كما أن السياسة بين الدول يمكن ان تخلق الخير العام بقدر مـا تكـون نـواة لقوى الشر.

ويبقى المعنـى والجـوهر في دراسـة علـم السياسـة، عـلى أنـه هدايـة المجتمـع الى الطريـق السياسي القويم الذي يجعل من أفراده مواطنين صالحين لخدمة امتهم.

الثالث: الظاهرة السياسية في ميزان النظرية السياسية

لا يوجد اختلاف حول الطبيعة الإنسانية للظاهرة السياسية من حيث انها محكومة بوجودها وصيرورتها بوجود الإنسان وصيرورته، إنما الخلاف القائم حول نشأة تلك الظاهرة، وهذا ما يُعطي تساؤلاً من أن السياسة هل بدأت مع وجود الإنسان في إطار الجماعة السكانية القديمة، أم مع وجود الدولة ككيان فاعل في المجتمع؟، وهنالك إجماع من كل الأكاديميين والباحثين في مجال علم السياسة والإنثوبولوجي، من أن الظاهرة السياسة هي ظاهرة إنسانية قبل كل شئ، ولكنها ليست بالضرورة أن تكون ظاهرة اجتماعية. فقد ترتبط هذه الظاهرة بقوة الإنسان كمخلوق سلوكي متنوع الطباع والتوجهات، كما ترتبط بالجماعة كما في علاقة الأفراد ضمن القبيلة الواحدة كيف تدار شؤونها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الظاهرة الاجتماعية ليس بالضرورة ان تكون ظاهرة سياسية أو حتى إنسانية، فالحيوان كائن اجتماعي، لكنه ليس كالإنسان، وهنا لابد من الإرتقاء الى مستوى التمييز في العقل، فمجموعة الأفكار تجعل من الإنسان كائن سياسي وهو بذلك يحقق القول الثابت، على أن نشأة السياسة قديمة قدم وجود الإنسان ذاته وليس من خلال وجود الدولة.

فالظاهرة السياسية هي بذور للفكر السياسي الموجود في العقل الإنساني منذ القدم، إذ ان تراكم الأفكار وتكرارها في مختلف الأزمان والأمكنة يُعطي بصمات واضحة من ان الظاهرة السياسية هي الفكرة التي لاتتوقف ابداً عند حدود الزمان والمكان، بل تتبلور كفكرة عاقلة ذات طابع سياسي ومصدر الهام لإفكار سياسية أخرى ضمن علاقة جدلية مستمرة بين الظاهرة والفكرة.

س: أيهم أقدم الفكر السياسي أم الظاهرة السياسية ؟

إن الفكر السياسي وجد منذ وجود الظاهرة السياسية، إذ كان فكراً إسطورياً ممتزجاً مع مجموعة الأفكار الإسطورية التي سادت في العصور القديمة، وغالباً ما كانت تبرز هذه الأساطير بصورة تصرفات فلسفية تمتزج بتفسير كافة الظواهر

السلوكية والطبيعية دونما تمييز واضح لتلك التصرفات، وقد بدا ذلك جلياً لدى الفلاسـفة والمفكـرين الطبيعيين، والتي إمتزجت أفكارهم مع بعض القواعد الفلسفية ذات الطابع الإسطوري الـذي غالبـاً ما يطغى على الحياة العامة ومن دون تمييز.

إن المساهمات الحضارية قدمت افكاراً سياسية بإسلوب فلسفي خلّاق، قد أعطت لمفكريهـا دوراً مميزاً في فلسـفة الأشـياء ومنحهـا ديناميـة في التفسـير والتطـوير. وهـذا مـا جعـل مـن بعـض الباحثين في مجال السياسة يهتم بالفكر السياسي على أنه المنهج الأول للظاهرة السياسية.

ومما لا شك أن بعض المساهمات التي عرفت عند الحضـارات القديمـة، قـد أنعشـت الفكـر السياسي كما في حضارة الصين، وابرز مفكريها"كونفشيوس" وحضارة الهند كما في مساهمات المفكـر الهنـدي "كوتيلامـا" ولعـل في مسـاهمات بـلاد مـا بـين النهـرين الشيء الكثـير تبلـورت عنـد أفكـار حمورابي....الخ.

إن التراث الإنساني السياسي بأفكاره المتنوعه وبالرغم من أنها قد مرت بمرحلة مـن الجمـود والتقهقر * حتى المرحلة التي إمتـدت للقـرن (16) المـيلادي، حـين أمتـدت ريـاح النهضـة الأوربيـة لترتقي بمستوى الفكر السياسي نحو مرحلة السمو في الإبداع والتحـديث ضـمن مـنهج تحلـيلي، قـد أضفى عليها تطورات العلم السياسي والظـاهرة السياسـية الشيء الكثـير مـن التسـاؤلات والفـروض النظرية ضمن إطار منهجي تعددت أساليبه نحو بلورة الفلسفة النظـرية السياسية.

---

* فالمرحلة الطويلة الممتدة بين مساهمات أرسطو ومساهمات ميكافيلي (مفكرسياسي ورجل دولـة إيطـالي وواضـع أسس المبدأ العلماني)، قد إتصفت بالتقهقر بالنسبة للظاهرة السياسية، من حيث عدم ثبات شخصيتها، فالمرحلة ما بعد ميكافيلي قد تميزت بالتطور والنهوض لتلك الظاهرة.

الرابع: بناء النظرية السياسية

لا يمكن القيام بأي بناء نظري من خلال الوقائع والأحداث المحيطة بنا فحسب، إنما هنالك مفاهيم وفرضيات فضلاً عن المراقبة التامة للحدث، من خلال إدراك وتصور لطبيعة المشكلة موضوع البحث والدراسة.

ويُعرف " ستيفن وسبي" النظرية السياسية على أنها" إنظومة من التعميمات المبنية على أساس نتائج تجريبية أو يمكن إختبارها تجريبياً، إذ أن النظرية السياسية تبنى على أساس مراقبة الوقائع السياسية وإكتشاف الترابط الجدلي فيما بينها، ثم انتظام سياقها ".

إن أي نظرية تقوم على أساس وصف وتفسير مايقع من أحداث فعلاً وليس ما يجب أن يقع، وذلك بواسطة التعميمات، إذ يتم تكييف بعض العبارات على أنها فرضيات، وتؤخذ بنظر الاعتبار على أنها تكوين نظري قبل الوصول الى التعميمات التجريبية، وتبقى هذه الفرضيات مؤهلة للإختبار في أي وقت بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة والضرورية آنياً، ولكن حيثما كانت تلك التعميمات فهي قابلة للإختبار والإثبات من ناحية المبدأ واعتبارها نظرية.

وتقوم النظرية عادة على مجموعة من التعابير (تعبيرين على الأقل) تسمى إقتراحات، إذ يرتبط بعضها بالبعض الآخر (وليس قوانين)[**]، بيد أن الإقتراحات تعرض عادة على نحوٍ إحتمالي، وهي أقل عمومية من القوانين.

أما الفرضيات فهي " عبارات تأملية تعكس الروابط بين المواضيع المطروحة، فهي إذن إقتراحات بشكلٍ نوعي. وأن إختبار الفرضيات يؤدي الى الحصول على الحقائق والمعلومات، غير أن تلك الحقائق لا تختلف عن الفرضيات إلا بالدرجة وحالة التعميم، وقد ذهب بعض الباحثين الى أن التمييز بين المفاهيم والنظريات والقوانين لا طائل من ورائه، كونها جميعها لها سمات مشتركة".

[**] لأن القوانين لها علاقة وإتجاهات ثابتة مفروضة بصيغة تساؤلات ذات مبادئ عامة، إذا....وإذا.... ؟... الخ

وإذ يصعب القول بأن هنالك نظرية سياسية واضحة المعالم، فأن بعض الباحثين يفضل ان يطلق عليها " إطار مرجعي" Form of reference " والذي يعني ان هنالك شيئاً مرجعياً موجوداً، ولكن لم يصبح بعد نظرية، أو لم يستكمل بعد مستلزمات وشروط النظرية السياسية (لاسيما فيما يتعلق بالقوانين والمبادئ العامة التي تحدد مسار كل نظرية تخرج الى الوجود).

وعليه فالنظريات السياسية توجد على درجات متنوعة من حيث الدقة والتفاصيل، الأمر الذي يقتضي الأخذ به في نظر الاعتبار بدلاً من تحديد معنىً للنظرية السياسية ذاتها، فقد كان للفلاسفة القدماء وزن كبير في طرحهم للإسلوب النظري في الفلسفة السياسية، إلا أن السياسة تبقى مجردة من العناصر الأساسية لأي نظرية، إذ تتسم بطابعها الشمولي العام من حيث وقائعها وأحداثها ذات الأبعاد الفلسفية، وفي ذات الوقت تبقى السياسة كعلم وظاهرة متطورة لاسيما في ظل التقنيات الحديثة وكأسلوب نوعي تتميز به المجتمعات البشرية، وعلى الرغم من انها لم تكتسب درجة النظرية السياسية، فانها الأقرب الى الأطر المرجعية بدلاً من الصفة النظرية.

فقد حاول علماء السياسة بناء النظرية السياسية على أساس المنهجية التجريبية، إلا أنهم لم يفعلوا سوى إقامة حدود مرجعية لبحوثهم بالإعتماد على سلسلة مراجع تاريخية لفلسفة علم السياسة منذ العصور التاريخية الأولى وحتى يومنا هذا، فعلى الرغم من أنهم قد سحبوا التعميمات التي أثبتت صحتها في نظرية منهجية، إلا أنها تبقى هذه التعميمات جزئية وفي اطر ضيقة، وان معظم أسسها تقوم ضمن بحوث أخرى تختلف في مقاييسها عن كل الأسس التي يُبنى عليها عالمنا السياسي نظريته السياسية.

ومن خلال ما تقدم، لا بد من وضع مخطط يوضح ماهية وطبيعة التنظير السياسي منذ العصور الأولى وحتى وقتنا الحاضر والذي تتبلور فيه حركة تطور الفكر السياسي الحديث عبر مجموعة من المدلولات السياسية، التي تتراوح درجات تطورها بين عصر وآخر، وبين ثقافة وأخرى.

وإذ تأخذ هذه المدلولات الفكرية أساسيات في البناء النظري السياسي بدءاً من الإسطورة وتراث المجتمعات القديمة، الأفكار السياسية، الفلسفة السياسية، ثم الدخول في النظرية السياسية، والتي تتحدد عندها التيارات الفكرية وفق ما يُعرف بالمذهب السياسي.

المبحث الثاني

الجوانب الفلسفية المفسرة لعلم السياسة

عند حضارات الشرق والغرب

لا بد من التطرق إلى أهم الجوانب التفسيرية لعلم السياسة والتي ترجمتها الأحداث والمتغيرات السياسية عبر أقدم العصور التاريخية سواء في حضارات الشرق كما في وادي الرافدين ووادي النيل، أو من خلال حضارات الغرب عند الإغريق والرومان، فضلاً عن أهم التطورات السياسية في العصر الوسيط الأوربي، مع إشارة إلى الفكر السياسي في العصر الإسلامي، على أن الأفكار والأحداث قد شكلت بمجموعها أرضية خصبة في العديد من الطروحات الفلسفية لعلم السياسية وتهيأة الأجواء الفكرية نحو الخوض في غمار البناء النظري.

الأول: الجوانب التفسيرية لفلسفة علم السياسة عند حضارتي الشرق/ وادي الرافدين ووادي النيل

تُعد الأسطورة الصورة الفكرية الأولى التي استطاعت أن تفسر الفكر السياسي عند الإنسان القديم، إذ استطاع هذا الإنسان أن يستخرج من أساطير الشعوب القديمة خلاصة افكارها السياسية، والتي تدلناعلى أقدم حضارات شعوب الشرق الأدنى والبحر المتوسط حتى منطقة وادي الرافدين كالسومريين والبابليين والأشوريين، ومروراً بالفراعنة المصريين (المصريين القدماء في حضارة وادي النيل)وإنجازاتهم المتعددة في مختلف نواحي الحياة فالآراميين، على أنهم أول من ربطوا مفاهيم الحكم والسلطة والصراع والتنازل، والحرب والسلم بآلهتهم.

فقد اقترن ظهور الآلهة بسمة التنازع بينهم حول من يتولى السلطة والعرش، لتبدو الأساطير السياسية أكثر وضوحاً، حين تنتقل هذه الصورة من الحياة الأسطورية الى الفكرة السياسية، وكل ما يخطر في بال الإنسان في تلك العصور من افكار وتصورات لتنظيم حياته السياسية.

وأن مجمل هذه الأفكار في طبيعتها السلوكية، تمثل مشاعاً بـين النـاس وفي مختلـف الأزمنـة والأمكنة، الأمر الذي يحتاج الى تنظيم اكثر دقـة ومنهجيـة كي تتسلسـل هـذه الأفكـار وفـق قوالـب فلسفية قد عبروا عنها الفلاسفة القدماء بأسلوب اكثر إيقاعاً وإندماجاً مع الظاهرة السياسية، لتـبرز بين جوانبها الفلسفة التفسيرية المتنوعة في حيـاة مختلـف المجتمعـات البشريـة وبحسـب إخـتلاف بيئتها، ودرجة تطور وإبداع واضعيها من الفلاسفة العـظام.

وحين يدور الكلام عن فلسفة علم السياسة لدى مجتمع الشرق، فـأن ذلـك سـيتوقف حـتماً عند مراكز الإشعاع الفكري عند حضارتي وادي الرافدين، ووادي النيل، إذ وجدت في تلك الحضارات ممالك ونظم حكم وتشريعات لايمكن ان تتحقق، إلا بوجود فكراً سياسياً منهجياً، وهو ما يعنـي ان هذه الحضارات قد انجبت من المفكريين ممن سبقوا في هذا الإتجاه تطلعات الإغـرق وتـأملاتهم في مصادر الفلسفة السياسية أو حتى في مصـادر السـلطات وتشريـع القـانون وبنـاء الدولـة ووظـائف الحكومة.

إن دراسة بعض الجوانب التفسيرية لفلسفة علم السياسة عند **حضارة وادي الرافدين**، وكما في سلالتي سومر وأكد منذ حوالي الألف الرابع ق.م، فأنما تجري مثـل هـذه الدراسـات حـول نشـأة النظم الاجتماعية في هذه السلالات من حيث التعايش بين الأسر، حين تنازعت فيما بينها ثم تنازلت بعض هذه الأسر عن جزأ من سيادتها السياسية لصالح الكيانات الاجتماعية الأخـرى الأكبرمنهـا مـع الإحتفاظ ببعض مكوناتها الذاتية وذلك من خلال عملية تشريعية ترتبط فيها زعـماء الأسر الصـغيرة لتدين بالولاء للأسر الأكبر منها ؛ حين تـتلاحم نـوازع القـوة وتتوحـد أمـام القـرارات التـي تصـدرها مجالس تشريعية تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية لهذا المجتمـع، فإنمـا يُعـد مثـل هـذا التنظـيم تنظيماً متطوراً قد سبق في خطوطه العامة التنظيم السياسي عند الإغريق منذ حوالي 2000 عام.

لقد تميزت دولة المدنية في وادي الرافدين بالتنافس والصراع من اجل الهيمنة على السلطة السياسية، إلا في حالات الدفاع إزاء العدو او من خلال العلاقات التجارية، إذ تحكم هذه الظروف جميع الأطراف نحو التعاون والإتحاد. فعلى سبيل الجانب الفكري والفلسفي كان الدين يختلط بالدولة، بل يحكم الأمراء في مسارات السلطة الحاكمة آنذاك، حين يُستمد الحكم شرعيته من الألهة ليُمَثلوا المجتمع أمام هذه الألهة وبصفتهم قادة عسكريين لن تكن لديهم نزعة الإستبداد، بل كانوا يستشيرون مواطنيهم من الأمراء في كثير من الأمور والمصالح العامة للدولة كما هو الحال عند السومريين الذين كانوا يجتمعون في جمعيات تشريعية (منذ الألف الثالث ق.م)، وهو ما يُدلل على حالة الديمقراطية التي تعكس سلوك الشرق قبل أن تتبلور ملامحها في الغرب، حين كانت منطقة وادي الرافدين مهداً لها عبر البرلمان السومري المكوّن من مجلس الشيوخ، ومجلس أدنى يضم كل المواطنين القادرين على حمل السلاح * وهو ما يعني ان البناء السياسي البرلماني كان مصدر من مصادر التشريع في تلك الفترة ويستمد قوته من الدين.

وفي القرن18 ق.م كانت قد توحدت سلالات العراق على يد الملك حمورابي (السلالة البابلية الثالثة في الوسط) وكان للمجلس التشريعي (مجلس الكبار)دور كبير ومهم في قيادة الدولة والأجهزة الرسمية الأخرى، فضلاً عن الوظائف الأخرى المالية منها والقضائية وإدارة الأمن، وأن أغلب العناصر الحيوية في السلطة تجري في ظل شريعة حمورابي التي تتكون من مجموعة من القوانين السياسية، إرتكزت على السلطات وإشتملت على حماية حقوق الأفراد وواجباتهم، فضلاً عن إنعاش النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويُعد مثل هذا التنظير

---

* ويُعد هذا التكوين السياسي من أقدم المؤسسات على التطاق السياسي وذلك منذ حوالي 2000 عام، وقبل أن تولد الديمقراطية الإغريقية، إذ ظهر بعدها وتحديداص في القرن 21 قبل الميلاد الدين الرسمي للدولة السومرية ليُصبح المصدر التشريعي للملك ليمارسها مع وظائف مجلسي الشيوخ والكبار في السلطة السومرية آنذاك.

في جوانبه السياسية، مجالاً متطوراً في تاريخ الفكر والتنظير السياسيين، إذا ما قيس بما كان سائد في مناطق اخرى من العالم والتي تميزت بالنمط الإستبدادي، وغلبة الجانب البيروقراطي للسلطة السياسية.

أما في مصر القديمة

فتُعد مصر القديمة أول دولة ملكية موحدة، ومركزاً سياسياً ودينياً خلال الألف الرابع ق. م، إذ حُكمت من قبل إسرة "يوتو" واستمرت زهاء 35 قرناً، ولهذه الدولة المصرية القديمة إنجازاتها على نطاق الفلسفة السياسية والتاريخ الإنساني للمصريين القدماء.

فقد تطورت الفلسفة السياسية عبر سلطات الملك، الذي إستحوذ آنذاك على السلطان من خلال حكومة مركزية، فضلاً عن تطور الجانب الديني بعد بروز صفة الوحدانية والمذهب القائل " اللـه والطبيعة شيء واحد " لتصوغ السلطة المطلقة نظريتها السياسية من خلال إقامة المذهب الثيوقراطي، لتتبلور عندها جوانب الفكر السياسي في أرفع درجاته حينذاك لافي الفكر القديم فحسب، إنما في الفكرؤ الإنساني اللاحق، حين أعطى أثراً عميقاً على الفكر الإغريقي فيما بعد.

لقد أخذت الحضارة المصرية صداها في الشرق، حين وجدت في صفة التوحيد إتساع نطاق السلطة التشريعية للسيطرة على مكونات المجتمع المصري، لتدخل مصر حقبه جديدة من الملكية المطلقة في ظل الملوك الفراعنة (حقبة الإمبراطورية المصرية القديمة)، التي تمركزت سلطتها في عموم منطقة الدلتا في شمال وادي النيل، كسلطة إستبدادية محكمة إقطاعياً لتعزز من دورها عبر نظرية الأصل الألهي، ومن خلال سلطة الكهنة، كسلطة لا يستهان بها عند الملك الفرعوني الأعظم.

إن تركز السلطة الملكية المطلقة، قد أدت إلى تغيير مستمر في مبادئ القانون العام، بعد أن أخذت السلطة الشخصية للملك زمام المبادرة في تنظيم طقوس العبادة كطقوس رئيسية الى جانب سلطة الملك الفرعوني.

أما في عصر المملكة المصرية الخامسة فقد تطور النشاط السياسي في ظل سلطة ثيوقراطية من خلال الإسرة ودورها الرئيس في التحول نحو الكهنوت، كقاعدة إستبدادية للأمبراطورية المصرية القديمة. فقد قامت سلطة الفرعون على عنصرين هما ؛ الحكم والقضاء، ومع ذلك فأن الحضارة المصرية لم تعطِ بما يكفي من الفلسفة السياسية، بسبب إندماج الجانب الروحي بالجانب السياسي لسلطة الملك ضمن نظرية السلطان، كون أن الإنسان في هذه الحقبة ليس لديه الحق في تقرير قواعد السلوك السياسي، إذ أن أصحاب الإمتيازات هم من يقرر كأبناء الألهة بالتبني أو الخدم الذين تختارهم الألهة لخدمتهم ليملوا غلى السلطان ما يجب أن يقوم به، ويُستثنى عن ذلك بعض فراعنة مصر من الذين إتخذوا من أنفسهم دوراً مطلقاً للسلطة القضائية والسياسية لتقرير الحياة في الإمبراطورية المصرية القديمة ومن خلال الفلسفة السياسية التي يتمتع به الفرعون الأعظم.

الثاني: الفلسفة السياسية في العصر الأوربي القديم/ عند الإغريق والرومان

فكما أن حضارتي الشرق قد أثمرت نتاجها من الثقافات والعلوم على تنوع اختصاصاتها خدمة للإنسانية جمعاء، كانت سبباً رئيساً في ثقافة وتطور العلوم المختلفة في المجتمعات الأخرى من العالم، بل سبباً في بناء حضارتي الغرب الأوربي في اليونان وروما على وجه التحديد، وذلك بفعل التشابك الحضاري بين الشرق والغرب عبر الحضارة الهيلينية. ومن هنا لا بد من الوقوف على أهم محطات المعالم الحضارية للغرب الأوربي، لا سيما في مجال الفلسفة السياسية وأثارها على بقية العلوم من خلال ما تمتعت به تلك الحضارتين من إنجازات حضارية، آثرت في بناء الدولة وتفعيل النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الغربية على مدى العصور التاريخية، وأسهمت في تغطية الثقافة والأفكار الغربية بما تحتاجها من مصادر المعارف والعلوم المتنوعة. وفي هذا السياق نتطرق وقدر تعلق الأمر بموضوع فلسفة النظرية السياسية عن أهم

الإنجازات الفلسفية التي تتعلق خاصة في مجال الفلسفة السياسية، لعصري الإغريق والرومان من خلال أبرز الفلاسفة والحقول العلمية التي أسهمت ورفدت علم السياسة وبلورت الفلسفة النظرية السياسية كي تطلق مسارها في العصور اللاحقة.

1- الفلسفة السياسية عند الإغريق (الحضارة اليونانية القديمة)

تُعد النزعة العقلانية الجانب الأهم لدى الفلاسفة الأغريق، إذ لعبت دوراً فاعلاً في مراقبة وإستخلاص نوازع الفكر الإنساني المثالي النابع من الأساطير والأفكار الطوباوية، وهي سمة غلبت على خصائص الإغريق لتعلقهم الشديد بالحياة البنيوية، بحكم ظروفهم المعاشية القاسية، في ظل بروز دويلات غلبت عليها خصائص الفردية المتعددة للمواطن الإغريقي الذي تحدد سلوكه بأمرين اساسيين هما " العقل والإرادة ".

فالقانون الوضعي من صنع الإنسان، والديمقراطية هي سمات لطبيعة الحياة المجتمعية، في حين باتت السيادة تشكل تعبير لمحصلة الحياة القائمة بين العديد من القوى ضمن المجتمع اليوناني المتطلع آنذاك نحو مفاهيم من الحرية والمساواة كقيمة سلوكية عليا للكثير من المصلحين الذين شغلتهم الفلسفة المثالية في المجتمع اليوناني، وفي التعبير عن المنهجية العالية في علم السياسة عند بعض الفلاسفة، كأمثال أفلاطون وأرسطو.

س: ما الذي دفع بالإغريق الى التفكير بمنهجية المعرفة السياسية ؟

إن تنوع وتعدد نظم الحكم الإغريقية في دويلاتها المختلفة التي تنوعت بها سلطة الحكم وميوله سواء لدفة العسكرة وقيادة الجيش كما في إسبارطا أم في غلبة الصفة التجارية ودور رجال الأعمال كما في أثينا وذلك لمواكبة العلاقات الخارجية في جانبها التجاري مع المجتمعات الأخرى. فضلاً عن ذلك أن الصراعات الداخلية وبروز المجتمعية وسمات الظاهرة الديمقراطية والمقتضيات العملية للحكم والعلاقات الدولية.

إن طبيعة المجتمع اليوناني وخواصه السلوكية انه مجتمع لم يتوحد في دولة واحدة، إذ كان منقسماً على نفسه الى عدد من الدويلات والمدن ذات المقومات والمكونات الذتية المستقلة عن الأخرى، فضلاً عن انظمة حكم مختلفة في كل من هذه المدن، على أن هذا الإختلاف قد وفر معطيات خصبة لبيئة فكرية ساهمت في المراقبة والتحليل وإستخلاص معالم الفلسفة السياسية التي كانت تبنى عليها انظمة الحكم في اليونان، والتي تنوعت أشكالها من اوتوقراطيات وثيوقراطيات * وارستقراطيات، ذات الفردية الخاصة، والتجربة الشخصية للمفكرين المساهمين في أروقة الحكم اليوناني الى جانب النبلاء، وهو ما قدم الكثير من الحلول والمساهمة الإستشارية في تسيير وتقييم دورالسلطة لمواجهة المشاكل المتراكمة، التي ما لبثت أن إنعكس صداها على نتاج وثمار الفلسفة السياسية ذات النمط المثالي، وكما جاء في افكارها المتسلسلة عند أفلاطون وأرسطو.

ويعتبر أفلاطون ان الإنسان الفرد لا يمكن ان يكفي نفسه بنفسه، بسبب تنوع حاجاته وتشعبها، لذلك كان يتحتم عليه ان يبحث عن وسيلة لتحقيق هذا الغرض،

* يذهب أنصارهذا الإتجاه وفق النظرية الدينية، وعلى أن المذهب الديني يمكن أن يرد على كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية، إذ ينتهي أصحابها الى تقديس السلطة باعتبارها حق من حقوق الله وحده، وتأتي من لدنه الى صفة الحكام. بمعن آخر أن السلطة الدينية نظام قدسي قد فرضه الله لتحقيق الغايات البشرية، وذلك من خلال الملوك والأباطرة كونهم ظل الله في الأرض وخلفائه في تنظيم شؤون الناس. ويُعد هذا الإتجاه الديني والذي يُعرق بالنظريات الثيوقراطية من أقدم الأفكار السياسية، وأكثرها إرتباطاً بالمجتمعات السياسية الأولى، ويمكن التمييز بين ثلاث نظريات تتابعت تاريخياً بهذا الإتجاه وهي نظرية تأليه الحاكم، نظرية الحق الألهي المقدس، نظرية الحق اللهي غير المباشر (التفويض).للمزيد من التفاصيل إرجع الى:
Alfred Pose , Philosophie du pouvoir ,1948,p 8-12
كذلك أنظر د. طعيمة الجرف،نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964، ص 59 وما بعدها.

فكان اجتماعه بالآخرين من أمثاله بقصد تبادل المنافع هو خير ما يلبي طموحه، وعلى أساس مبدأ تقسيم العمل والتخصص الوظيفي.

فقد إشتملت فلسفة أفلاطون على التقسيم الطبيعي للدولة وعلى أساس ان كل عنصر يؤدي وظيفة معينة (العمال – الجنود – الحكام) وتتعاون فيما بينها لإشباع حاجاتهم ولسيادة العدالة وتعميم السعادة بين المجتمع اليوناني.

وقد تابع ارسطو وجهة نظر استاذه أفلاطون، وأكد على ان الإنسان حيوان مدني بطبعه وهو لا يملك إلا أن يعيش مع الجماعة، وأن من يخالف هذا السلوك يُعد إنساناً دون مستوى البشر، أو مجرد حيوان وحشي [1] وقد ذهب ارسطو في تفسيره لنشأة المجتمع البشري كجوهر للفكر السياسي الإغريقي، من أن الطبيعة قد ميزت بين الأفراد، حين وهبت الذكاء للأحرار وحرّمته على العبيد الذين لا يخدمون الصالح العام إلا بأيديهم وقدراتهم الجسدية.

إن الصراعات الطبقية بين الإرستقراطيين وفئة التجار في اثينا خلال الفترة (700-500 ق.م) قد أدى الى ظهور السلطة الطاغية التي وظفت الجمهور للصراع ضد طبقة التجار، إلا أن ضيق القاعدة الشعبية لشرعية نظام الحكم، حالت دون تحقيق هذا الغرض، وهو ما دفع الى الإنتقاص من قيمة وشرعية سلطة الحكم عند الأطراف المتنازعة، الأمر الذي دفع الى الإصطدام فيما بين المدن اليونانية. ولعل من العوامل الرئيسة التي دفعت بهذا الإتجاه هو ان المقتضيات العملية للحكم في تلك المرحلة لم تهتم بالأصول النظرية لنشأة الدولة ومصادر سلطتها الشرعية من خلال المكوّن الاجتماعي والسلوكي للمجتمع الإغريقي، بل كان الإهتمام فقط بالوسائل التي تهدف الى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم كواقع حال، فضلاً عن

[1] فقد دافع ارسطو عن نظام الرق وذهب في تبريره على أنه نظام يتماشى مع قوانين الطبيعة، وتقره مبادئ العدالة والمساواة، إذ أن كثير من الأفراد أعدنهم الطبيعة ليكونوا رقاً منذ لحظة ولادتهم، ليس إلا لكونهم قد جلبوا الى الطبيعة للخنوع والخضوع لمن أكفأ منهم. أنظر: د. فتحي الشنيطي، نماذج من الفلسفة السيباسية، ط1، القاهرة، 1968، ص 29 وما بعدها.

تنمية العلاقات مع الخارج من أجل دعم نفوذ السلطة. على أن البحث عن بديل لهذا النظام القائم ومن خلال التفكير بفلسفة سياسية مثالية يمكن ان تنقذ أوضاعهم السلبية بوضع قواعد سلوك سياسي تفصل السياسة عن الأخلاق، إذ يُعد أرسطو أول من وضع هذا السلوك وطوره "ميكافيلي" فيما بعد، على ان الرؤية الإغريقية تنبع من ان الإنسان هو مقياس كل الأشياء وهو محور المعرفة التي مهدت لقيام مفهوم سيادة الروح الفردية عند المجتمع الأثيني.

لقد إعتمد السفسطائيون مبدأ التمسك بالقوة لإقامة السلطان، كون أن الناس بطبيعتهم أنانيون وغير متساويين في القوة، لذلك نشأ الحكم السياسي من خلال إتفاق الأقوياء فيما بينهم لإضطهاد الضعفاء، أو إتفاق الضعفاء للدفاع عن أنفسهم إزاء الأقوياء. ولهذا يُعبر " تراسيماكوس" في كتابه (الجمهورية)حينما عرف العدالة بقوله " في كل مكان يوجد مبدأ للعدالة وهو مصلحة الأقوى" ومن منظور السفسطائيين في أثينا أن القوة تضع الحق في نصابه ما دام الناس غير متساويين في الحقوق والواجبات، إذ ان الدولة لا بد أن تقوم على أساس المصلحة الفردية للسلطان، وكونه أن السلطان أناني في أهدافه.

وبذلك فصلوا الأخلاق عن القانون والسياسة، لأن القانون في اعتقادهم وبحكم طبيعة وسلوك السلطان قد يُجبر الناس على أعمال تنافي منطق العدالة والحكمة.

لقد اقترنت الحروب التي مرت بها اليونان القديمة بدءاً بالحرب مع الفرس وانتهاءاً بالحرب البولينزية بآفاق سياسية لمواجهة تلك الحروب بالحكمة السياسية سواء في الصراع مع الفرس أو في صراع أثينا مع الإسبارطيين، وهذا ما دفع الإغريق في هذه المرحلة الى التأمل والتفكير في السياسة لتحقيق دور فاعل قي حل المشاكل العسكرية، الأمر الذي أعطى للإغريق تجربة سياسية ذا أفق واسع تمحورت بالجانب الديني الذي أخذ بالإختفاء تدريجياً حين طهرت بوادر الحرية الفكرية، التي سمحت بدورها الى ظهور الأفكار الثورية والتي تأطرت ملامحها في أفكار أفلاطون وأرسطو في تقسيم المجتمع اليوناني الى طبقات مجتمعية بناءاً على

المكونات التي تنحدر منها جذور الفكر السياسي، سواء بالنخبة التي تتزعم المجتمع من خلال مواصفاتها التي تؤهلها لذلك، أم بالجانب المهني ودور المجتمع في خلقه وإبداعه للأشياء وتخصصه في هذا الجانب.

فقد عالج ارسطو موضوعات سياسية منفصلة عن الأخلاق من خلال تكريسه لدراسةفلسفية تتمحور آفاقها حول النظرية العامة للجمهورية الفاضلة والتربية المجتمعية، فضلاً عن الأثار الديمقراطية لبناء المجتمع ومعالجاته للدور الذي تضطلع به رجال الدين (الطبقة الأوليكارشية) في المجتمع اليوناني. كما أن أفلاطون وأرسطو قد إهتما بموضوع الحكومة المثالية، وقد تميز ارسطو في طروحاته المنهجية، حين إستخدم منهجية سياسية في مراقبة الوقائع والأحداث مع تحليلها وإستخلاص النتائج منها، فضلاً عن استخدامه للمنهجية التجريبية كمنهجية سائدة في علم السياسة الحديث، والتي أخذت أبعاداً واسعة في البحث والتحليل.

س: ماذا يستخلص من الفلسفة السياسية في العصر اليوناني القديم ؟

إن الفلسفة اليونانية تقوم في جوهرها على تفسير النزاعات الاجتماعية بين فئات المجتمع اليوناني، وبخاصة بين الطبقتين المتنازعتين على السلطة وهما الطبقة التجارية والطبقة الإرستقراطية. وقد فسر أفلاطون وهو إرستقراطياً في مبادئه ولكنه لم يكن ضد الديمقراطية (حكم التجار حينذاك) إلا في بعض الجوانب الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد مسار تولي السلطة عند اليونانيين، إذ عاش أفلاطون العهد الديمقراطي لأثينا وصور شكل الحكم فيها ضمن كتابه "الجمهورية المثالية" كمصدر من مصادر السلطة في افكار أفلاطون في الفلسفة المثالية عن أصل المدينة (اي الدولة). وقد تلخصت أفكار افلاطون في الفلسفة النظرية لنشأة الدولة بالنقاط التالية:

1- تمتد جـذور المجتمـع الى مرحلـة تقسـيم العمـل الاجتماعـي، نظـراً لإخـتلاف المواهـب الطبيعية بين الناس من جهة، وتعددالحاجات الإنسانية من جهة أخرى.

2- إن تعدد المواهب في إطار تقسيم العمـل (التخصـص) سـيؤدي حـتماً الى نشـؤ التجـارة وإزدهارها، ومن ثم بناء الدولة عل أساس ذلك. رغم من أن أفلاطـون لم يـربط مـا بـين تقسيم العمل من جهة وبين خواص نشؤ الدولة من جهة اخرى، وهو ما اكتشـفه علـم الإجتماع السياسي عند الكلاسيك في القرن التاسع عشر، حينما حدد سلسلة الإتصال بـين تقسيم العمل، الملكية الخاصة، وسائل الإنتاج، التبادل، نشؤ طبقـات المجتمـع فضرورة بناء الدولة.

3- إستخدم أفلاطون نظريته هذه من أجل المجتمع لأغراض سياسية، وبهدف تمجيد نظام الطبقات المغلقة (Castes)وفرضها في السلطة المثالية ومن ثم بناء جمهوريته على أساس ذلك كما في كتاب "السياسة" وبعض أقسام كتابه " الأخلاق".

في حين تبدو افكار ارسطو مختلفة بعـض الشيء لا سـيما انهـا تمحـورت في التقـاط التالية:

1- فكرة حكم النخبة، وقد دخلت هذه الفكـرة في حيـز النظريـات الاجتماعيـة والسياسـية المعاصرة، وقد دعا اليها "باريتو" Bareto وهوأحد رواد المدرسـة الرياضـية في الاقتصـاد، على أنها القوة الدافعة لمحصلة التطور الإجتماعي اللاحق.

2- حكم العقل، وتمثلت هذه الفكرة لدى الكثير من فلاسفة العصر الحديث.

3- إن الفلســفة السياســية التــي قــام عليهــا ارســطو تتصــل أساســاً بــ(السوســيولوجيا السياسـية) ثـم (السوسـيولوجيا الاقتصـادية) وقليـل من (الاقتصاد التقني)، وقد أخضع ارسطو هذين الأخيرين معاً للإجـتماع

السـياسي. وهـو مـا يعنـي ان سياسـة ارسـطو في الفلسـفة هـو تلخـيص Text book في (الإجتماع والدولة)، (وأن الأخلاق مكمل للسياسة) كونها تبحث في السلوك البشري من زاوية الإنسان السياسي.

4-ويرى شومبيتر ان ارسطو قد طور الجهاز المفاهيمي وجعله متكـاملاً مترابطـاً، فضـلاً عـن تحليله لعملية التطـور أو التغييرالاجتماعـي، كـما ويُعـد أرسـطو أول مـن ميـز مـا بـين الظواهر الاجتماعية الدخلية (الضرورية) من جهة والعرضية (التي يكرسـها التشريـع أو العرف) من جهة أخرى. وأن معالجاته للمؤسسات الاجتماعية جاءت من بـاب تحقيـق الغاية purpose أي المنافع التي يُفترض أن تنشىء من أجلها، إذ يعتبر شومبيتر أن هـذا هو الخطـأ الغـائي Teleological error الأوسـع (العقـلاني)في العلـوم الإنسـانية بالنسـبة لـ(أرسطو) أن تفترض وجود علل وأسباب عقلانية (اي مقصودة من الإنسان) ثـم تبـدأ بعدها بمعالجة متغير سلوكي قلما تتحكم بمساره.

5- لم يقبـل أرسـطو فكـرة أفلاطـون حـول كـون أن العائلـة هـي أصـل الدولـة ولا في فكـرة السفسطائيين في أن أصلها هو العقد الاجتماعي، وأن كان قد تأثر بها في بعض نصوصـه، لاسيما بأراء السفسطائيين.

6- أمـا آراء أرسـطوفي (الـرق) فهـي تُعـد وكـما يعرفـه شـومبيتر بــ(التحيـز الإيـديولوجي) Ideological bias والهدف التبريري، وذلك للأسباب:

- تفسيره أن الرق غير متساوٍ طبيعياً في القابليات العقلية، أي بـ(دونية) العبيد.
- اعترف أرسطو في تفسييره للرق أن هنالك رق غير عادل أو (غير طبيعي)، كما في حالة رق الحرب لا سيما في الرقيق من أصل يوناني.

ملخص الفلسفة السياسية عند اليونان القديم

إن خلاصة الفلسفة السياسية للفكـر اليوناني القديم انها تتمحورحول النقاط التالية:

1- إن الفكر اليوناني لم يكن مادياً في تفسيره للأشياء، وقد نسـبوا وجـود الدولـة الى التفسـير المثالي إعتماداً على تنوع حاجات الإنسان وعدم إمكانية سدها انفرادياً.

2- إن نظرة الإغريق للدولة كان تفسيراً عضوياً Organic من خـلال اعتبـار الدولـة (الكـل) بيـنما إعتـبروا الأفـراد مجـرد جـزء منهـا، وهـي سـابقة لـه مـن حيـث الأهمية، إذ أن الفـرد لا يمكـن أن يكـون إنسـاناً دون وجـود الدولـة، وهـو مـا أعطى للتفسير اليوناني حق تدخل الدولة بشؤون المجتمـع المتعـددة، بمـا فيهـا تنظيم شؤون السكان اجتماعياً وتحديد نسله كأحد وسـائل إعـادة التـوازن مـا بين الموارد والمجتمع (سواء في حالة الزيادة أم النقصان). وقـد إقـترح أفلاطـون في هذا الجانب ضرورة هجرة السكان الى المستعمرات في حالة الزيادة، في حين شجع الزواج لزيادة النسل في حالة النقصان.

3- إن نظرة الفلسفة اليونانية للملكية الفردية نظرة معتدلـة، وشيء طبيعـي يلائـم طبيعـة الإنسان، لأنها تدفع للعمل وتتجنب النزاعات واللامسـاوات والتـي سـببتها (مـن وجهـة نظرهم) نزعة التملك.

4- لقد حارب اليونانيون القدماء في فلسفتهم الغنى والفقـر المفـرط، لأنـه يـؤدي الى فسـاد المجتمع، ومن ثم يسيء الى السلوك السياسي والاقتصادي لبناء الـدولة.

5- إن الفلسفة اليونانية الرواقية Stoics (حول مفاهيم الطبيعة وقوانينها) تُعد ذا أثر بالغ في الفكر السياسي اليوناني، ومن ثم التأثير في بزوغ ملامح القانون الاقتصادي فـيما بعـد، لا سيما عند المذهب الكلاسيكي.

6- إن الفلسفة اليونانية الإينفورية (حول مفاهيم الحواس كمصدر من مصادر المعرفة)، كانت قد شكلت الأساس في المنهجية الواقعية لحياة المجتمعات البشرية اللاحقة، لا سيما في مفهوم اللذة والألم والحزن، والسعادة، كأساس للمذهب النفعي.

7- إن الفكر السياسي اليوناني القديم أخضع الفرد للدولة على أساس الجزء للكل، وليس على أساس تعاقدي، كما ظهر فيما بعد في النظريات التي سادت الفكر السياسي الكلاسيكي للمجتمعات في مطلع النظام الرأسمالي، كما في تحليل هوبز، لوك وروسو لنظرية أصل الدولة.

2- الفلسفة السياسية عند الفكر الرومان:

أما فيما يتعلق، فأنها تختلف بعض الشيء عن تلك الفلسفة اليونانية التي ضمت جميع الإتجاهات الفلسفة * سواء المادية منها أم المثالية.

فلا بد من الإشارة في هذا الخصوص الى الأساس المادي للفلسفة السياسية الرومانية، وأوجه الإختلاف والتناقض في حياة المجتمع الروماني. فأن أول ما يلاحظ في هذا الموضوع عدم وجود أفكار تتعلق بالجوانب المادية والفلسفية في تركة الفكر الروماني القديم، ولعل السبب الرئيس في ذلك، هو عدم وجود إصطدام وتناقض فكري بين البناءين الاجتماعيين القديم والحديث، لا في روما ولا في مناطق الإمبراطورية الرومانية عموماً كالذي كان شائعاً في زمن الفلاسفة الإغريق.

* إن الفلسفة المادية أسبق تاريخياً لدى اليونانيين من المثالية الفلسفية. وأن ارسطو تحديداً كان مادياً في نظرياته في العلوم، رغم مثاليته في بعض الميادين. للمزيد حول الموضوع، إرجع الى: د. إبراهيم كبة، تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط1، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1970 ص ص 353-354.

فالمجتمع الروماني انتقل انتقالاً سريعاً من روما القديمة(كمجتمع قبلي زراعي بسيط) الى مجتمع اكثر تعقيداً، ساعده في ذلك عوامل عدة منها ؛ الموقع الجغرافي الملائم، وفرة الموارد الطبيعية، تحقيق التلاحم الوطني بوقت مبكر، وقد ساهم الإستعمار الروماني في حل بعض مشاكل فقراء المجتمع الروماني ولفترة وجيزة، إلا أن ذلك لن يمنع من التناقض فيما بعد بين مصالح الفقراء والأغنياء وإتساع الهوة بينهما بسبب فداحة الضرائب، التي ادت الى إنتزاع الملكيات الزراعية للفلاحين المستقلين، على الرغم من أن إستقرار الأمبراطورية الرومانية وكفاءة إدارتها قد ساهم نوعاً ما في تحقيق الأستقرار النسبي لبعض التناقضات الاجتماعية والرخاء العام.

إن مجمل هذه الأسباب وأسباباً أخرى قد فرضت علىالرومان قيود لن تجعلها تهتم بالمشاكل الاجتماعية في فترة تدهور الأمبراطورية الرومانية وأفول مجدها، وأن أكثر الفكار التي قدمت كانت تُعد نسخة معاكسة لما طرحه الفلاسفة اليونان، إلا في بعض الجوانب التي تميز فيها العصر الروماني، وفيما يتعلق بمبادئ وأصول فلسفة القوانين الوضعية.

إن الفترة التي بدأت معها الفتوحات الرومانية (عصر القياصرة) *، قد تراجعت معها الحياة العامة للمجتمع الروماني بسبب عوامل الضعف التي كانت قائمة في مجتمع العبودية (الرق) حينذاك، وهو ما أدى الى تردي الأساس المادي للأمبراطورية الرومانية، لا سيما في تراجع دور التجارة والصناعة التي كان يُنظر لها بعين الإحتقار، على أنها مهن لا تصلح إلا للعبيد والأجانب والطبقة الدنيامن

* وهي الفترة التي حكم بها القياصرة لروما من خلال ترأسهم لمجموعة القبائل الرومانية بمن فيهم قبائل الجرمان، إذ ينتخب القيصر عن طريق مجلس الشيوخ الذي له صلاحية تعيين ومشاركة القيصر في تسيير دفة الدولة حينذاك. وخلال هذه المرحلة ساءت أحوال روما لينقسم المجتمع الى طبقتين هما؛ الأحرار والرقيق، إذ لم تكن هنالك الحرية السياسية على النطاق العملي سوى شكلاً، وأن مكانة الفرد الحر تعتمد على مايمتلكه من ثروات.

المجتمع الروماني Plebian. وقد أدى هذا بالنتيجة الى إضـمحلال نفـوذ الطبقـات الحاكمـة وإنتشـار الوعي السياسي لبعض الفئات، مع ظهور بشيء من الحريات السياسية، التـي أسـتطاعت مـن بينهـا بعض الفئات الدنيا من المجتمع أن تتسنم مواقع من المناصب السياسية الهامـة، لاسـيما في مجلـس الخمسمائة ضمن النظام الجمهوري [1] الذي اقامته روما على أنقاض حكم القياصرة.

وهكـذا اسـتمرت دولـة الـرق الإرسـتقراطية في إخضـاع فئـات الشـعب الرومـاني لسـيطرتها مستخدمة كافة السبل لتحقيق أهدافها، فاصطدمت بعدة إنتفاضات شعبية حظيت بمساندة أوسع الفئات الاجتماعية المظطهدة، ولعل من أبرزها الإنتفاضة التي قادها "سبارتكوس" بـين أعـوام (74-71ق. م) والتي اعتبرت نقطة البداية في إضـعاف هيبـة الأمبراطوريـة وسـيطرة الطبقـة الحاكمـة في روما.

إن ثمة ما يضاف من تركة علمية للـعصر الرومـاني القـديم هـو التشريعـات والقـوانين التـي تركت أعظم الأثر في تطور الأنظـمة التشريعية والسياسية اللاحقة.

فلـيس مـن الغريـب القـول أن آراء ارسـطو في الملكيـة كانـت قاعـدة للمـذاهب المدرسـية اللاحقة، لا سيما في العصور الوسطى، على أن استخدام القانون الروماني يُعد قاعدة للنظم السياسية والمؤسسات والمذاهب القانونية في النظام الرأسمالي.

لقد كان للفلسفة الرومانية في مجال القـانون الوضـعي أثـره الواضـح عـلى الفكـر السـياسي والاقتصادي من خلال المؤسسات القانونية التي شكلت الساس المـادي لتطـور الأفكـار اللاحقـة وفي وضع النظم القانونية والسياسية لبناء الدولة العصرية.

---

[1] النظام الذي ساد في عصر الرومان بعد القضاء على حكم القياصرة وظهور النظام الجمهوري الـذي بسـط نفـوذه على كل أرجاء روما ممهداً الطريق لبناء الأمبراطورية الرومانية التي فرضت نفسها على الحكم المركزي وذلـك في النصف الثاني من القرن الأول وحتى القرن الثاني الملادي. أرجع الى: د. عبدالقادر الجبـوري، التـاريخ الاقتصـادي، ط1، جامعة الموصل، مطابع مؤسسة الكاتب للطباعة والنشر، 1980،ص 43 وما بعدها.

ويرى البعض بأن الفكر الروماني وان لم تكن له قيمة ذاتية من الناحية النظرية سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، إلا أنه ومن خلال دراسة فقهاء وفلاسفة وكتاب الرومان في الفكر السياسي لبناء الدولة، قد أضفى نطوراً ملحوظاً، وكضرورة حتمية لتشخيص استمرارية تاريخ الفكر السياسي للمراحل اللاحقة والتي تركزت في الفلسفة الاقتصادية أكثر من الفلسفة السياسية. وفيما يلاحظ في دراسات ومؤلفات "هيوم " و"هجسون" اللذان يعترفان صراحة أنهما مدينان بالشيء الكثير للفلسفة النظرية للكثير من الكتاب الرومان وبخاصة "شيشرون" ومدى إمكانيته في تفسير القوانين الوضعية ودورها البنيوي في تأسيس وبناء نظريات الدولة الحديثة، لا سيما في تطويرهم للمذهب الفردي الذي أصبح فيما بعد القاعدة الأساس للنظام الكلاسيكي في أوربا الغربية، ومن خلال إعتمادهم الذاتي على فكرة القانون الطبيعي المنبثق عن الفلسفة السياسية للفكر الروماني القديم.

*** ملاحظات عامة حول:**

المذهب والنظرية: هنالك معالجات تحدد ماهية المذاهب والإتجاهات الفكرية سواء في جانبها السياسي، أم الاقتصادي وهي بدورها تعطي مدلولاً مفصلاً عن الظواهر كافة ومن ثم التنبأ بها.

ويميز مؤرخي تاريخ المذاهب ما بين المذهب والنظرية والسياسة والمنهج، فالمذهب لا يكتفي بتفسير الظاهرة موضوع البحث والدراسة، بل يُعطي تقديراً لها. وأما النظرية فتكتفي بتفسير الوقائع والحقائق (للظاهرة موضوع البحث) من خلال طرح عام للفرضيات والتعميمات بهدف التقصي والإثبات.

وأما السياسة فهي تطبيق لواقع الفلسفة النظرية، بهدف تغيير الوقائع بما يتلائم وطبيعة مجتمع الظاهرة موضوع الدراسة أو الحدث، في حين يبدو لنا المنهج على أنه الأساس البحثي لمجموعة أساليب علمية بغية الوصول الى إثبات الظاهرة

على أنها تسلك سلوك النظرية، وهنالك المنهج الإستقرائي أو الإستنتاجي أو الإسلوب الكمي والوصفي واالتاريخي....الخ، بعد عملية تحليل لموضوع البحث في إطاره الجزئي نحو العام، أو بالعكس وصولاً الى النتائج المطلوبة.

ويرى البعض من العلماء أن هنالك فرق ما بين المذهب والفكرة، ذلك أن المذهب هو مجرد مجموعة أو نظم موحدة ومنسقة من الأفكار، بينما تكون الفكرة مجرد طرح أو رأي لأحدى الظواهر في مجتمع الدراسة.

تاريخ المذاهب

البعض يرى في تحديد تاريخ المذاهب، على أنه يبدأ من العصر العبودي (الرق)، والبعض يرى أن بدايته تأتيمن دراسة شريعة حمورابي أو قوانين مانو الهندية أو في الفكر العبري. إذ أن معظم الأراء تتفق على أن المذهب يبدا من الفكر اليوناني والروماني [*] .

وبعض العلماء يرى أنه يبدأ من عصر الإقطاع، كما في أفكار "توما الأكويني"، ضمن (الفكر السوكولائي)للكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى.

والبعض يرى بدايتها في العهد الرأسمالي، وهؤلاء يصنفون من حيث البداية الى؛[**]

1- من الرأسمالية التجارية (المذهب الماركنتيلي)

2-من المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعيون)" مصالح الرأسمالية الزراعية كما في فرنسا عند منتصف القرن 18 ".

---

[*] هنالك أمثلة ترجح هذا الإتجاه كما يذكرها فركسون Ferguseon في كتاب معالم الفكر الاقتصادي، "وهيومن" Heimann في تاريخ المذاهب الاقتصادية، "وأريش رول" في تاريخ الفكر الاقتصادي. إرجع الى إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص 435.

[**] وقد وردت في محاضرات في الاقتصاد السياسي لـ" جان مارشال " Marshal وجان بودان في الوجيز في تاريخ المذاهب الاقتصادية باللغة الفرنسية وفي نظريات فائض القيمة لكارل ماركس بالألمانية.

3-من المدرسة الرأسمالية الصناعية (الكلاسيكية)، كما في أفكار ريكاردو وأدم سمث وجون مل ستيوارت، فضلاً عن المدارس التي ولدت مناهضة للرأسمالية كما في نظريات المدرسة الديالكتيكية عند ماركس وأنكلز في المذهب الإشتراكي.

الثالث: الفلسفة السياسية في العصر الوسيط (العصر الإقطاعي في أوربا)

تأثر العصر الوسيط بمكونات الفلسفة النظرية لمفكري العصور القديمة، إذ وجدت الأفكار اليونانية والرومانية صداها في العصر الإقطاعي، الذي أستمر لأكثر من عشرة قرون (منذ سقوط الأمبراطورية الرومانية عام476م وحتى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادي)*.

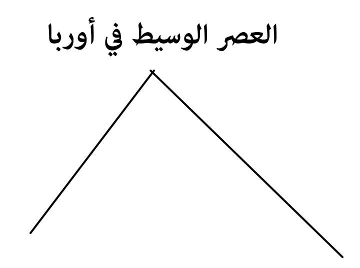
وعلى الرغم من الإختلاف حول تحديد فترة العصر الوسيط (الفترة التي ساد فيها النظام الإقطاعي في أوربا بوجه عام)، فأن الموقف من تحديد هذه الفترة يتحدد بالموقف من المضمون الاجتماعي الحقيقي لها، إذ لا يوجد لدى المؤرخين الأكادميين اي تحديد ملموس وواضح لجوهر الأفكار التي تسلسلت في ركاب هذا العصر. ويرى البعض أن جوهرها يكمن في سيادة انواع من الأفكار كالسكولائية (مدرسة الكنيسة الكاثوليكية والفلسفة الروحية لرجال الدين في العصر الوسيط)، وأنماط معينة من السلوك الإنساني، ومجموعة الظواهر الاقتصادي والاجتماعية

* فهنالك الكثير من المؤرخين يرى في بداية العهد الإقطاعي في عام 325م (عام إجتماع مجمع نيقيا الكنسي)، أو من عام 375م (تاريخ مهاجمة قبائل الهون للغرب)، والبعض الآخر يؤرخ بداية العهد الإقطاعي الى نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع.وأما نهاية هذا العهد فهي الأخرى محل جدال مستمر بين المؤرخين، فبعضهم ينهها بحوالي عام 1300م وآخرون بحوالي عام 1500م، حيث الإكتشافات الجغرافية وثورة المجتمع الأوربي وتكوين الأمم وبوادر الإحياء والإصلاح الديني...الخ.للمزيد إرجع الى: د. إبراهيم كبة، تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 382 وما بعدها.

التي غيرت من أنماط وأساليب المجتمع الأقطاعي في تعامله وعلاقاته على مدى سيادة هذا النظام في الغرب الأوربي.

فقد برزت الأفكار التي تُفسر الظاهرة الاقتصادية ضمن العلاقات التي فرضتها نوازع السلطة الإقطاعية على المجتمع الأوربي حينذاك وتشكلت بموجبها ملامح الهرم السياسي بدءاً من الملك وحاشيته والسادة الإقطاع كسلطة إدارية والقادة العسكريين والسلطة التشريعية والقضائبة لرجال الدين في إطار سلطة الكنيسة، وحتى مجموعة الطوائف المهنية والحرفية ضمن مكونات المجتمع الأوربي في تلك المرحلة، أنظر المخطط.

العصر الوسيط في أوربا



السلطة القضائية والتشريعية **سلطة الملك كسلطة إدارية مطلقة**

(سلطة الكنيسة)

↓

سلطة السادة الإقطاع وحاشية الملك الإقطاعي

على الضيعات الإقطاعية

↓

مكونات المجتمع الأوربي في ظل النظام الإقطاعي

(نظام الطوائف الحرفية)

الفئات غير الكهنوتية، من المحاميين والأطباء العلمانيين

(الحرفيون، أشباه الحرف، المزارعين الأقنان)

إذ يرى المفكرين أن جميع الخصائص في العهد الوسيط، هي أجـزاء ومظـاهر أو إنعكاسـات لنظام قائم على عدم حرية الفرد في بيئته المغلقة، حين تمتلك السلطة الإقطاعية مستلزمات وسـائل الإنتاج وتحكمها بقوى علاقات الإنتاج من خلال اللامركزية السياسية، والأشـكال القانونيـة المختلفـة لطبيعة الملكية الإقطاعية المغلقة، وقد برزت ضـمن أفكـار ونظريـات، شـكلت بمجموعهـا إنعكاسـاً لمظاهر الحياة السياسية التي سادت هذا العصر.

إن كل العناصر المادية والفكرية التي بحثت هـذا الـعصر سـواء مـن قبـل تيـار الإشـتراكيين وبعض الفلاسفة في مجال الاقتصاد وعلم الإجتماع السياسي، إنما تم تحديدها وفق اتجاهات الوحدة الوظيفيـة والعضـوية، وقـوانين الحركـة والتحـولات لهـذا الـعصر، واسـتنادا للمحـددات الموضـوعية لطبيعة النظام الإقطاعي.

ولذلك من العبث وكما يؤكد بعض المفكرين في مجال الفكر الاقتصادي والسياسي، ان يكـون هنالك محاولة لوضع نظرية عامة تفسر متغيرات العهد الإقطاعي، ممكن تطبيقها في كـل الظـروف وعلى جميع الأمم.

وما كان ينصح أن يؤخذ به حول هذا العصر هو المعرفة السليمة لكيفية التحول مـن نظـام كان قائماً على العبودية الى نظام آخر جديد تم بناءه على اسس وأفكار السلطة الإقطاعية للكنيسـة الكاثوليكية وفلسفة رجال الدين السكولائين.

فالمؤرخون الليبراليون يؤكدون على الجوانب السلبية لتلك الفترة التاريخية (الجمود، العزلة، الإضطهاد، التفسخ الاجتماعي)، في حين يرى الرومانتيكيون (من المفكرين الألمان خاصة) فيه نموذجاً للإستقرار والثبات والعصر الذهبي.

ويبدو على الواقع العملي لتلك المرحلة أن ما جرى كان العكس، إذ أن هـذا الـعصر لم يكـن سوى امتداداً طبيعياً للعصر القديم وتمهيداً للعصور الحديثـة، وأن الفـترة المحصـورة مـا بـين القـرن (12-15 الميلادي)تُفسر لنا أن هذا العصر لم يشكل سوى فلسفة ضروريـة لتطـور النظـام الإقطـاعي المعاصر.

إن الأساس الفكري الذي بنيت عليه الأفكار السياسية للعصر الوسيط، هي تلك الفلسفة التي وضعها بعض فلاسفة الكنيسة الكاثوليكية في تعاليم المسيحية وتطبيقها كشرائع تحرك الحياة في المجتمع الإقطاعي وتمنحه قدرة على المواصلة والتعامل في بيئة متغيرة سيكولوجياً، ووظيفياً تحت سلسلة متواصلة للظاهرة الاقتصادية والاجتماعية التي منحت صفة التعايش بين أفراد المجتمع، حين نجحت الكنيسة من تكييف تعاليم السيد المسيح لتكون ملائمة لمستلزمات وواجبات النظام السياسي الإقطاعي. كما أن الكنيسة الكاثوليكية لعبت دوراً كبيراً في رسم تاريخ المسار السياسي لهذا العصر، رغم الخروج التدريجي عن التعاليم الأولى لأغراض نفعية لا سيما في أواخر هذا العصر، إذ ترجمتها الحروب الصليبية ضمن دوافع دينية واقتصادية وسياسية، على أن التحولات الاجتماعية الجديدة قد وضعت حداً لها فيما بعد نحو صياغة الفكر السياسي الحديث لأوربا أثر الصراع الثيوقراطي الجذري مع الفكر البروستانتي وثورة الإصلاح الديني الجديد في أوربا.

لقد خيم السلوك الديني والروحي على خصائص هذا العصر، ولعل الأهم من ذلك، ان طبيعة النظام الإقطاعي القائمة(مغلق في علاقاته مع الخارج، طبيعي وإستغلالي في تعامله مع مجتمع زراعي وفق النمط العيني)، ولهذا كان جوهر المذهب السياسي لهذا العصر يقوم على أساس التوفيق ما بين الأفكار المسيحية الأولى وبين شروط النظام الإقطاعي السلطوي، وكما ظهر هذا السلوك في أفكار وكتابات، ومذهب " توما الأكويني " * لا سيما في موضوع حق التملك (كمذهب

---

* القديس سانت توماس أو توما الأكويني (1225- 1274 م) وهوأشهر الكولائيين في العصور الوسطى، وقد ألف، اكثر من 60 مؤلفاً أهمها الموسوعة الضخمة Summa Theological، ومن السوكولائيين الاخرين هنري كنث، والبرت الكبير، ودون سكوتس، ووليم أوكهام زاسكندر هيلس...الخ. أرجع الى ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص403 وما بعدها.

وسط مابين حق التملك المطلق المفروض في القانون الروماني وأفكار شيشرون الـذي يشـمل حقـوق الإستعمال والإستغلال والتصرف) وبين الشجب المسيحي المطلق للحق المذكور).

فقد تحمس القديس "توما الأكويني" لنظرية تقسيم العمل عند أفلاطون وفي تمييـزه لفكـر ارسطو المعروف ما بين سلطة الإكتساب والتصرف من جهة وبين سلطة الإستعمال من جهـة أخـرى، مما فرض عليها توما الأكويني إلتزام وتقييد على أن نظـام الملكيـة الخاصـة عنـد ارسـطو، لا يخضـع للمطلق أو التجريد، بـل عـلى اسـس التوظيـف في خـيره وشره مـن خـلال مـا يحـتم عليـه طبيعـة الإستعمال والتطبيق [1].

إن تاريخ الـعصر الوسـيط يبـين لنـا حقيقـة مفادهـا، أن نظـام الإقطـاع قـد وضـع السـلطة السياسية في يد أمراء الملكيات الزراعية الواسعة يوم كانت الأرض المصـدر الـرئيس للإنتـاج. ولـذلك قامت العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل سلطة تشريعية وإدارية وقضائية مغلقة، ولن تجد لها منفذاً، إلا في أوخر هذا العهد، حينما تغلغلت مفاهيم البرجوازية الرأسـمالية الصـغيرة عبر نظريتي الميزان النقدي والتجاري * لبناء الدولـة القوميـة، وعـلى أسـس مـن الإنفتـاح التجـاري

---

(1) لا تزال هذه النظرية الكولائية اساس ما يسمى بالإشتراكية المسيحية (أي توسيع نطـاق منـافع الملكيـة الفرديـة دون المساس بأسسها الرأسمالية)، فضلاً عن ذلك ان بعض المدارس القانونية والاجتماعية الحديثـة (دولي، ليـون، بوجورا) قد أسندت اليها تطوير نظرياتها التفصيلية. انظر المصدر السابق، ص 397 وما بعدها.

* تعني نظرية الميزان النقدي، من أن إسلوب تغلغل التعامل النقدي الى الوحـدات الإقطاعيـة المغلقـة، كانـت قـد حققت إختراقاً في سلوكيات النظام الإقطـاعي، حـين فككـت العلاقـات القائمـة عـلى الإسـتغلال وعـنصر التـأجير للملكيات الزراعية، وخلق فجوة كبيرة بين الملك الإقطاعي والسادة الإقطاع حول نوع وطبيعة الريع المتبع، هل هو عيني أم نقدي وبحسب معطيات التعامل الرأسمالي في المدن التجاريـة التـي اخـذت تتعامـل بهـذا الـنمط. وهوما يعني ان تفسير هذه النظرية يقوم على أساس تفكيـك العلاقـات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة في المجتمع الإقطاعي وتحويلها الى نمط إنفتاحي جديد يعتمد الريع النقدي الذي يتطلب التعامل بالنقود. في حـين تعني نظرية الميزان التجاري، هوبناء الأساس التجاري الذي يساهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من الـثروة، بهدف حماية الدولة القومية من الأعداء.إذ ان النظرية الاقتصادية لم تكن قد إسـتقلت عـن النظريـة السياسـية بشكلٍ تام، بالنظر للدور الهام الذي تضطلع به الدولة حينذاك، لاسيما في حماية وتطوير راسمال التجـاري، لـذل أخذتْ الأراء الاقتصادية الماركنتيلية، شكلاً سياسياس وظهرت على السياسات الاقتصادية للدول القومية. للمزيد أنظر هيومن في تاريخ المذاهي الاقتصادية:

Heimann, History of Economic Doctrines , First Edition ,London,1959 ,p-p27-28.

المحدود، ليعطي المجتمع دوراً أكبر في المشاركة في البنـاء السـياسي للسـلطة الجديـدة، حين تجاوزت حدود وصلاحيات السلطات الإقطاعية في الوحدات الإدارية المتناثرة مـن اجل تحقيق الصالح العام وليس حصراً على طبقة معينة. وان مـن طروحـات السـلطة السياسية وخصائصها في البناء السياسي، أن يسود التحرر في وعي وسلوك الإنسان دون قيود وإلتزامات تحد من إبداعاته. وهو ما اكده مـذهب دوجـي " لـيس صـحيحاً أن ثمة جماعة يمكن ان توجد دون ان يوجد لها خلاف سياسي (بين حكـام ومحكـومين) "، إذ ان هذا الخلاف قد وُجد مع المجتمع البدائي، وأستمر ليدفع بالإرادة البشريـة ومـن خلال الضغط المادي والقدرة العقلية، مـن أن يحقـق أهـدافها في التحـرر مـن القيـود القديمة أو الإقطاعية نحو البناء السياسي للدولة.

إن فكرة الرضا بالسلطة قد بدأت تظهر منـذ العصـور الوسـطى، حـين أخـذ رجـال القانون يتكلمون عن عقد حكومة يعترف بها الأفراد من خلالهـا بـالأمير، بشرط ان يفعـل الأمير كل ما هو للصالح العام، إذ يُعتقد ان هذا التصـور هـو أسـاس الفلسـفة السياسـية للقرن السادس عشر.

ومنذ أن أخذ ثوار إنكلـترا في القـرن السـابع عشر فكـرتهم عـن الحريـة السياسـية والمدنيـة عام 1689م، بدا معها " لوك " يطرح فكرته بالتفويض بالسلطة، وليس النـزول عنهـا كـما إدعـى " هوبز".

أن فكرة بناء السلطة السياسية لفلسفة ما بعد مرحلة الإقطـاع، قـد وضـع اسسـها "ميكافيلي" في كتاب الأمير، فالحكم للقـوة، غـير أن اهـم مـا يجـب أن يؤخـذ بـه في هـذا

الشأن، هو أن الرضا بالسلطة لا يجب أن يختلط بالأهواء الفردية حيال المحكومين، كون أن فلسفة السلطة وشرعيتها اعمق واكثر دعماً من مجرد قيامها بهذه التغييرات التي تطرأ على الرأي العام.

فبعد أن أخذت الدفعة المذهبية العقائدية تزيد من إحساس الإنسان بنفسه وتعمق فيه التصور بالذات والأنا، وجد الإنسان الأوربي في العصر الوسيط ملاذاً آمناً في المسيحية، كأول مشاعل الهداية على الطريق كثورة اجتماعية وسلوكية بعيدة المدى، وبعد أن كانت النظريات الثيوقراطية في العصور القديمة والعصر الوسيط تلعب دورها المطلوب في الحق الألهي المقدس من حق السلطة على أنها لله ومن الله، وأن الحكام مجرد مفوضون من السماء لرعاية شؤون المجتمعات البشرية، وهذا الإتجاه يُعد طريقاً سالكاً في ضرورة إحترام السلطة والقانون تمهيداً نحو بناء الدولة.

وقد تراجعت الأفكار السكولائية في ظل حركة سياسية ثورية ضد الإقطاع تشكلت من شرائح مجتمع العصر الإقطاعي، لاسيما الفئات غير الكهنوتية ممن عانوا إضطهاد الفلسفة الثيوقراطية لسلطة الكنيسة الكاثوليكية، كالمحاميين والأطباء والفنانين والفلاسفة والمفكرين في العلوم الطبيعية وغيرهم. وحينها قد توحدت الإمارات المتناثرة في صورة دول قادرة على حفظ النظام وتحقيق صفة القانون، فضلاً عن تحرير الإنسان عن التبعية للسلوكيات والنفوذ الإستغلالي لسلطة الكنيسة والسادة الإقطاع، وبعد أن ظهرت أثار الحركة السياسية في هذا العصر، على أنها عن مفهوم جديد لعلاقة المجتمع بالدولة تمثل بالمذهب الماركنتيلي للدولة القومية (دولة القوة والحماية التجارية).

وقد تولدت الأفكار في بناء السلطة السياسية عبر فلسفة ميكافيلي، وجون بودان ثم بوسيه في فرنسا وهوبز في إنكلترا وبتأثير الموجة الفكرية التي تبنت هذه المرحلة بعد قيام الملكيات الحديثة وفق قاعدة الحكم المطلق، وفرض مبادئ القانون وبعد أن فصل الحقوق السياسية والمدنية عن إتجاهاتها الدينية، ليتسنى للسلطة

السياسية دورها الفاعل في إحكام قبضة الحكم وتسيير مبدأ حماية الدولة القومية في أرجاء أوربا.

الفلسفة السياسية عند السكولائيين

تمثل فلسفة القديس "توما الإكويني" شكلاً من أشكال(المثالية الوضوعية)، وان الهدف الأساس من سلوك السكولائيين، هو إخضاع العلم وكافة المظاهر الطبيعية لفلسفة الإيمان الميتافيزي، من خلال طمس الجوانب المادية في فلسفة القدماء من فلاسفة اليونان كأرسطو مع إظهار لبعض مقولاتها المثالية، وفلسفتِها بشكلٍ مصطنع بالأفلاطونية الجديدة ذات الطابع المتطرف والذي يحكي اساساً الأساطير اللاهوتية لتقييد مسار السلطة الإقطاعية بالإتجاه الذي يحقق اهداف الكنيسة.

إن المبدأ الأساس للفلسفة السياسية عند القديس توما أنها مبدأ "هيراريكية الوجود" أو تدريجية الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى للهرم السياسي الإقطاعي، ذلك أن التومائية الجديدة عند فلسفة السكولائيين، هي إمتداد لفلسفة توما الإكويني، لتأخذ مداها من الأسلحة الإيديولوجية المعبره عن التيار الداعي الى محاربة العلم والثقافة العلمانية أو أي إتجاه يناهض الفكر التشريعي الإقطاعي.

إلا أنها قد تطورت هذه الرؤية لتأخذ أفكاراً جديدة في المرحلة التي سبقت إنهيار الإقطاع كمرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الأوربي، بعد ان تكيفت مع الفكر المعاصر فيما يُعرف بالمسيحية الليبرالية، بعد نشؤ المذهب الرأسمالي الماركنتيلي كفكر مادي إنفتاحي في اواخر هذا العصر من خلال الطبقة البرجوازية، التي غيرت وبحسب تعبير "شومبيتر" من كيان المجتمع الأوربي الى درجة التغيير في روحه وحضارته للدفاع عن المصالح بشتى صنوفها مع التركيز

على نمط نقل الفلسفة المادية ذات القيم العقلية الخاصة الى جميع ميادين العمل، وعلى أساس المشروع الرأسمالي والذي يسميه شومبيتر "بعصر الإحياء" [1].

إن التحليل المنهجي في الفلسفة السياسية السكولائية تظهر عند "ماكس فيبر" على أساس أنماط اجتماعية خاصة Ideal types لمقارنة التعارض مابين نمطين متناقضين كما اشار لهما شومبيتر*.

ويرى ماكس فيبر أن هنالك حالة إنتقال من نمط الى آخر** كان للمسيحية البروتستنتية في صراعها الثيوقراطي مع الكاثوليك دوراً كبيراً في نقل هذه الحالة من خلال النظرة الرأسملية للحياة والقيم الجديدة ما بعد مرحلة الإقطاع.

إن هذا النموذج السياسي الفلسفي الجديد، يحكم منهجية المحلل العلماني حين يستمد من وحي عقله القدرة في التحليل وعلى أن هنالك مشاكل قائمة على الواقع كي يضع امامه طروحات لمختلف النظريات التفسيرية من أجل وضع الحلول.

---

[1] ويحلل شومبيتر طبيعة النزاع الذي يظهر في النهج الفلسفي للسكولائيين مابين العلم الكولائي القديم والعلم العلماني الجديد. فليس المهم في عصر الإحياء هو تجدد الفكر اليوناني والروماني بحد ذاته، بل إحياء ما كان يقدم من أشكال أم أساليب او معاني ومضامين لحاجات هذا العصر، كحالة من التكيف مع الواقع.وقد وردت تعلبير شومبيتر في مصادر عدة منها:

1- برانت، الاقتصاد السياسي في العصر الوسيط، باريس، مترجم الى اللغة الإنكليزية،1895.

2- ثومبس، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعصور الوسطى، الجزء الأول والثاني، لندن، 1928-1931.

نقلاً عن د. إبراهيم كبة، تاريخ الاقتصاد......، مصدر سبق ذكره، ص 427 ومابعدها.

* النمط الأول يتفق مع أفكار المدرسة السكولائية القديمة تحت سطوة الكنيسة كسلطة تشريعية وقضائية والنمط الثاني ينصب في تطلعات المدرسة العلمانية التي قادتها العناصر العلمية والمثقفة من المحاميين والأطباء والفنانيين وغيرهم بعد ان همش دورهم زمناً طويلاً.

** إن ماكس فيبر تبنى نمطين مثليين متمايزين هما؛ نمط الإنسان الإقطاعي، والإنسان الرأسمالي، وقد علل عملية الإنتقال من النمط الأول الى الثاني بـ(الروح الجديدة للرأسمالية).

الرابع: الفلسفة السياسية عند التراث العربي الإسلامي

يجد علم السياسة مكانته في الثراث العربي الإسلامي ضمن العلوم العملية كما في فلسفة الفارابي، والتي أسماها بالعلم المدني، وهو بذلك ينتهج نهج الفيلسوف اليوناني افلاطون، بتقسيمه للعلوم ما بين نظرية وعملية، تتضمن النظرية معرفة شاملة بالموجودات التي ليس للإنسان شأن فيها، فيما تتضمن العملية معرفة الأشياء التي للإنسان شأن وفعل في نسجها، كالأخلاق، وعلم السياسة. وتُعد السياسة في نظر "ابن رشد" امراً ضرورياً، كون أن السياسي يحتاج الى مراعاة كل ما حوله من أمور كي يتسنى له المعرفة التامة بالأحداث على الواقع العملي.

أما الإمام "الغزالي"، فإن في تفسيره رؤية أخرى للأمور السياسية، بأن تكون شأنها شأن العلوم الطبيعية، وتخضع لمنطق التفسير والتحليل كما هي عند الفلسفة الأورسطاليسية، في حين يبرز في هذا المجال الفيلسوف العربي المسلم " أبن خلدون" في جوهر فلسفته (إن العلوم منها ما يخضع لمنطق أرسطو كما في علم الحساب والهندسة، ومنها ما لا يخضع له كعلم الأخلاق والإجتماع والسياسة، كونها أمور سلوكية وترتبط بالإنسان)[1].

[1] فقد أكد أبن خلدون في جانب الفلسفة السياسية للحكم على أن تنصيب الحاكم على المسلمين قد وجب بالعقل والحس، فضلاً عن وجوبه شرعاً لضرورة الإجتماع للبشر وإستحالة وجودهم بشكلٍ منعزل. ويرى أبن خلدون في فلسفته السياسية أنه في حالة عدم وجود حاكم وازع في أمر الرعية، فأن ذلك سيفضي الى الهرج في أمور المجتمع ومن ثم هلاك البشر وإنقطاعهم. إذ ان الطبيعة الحيوانية للإنسان تؤدي الى إستشراء حالة الظلم والعدوان بعضهم على بعض، وبمقتضى التنازع والغضب والتقاتل، حتى سفك الدماء وإزهاق النفوس المفضي الى إنقطاع النوع. أنظر الى: مقدمة في تاريخ أبن خلدون، الفصل الخامس والعشرين من المجلد الأول، بيروت، عن مطبوعات دار الكتاب،1956، ص 336 وما بعدها. كذلك انظر للمقارنة د. عبدالرضا الطعان، ود. صادق الأسود، مدخل الى: علم السياسة، ط1، بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1986، ص 184.

ولابد من لإشارة الى ان العلوم بمختلف إتجاهاتها، وبما فيها علم السياسة في التراث العربي الإسلامي، لم تكن لتبدو فلسفة مُعرّفة قبل ظهور أبن خلدون بصفتها المجردة، وإنما كانت تُغلِفها الأحكام التقيمية، إذ أن جميع العلوم كانت في العصر الإسلامي الأول، قد ارتبطت ارتباطاً قوياً بالدين، لا سيما في عصر الخلافة الراشدية، واستقلت نسبياً في العصور اللاحقة، على أن الغزالي قد نظر الى هذا الإنفصال بعين الأسف، وهكذا بالنسبة للسياسة هي الأخرى تبدو مغلفة في تفسيرها تبعاً لتلك الأحكام [2].

ويذهب "إبن رشد" في هذا المجال برؤيته للسياسة أشبه الى التحليل في الطب، على أنها جانبين عملي ونطري، وان كلا الجانبين يرتبطان فيما بينهما برابطة شديدة، كما يحدث في كتب الصحة والمرض [3]. ويأتي القسم الأكبر من كتاب الفيلسوف العربي "الفارابي" (آراء اهل المدينة الفاضلة)في الخوض بتفاصيل نظرياته الفلسفية في الجوانب المادية التي تتسائل في طبيعة الموجودات عن الخالق وعلاقة الأكوان بعضها ببعض.

ويؤكد على هذا الإتجاه " روزنتال " من أن الإهتمام الكبير للفارابي كان اجتماعياً ميتافيزيقياً * فكتاب السياسة المدنية يتضمن عند الفارابي مبادئ الوجودات ويتناول في معظم مباحثه في الميتافيزيقيا.[1]

---

[2] إنظر: د. سعيد باسيل، منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي، بيروت، ط1، دار الكاتب، بلا تاريخ، ص ص 117-118.

[3] د. عبدالرضا الطعان، د.صادق الأسود، المصدر السابق، ص 184.

* أي ان هدف الإنسان وكيفية بلوغه لهذا الهدف، وأما الجوانب المتعلقة بالتفكير والحكم عن الذات، فلم تشغل باله، ولعل السبب في ذلك يعود الى العلاقة التي اقامها في فلسفته ما بين الدولة والفضيلة، وكما فعل أفلاطون من قبل. إنظر زوزنتال في كتاب التراث السياسي الإسلامي:

F. I. N Rosenthal, Political thoughimedival Islam, "Cambridge at the university, Press, 1966, pp 118-120.

[1] انظر: Rosenthal, op.cit,p 118.

في حين تبدو ان فلسـفة أبـن خلـدون لـن تتعامـل مـع هـذا الإتجـاه في فلسـفته للسياسـة والحكم، كونه يستند على ملاحظته لطبيعة الأشياء دون ان يصدر أي تفسير عن نظرياته وفلسـفته للأمور، وهو ما يعني إن ابن خلدون قد أسس تفكـيره عـلى ملاحظاتـه التامـة مـن خـلال الإنصـياع للأشياء ضمن إهتمامات معياريـة، ودون إتجاهـات أيديولوجيـة، متخـذاً بـذلك الملاحظـة المشـبعة بالفكر الحسي للحدث لا بالتفكير المجرد.

كما يرى أبن خلدون في الطبع السليم والذكاء المتوسط هو الأكثر نجاحاً عند الإنسان العامي في مجال السياسة مما هو عليه عند العالم المتمنطق، اعتماداً على خـواص فطرتـه الحسـية، كونـه لا يُبنى على قياس أو تعميم. ومن ينظر إلى ميراث التراث الإسلامي في الأمور السياسية، فـلا بـد لـه أن ينظـر الى تـراث ابـن خلـدون الفلسـفية، وعنـدها سـيرى في المعرفـة السياسـية أنهـا مسـتمدة مـن المحسوس التي تنبع عن سلوك وإدارة الإنسان للواقع.

الخامس: الفلسفة السياسية في مرحلة ما بعد الإقطاع في أوربا

إن الأفكـار والسياسـات التـي أعقبـت انهيـار عصر الإقطـاع، كمرحلـة تاريخيـة مـن عمـر المجتمعات البشرية في القارة الأوربية، كانت قد أفـرزت تطـور بنيـوي في الأسـاس المـادي للفلسـفة السياسية في هذه القارة، بعد أن كانت تنحصر على التنظير الفلسفي المثالي دون تحديد نمط واقعي في التعامل مع الظاهرة السياسية في هذا العصر أو ذاك.

إن ولادة النظام الرأسمالي قي قلب المجتمع الإقطاعي في أواخر القرن الخامس عشر وبدايـة القرن السادس عشر، يُعد ولادة حقيقية للأساس المادي للفكر الرأسمالي في تلك المرحلـة مـن تـاريخ المجتمع الأوربي. فالماركنتليون التجاريون كانوا يُعبرون عن مصالح البرجوازية الأولى (الصغيرة) التـي نمت وتطورت في أحضان الطبقة الإقطاعية بعد عملية إستغلال نفـوذهم التجـاري والنقـدي، ومـن خـلال تطـوير قـدراتهم وتنميـة مشروعـاتهم داخـل الضـيعات الإقطاعيـة، ومـن ثـم التـأثير في

سلوك سلطة الإقطاع وحملها أفكاراً جديدة مكنها من التحرر عن قبضة السلطة الإقطاعيـة المغلقـة الى وضع آخر أكثر إنفتاحاً اجبرها على التكيف مع البيئة الرأسمالية الجديدة. ضمن تفسير مادي قد عوّلت عليه حالة الإنتقال في السـلطة مـن جوهرهـا الإقطـاعي القـديم الى شـكلها الجديـد في ظـل الملكية المطلقة لدولة الحماية التجارية وتمهيداً لشروع الدولة القومية، بكـل معطياتهـا التـي آثـرت بها مفهومي القوة والقدرة وبناء الذات الوطنية واستطاعت الامتداد إلى مساحات جغرافية واسـعة متجاوزة بذلك الحدود الرخوة التي تفصل بين الدول ضمن مـايُعرف بنظريـة القـوة والنفـوذ التـي فسرت هذا السلوك في تلك المرحلة كبدايات لنمو وتطور الفلسفة السياسية المادية للعصر الحديث ونظرية بناء الدولة المعاصرة.

إن مفهوم القوة في ظل سيادة الدولة والسلطان المطلـق في هـذه المرحلـة قـد شـكل دعـماً لقدرة ومقومات الدولة وبقاء سلطانها وتأمين أكبر قدر ممكن من الثروات، على ان حجم ما تمتلكـه كل أمة يُعد المتغير الدينامي والأكثر فاعلية في منح كل قومية صفتها في القوة والنفوذ ولبنـاء ذاتهـا على حساب القوميات الأخرى.

لقد منحـت ظـاهرة النهـب الإسـتعماري والإكتشـافات الجغرافيـة هـدفين أساسـيين للـدول القومية في أوربا وبخاصة بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) فضلاً عـن (الأراضي المنخفضـة) كـما في هولندا والمناطق المحيطة بها من الجزر الإسكندنافية، **أولهما؛** نهب كميات كبيرة من الموارد الماديـة للشعوب والمستعمرات التي كانت تُعد بمثابة القاعدة الاقتصادية في دعم قوة الدولة وقـدرتها عـلى بناء الهرم السياسي، **وثانيهما؛** تطوير المعارف والعلوم الإنسانية في المجتمع الأوربي التي برهنت على مدى تحمل وقدرة الإنسان وشعوره بالمواطنة عبر طموحاته غير المحـدودة في تجـاوز شـتى صـعاب الظروف.

فقد تجّلت أساليب الإستعمار في بنـاء دولتـه القوميـة باسـتخدام شـتى أنـواع العنف وطرق القوة الوحشية التي آثرت سياسة الملـوك الأوربيـين، وبخاصـة الإسـبان والبرتغاليين مـن خـلال النهـب المتواصـل لمـوارد الشـعوب مـن المعـادن النفيسـة في

الشرق وفي الغرب، على أن تصفية سكان أمريكا الأصليين * جسدياً وإستخدم البعض الاخر عبيداً بصحبة الزنوج الأفارقة (التوبي) الذين جلبتهم الإستثمارات الأوربية الى العالم الجديد خلف جزر البهاما، كانت قد ساهمت بشكلٍ فاعل في إلغاء ما تبقى من ملامح الإقطاع والتحول السريع الى الرأسمالية بعد تقوية المركز السياسي للدول القومية التي قامت اساساً على انقاض العصر الإقطاعي.

إن ظاهرة التطور السياسي في سلطة الدولة القومية وبغض النظر عن أصول ونشأة المجتمعات البشرية عبر العصور التاريخية إنما تولدت عن استقرار الدولة القائمة من خلال ضمير جماعي يربط جميع أفراد المجتمع على اساس الرضا بالسلطة من اجل حمايتهم، فضلاً عن تدخلها الفاعل في شؤون وتنظيم الحقوق والواجبات، ذلك أن شرطاً اساسياً تقوم عليه لضمان الإستقرار السياسي مقتضاه، أن يقوم المجتمع تحت إرادة سلطة سياسية مركزية تستطيع تحقيق أغراضها وفق ما تمتلكه من قوة مادية لتطوير المجتمع والحياة في نطاقها الجماعي. وقد قامت الفلسفة السياسية في العصر الحديث على أساس التفسير المادي لضروريات بناء السلطة السياسية، إذ ان الإستقرار المادي على بقعة من الأرض يُعد اول وأهم العوامل في بناء المجتمع الحضاري والمدني. فانتقال المجتمع البشري من مرحلة البداوة الى مرحلة الزراعة هي الخطوات الأولى على طريق بناء الحضارة المدنية، إذ ان المجتمع الزراعي هو أكثر تفاعلاً بالبيئة، بحكم إستقرار الأرض ونمو مفهوم الروابط الاجتماعية، فضلاً عن خلق الإمكانيات المادية المتعددة سواء في تنمية الإنتاج، أم في تنمية عقول الأفراد بضرورة إحساسهم بالمسؤولية التي تتطلب في نهاية الأمر التضامن في المجال الاقتصادي

* فقد كان عدد سكان جزيرة اسانيول في امريكا اللاتينية اكثر من مليون فرد من الهنود الحمر عند وصول كولمبس، وبعد عدة سنوات تقلص العدد الى نحو عشرة الاف هندي احمر. لمزيد من الإيضاح حول مظاهر النهب الإستعماري إرجع الى:
Ikonomicheskaya Istoriya , Izdateistvo, "Ikonomika" Moskva,1967, Straintsa, p 29.

لتحقيق هذا الغرض. كما أن هذا السلوك يُعد مهداً للتنظيمات الاجتماعية المستقرة التي مكنها أكثر بالمعرفة في أشكال النظم السياسية، وأكثر فهماً لمعنى السلطة والقانون، وهو ما جعلها أهلاً في إدراك نشأة وتطور مفهوم السلطة مع الزمن نحو بناء فلسفة نظرية الدولة الحديثة.

لقد شهدت الإنسانية في أوائل القرن الثامن عشر نقطة تحول حاسمة في تطور الأفكار والنظم السياسية، بعد أن تجددت الدراسات في القانون الطبيعي ونظريات العقد الاجتماعي، ونظريات الحقوق والحريات العامة، التي تعتقد بوجود القانون الطبيعي سواء في المذهب الفردي الحر، أم في إطار التضامن الاجتماعي. وكما عبر عنها دوجي "من أن أساس القانون وموضوعه في كل العصور هو اساس واحد، كون أن القانون الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية تنبع من واقع حياة الجماعة ومتطلباتها في الزمان والمكان " [1]. وقد أفرزت تلك التطورات اثارها في إتجاهين **أولهما** ؛ إنتشار تعاليم المذهب الفردي الحر وبكل ما يقوم عليه من نظريات الحقوق والحريات العامة والطبيعية، وهو بالنتيجة يحدد هدف الدولة والغرض منها كدولة حارسة وظيفتها الحماية والدفاع، فضلاً عن ذلك تغيير الأساس التقليدي في سيادة الدولة من خلال السلطة السياسية المطلقة نحو تقييم مبدا السيادة الشعبية وفق المفهوم الديمقراطي، **وثانيهما**؛ أن فكرة الدولة الحارسة تكمن في احترام الحقوق والحريات الفردية والعمل على صيانتها، كدولة دفاع وحماية لمنع الأعداء من تجاوزها.

(1) إن تفسير "دوجي" في النطاق الاجتماعي على اساس

1- التضامن والتشابه في الحاجات الإنسانية

2 - على أساس تقسيم العمل بين الأفراد من حيث المواهب والإختصاصات. انظر:

L. Duguit, Droit Constitutionnel , T. I, Paris, pp 514-518

إن عصر النهضة الصناعية وتوالي ركب التطور العلمي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا سيما في مجالات تقسيم العمل والتخصص، قد ساهم في خلق جوٍ من المنافسة نحو بناء دولة الاقتصاد الحر في إطار قوانين صاغتها مدارس الفكر الكلاسيكي، وترجمتها أسواق المنافسة الحرة ضمن المذهب الكلاسيكي الذي جعل من الفرد هو من يقرر طموحاته كمنتج، مستهلك، عامل، مفكر...الخ، ووفق شعار "دعه يمر دعه يعمل ". وهكذا... اكتسب الميراث الفكري الأوربي قاعدة سياسية واسعة ضمن عصر النهضة الصناعية عمرها تجاوز 200 عام، استطاعت ان تبلور الأفكار الملهمة لخلق بون علمي متنوع ساهم بدفع عجلة التطور وبكل المجالات، ومنذ أوائل القرن العشرين، على أن هدم القاعدة الدستورية القديمة، ودعم فكرة بناء الدولة القانونية لحماية الحقوق والحريات، إنما هو تأكيد على خضوع أي سلطة سياسية لمبدأ سيادة القانون.

إن تطور الحريات السياسية العامة في العصر الحديث جعل منها نظريات لا تشتمل على الحقوق والحريات الفردية، إذ لا تزال حقوق وحريات عامة اخرى لا تقل أهمية عنها، بل تزيد أحياناً وكحالة ضرورية في المجتمعات البشرية، كما في الحريات الشخصية، والحريات المدنية والاقتصادية، وهذا الإتجاه يُعد خطوة كبيرة في المفهوم السياسي الديمقراطي، لما يكفله للمجتمع من مختلف الحريات لضمان حقوقهم العامة. كما أن هذا الاتجاه هو الآخر قد تعرض فيما بعد الى إنتقادات في إطار الفلسفة السياسية الحديثة، ذلك ان هنالك من يعترضها من حيث التفسير وفق جانبين **أولهما**؛ إن نظرية الحقوق والحريات لا تتعارض منطقياً مع اي نظرية سياسية غير ديمقراطية، حين تمنح اي دولة حق السلطة المطلقة او الدكتاتورية، ويمكن ان نتصور خلالها دولة تحكم بالمطلق ولكنها تضع مصلحة الأفراد هدفها النهائي، كما في كثير من الأوتوقراطيات التي تحتفظ بخصوصياتها السياسية

والدستورية في السلطة[1]. في حين على العكس من ذلك تجد دولة تجعل من مصلحة المحكومين سبباً رئيساً لوجودها، وهذا ما يمكن اعتباره بدولة ترعى للحقوق الفردية. فعلى العموم ان نظرية الحقوق والحريات جاءت لتُعبر اساساً عن أهداف جوهرية للمذهب الفردي، على ان الفرد هو اساس المجتمع وغايته. **وثانيهما؛** ترى في النظرية انها جاءت للتفريق ما بين المبدأ الديمقراطي كمذهب سياسي، وبين النظام الديمقراطي، كنظام لحكم وضعي.*

إن سيادة النظم الديمقراطية في أوربا الغربية، قد عبر عنها المذهب الديمقراطي الفردي الذي إستلهم روح الأمة في العصر الكلاسيكي، كبديل للسلطة المطلقة التي سادت في عصر الماركنتيلية، وبدايات تكوين الدولة القومية، إلا أنه في الوقت ذاته لن يُغير ذلك من تصميم سلطة الدولة في تحقيق إرادة جماهيرية، كون أن الأفراد وكما يرى "روسو" قد خوّلوا من يمثلهم لتحقيق طموحاتهم والتعبير عن رأي الجماعة من خلال العقد الاجتماعي، لنشر الحقوق والحريات. إذ لم تعد هنالك الحريات الفردية المطلقة دون سلطة الشعب ولمن يمثلها، إذ لا بد من سلطة سياسية عليا تأخذ على عاتقها مسؤولية الجميع وتمثله في كل شيء، ذلك أن جوهر السلطة السياسية ذات السيادة، أنها لا يمكن تحديد مهامها، فهي إما أن تسيطر على كل شيء، وإما أن لا تسيطر ولا تحقق شيء. وتأسيساً على ذلك، يمكن القول أن الفلسفة النظرية السياسية للعصور التاريخية في أوربا ونمط الديمقراطيات التقليدية لتلك العصور قد تنوعت في مفاهيمها الفكرية على اساس فردي ومطلق للسلطة

[1] للمزيد من الإيضاح إرجع الى: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964، ص ص 158-159

* وتقوم التفرقة على اساس ان المذهب الديمقراطي، هوذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة ومصدرها الى الإرادة العامة للشعب، اما الديمقراطية كنظام فهي إستلهام لروح المذهب الديمقراطي، المتولد عن إرادة الشعب. إنظر: د. عبدالحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القاهرة، 1963، ص 120.

السياسية، إلا أن حياة المجتمعات لن تقف عند حدود نظام معين، فالتطورات الفكرية والاجتماعية، والاقتصادية، قد غيرت الكثير من السلوكيات في المجتمع الأوربي من سلوكيات مجتمع القرن الثالث عشر الى مجتمع القرن التاسع عشر. فقد عدلت من موازين القوى السياسية للدول الحديثة، ليؤدي في المحصلة الى تغيير الديمقراطيات من مفهومها التقليدي الى المفهوم الحديث في البناء السياسي للمجتمعات اللاحقة.

الفصل الثاني

الفلسـفة السياسية لنظرية

الدولة المطلقة

The Political philosophy For Absolute State Theory

الفصل الثاني

الفلسـفة السياسية لنظرية الدولة المطلقة

هنالك الكثير من التساؤلات ما تجعل الأكاديمي في مجـال الفلسـفة النظريـة لنشـؤ الدولـة، يتأمل بها بالرجوع إلى الماضي البعيد، كي يتعرف على أهـم العنـاصر الأساسـية المسـاهمة في تـرجيح المبادئ العامة لبلورة فكرة بناء الدولة وفق إطارها الفلسفي المثالي11، وهذا المفهوم سيترتب عليـه معرفة جذرية بالفلسفة التي مرت بالعصور القديمة في أوربا لا سيما عند الإغريق والرومـان، والتـي قد عبرت عن المهام الوظيفية للإمبراطورية القديمة كانعكاس لوظيفة الدولة، وتكريس جهود النخبة السياسية القائمة حينذاك لخدمة واستمرارية الطاعة والخنوع المطلق للإمبراطور، كتعبير عـن طاعـة الدولة ذاتها.

إلا أن هذا المفهوم قد تغير تماماً في ظل السـلطة السـكولائية في الـعصر الوسـيط، حـين أخذت الدولة شكلها الثيوقراطي، كتعبير عن طاعة الدولة، ضمن مفـاهيم وتعـاليم المسـيحية في تسيير سلطة الإمبراطور الإقطاعي، دون النظـر الى شيء بعـين المصـلحة العامـة، بـل في ظـل سلطة إدارية وتشريعية وقضائية تحكمهـا نـوازع المصـلحة الشخصـية للإمبراطـور، فضـلاً عـن النوازع التي تمليها مؤسسات الكنيسة الكاثوليكية. فقـد ظهـرت ملامـح مثـل هـذا الإتجـاه في مؤلفات المدرسيين السكولائيين والفلاسفة من رجال الـدين كأمثـال القـديس" تومـا الإكـويني" وممن اضطلعوا بالمهام التشريعية والإدارية للدولة، من خـلال مـا تـربطهم والملـك الإقطـاعي صلة التداخل في السلطة، على أن ذلك كان يشكل هـدفاً مركزيـاً لإنقـاذ الـروح الإنسـانية مـن الوظائف الدنيوية.

وهكذا... ظلت فلسفة الدولة المطلقة وفق المفهوم الثيوقراطي لزمنٍ ليس بقصير، حتى بوادر ظهور الدولة الوضعية في ظل الماركنتيلية التجارية، التي اخذت في سياستها طابعاً حمائياً لتأطير سلطة القانون تحت مظلة سلطة الملكية المطلقة، وبدايات عصر النهضة الأوربية.

إن نظرية الدولة المطلقة جزء لا يتجزأ من الفلسفة السياسية المثالية، كفلسفة تقليدية، قد آثرت الفكر السياسي الإنكليزي حينذاك، ومن خلال أول ظهور لها في مؤلفات الفيلسوف " ت. جرين " وكذلك في مؤلفات الألماني "هيجل"، ليتولاها فيما بعد الفرنسي الدكتور "بوزانكيه"، ضمن طروحاته في بناء النظرية المطلقة كما في كتاب " النظرية الفلسفية للدولة".

فالعلاقةُ الإنسانية التي تربط الفرد بالدولة المثالية علاقة قائمة على أساس جوهري مطلق مفاده ؛ أن مطالب للدولة على الفرد تبقى قائمة على سلطة مطلقة، وهذه ستكون بدورها مطلقة على بقية الهيئات والمؤسسات المجتمع الإنساني، ذلك أن كل الاحتياجات الإنسانية الإجتماعية والمادية، إنما ستقوم بها الدولة كمسؤولية عامة في تلبيتها وتوفيرها. كما ان الشرط الأساس الذي يقوم على ترويج مثل هذه الفكرة لبناء الدولة المطلقة هي تلك المعادلة الناتجة عن نوعين من العلاقات، **أولهما؛** العلاقة الإجتماعية التي تربط الفرد بمجتمعه الإنساني، بوصفه عضواً في الجنس البشري، **وثانيهما ؛** علاقة المواطنة، إذ أن الفرد كمواطن ينتمي الى تلك الدولة، وهو ملزم بطاعة سلطانها والخضوع لفلسفة حكم الدولة عليه.

المبحث الأول

النظرية المثالية للدولة – اتجاهاتها - النقد الموجه لها

إن أول ظهور لفلسفة النظرية المثالية للدولة، جاءت عند الفكر الإغريقي القديم، من أن الدولة هي كيان ذاتي مطابقاً للمجتمع بكل مكوناته.

ويبدأ " أرسطو" في تفسيره لطبيعة الدولة المثالية مطابقاً لتفسير أستاذه "أفلاطون" الذي يرى في الدولة كيان كافي لذاته.

إلا أن الاختلاف في جوهر هذا التفسير عند فلاسفة اليونان القديم، هو أن علاقة مجموع الدول في ركنها الشرعي والطبيعي ستكون محاطة بالعداء الكامن لكل منها تجاه الآخر. وهكذا... يبدو هذا الرأي متفقاً مع الفيلسوف "جروسيوس"، الذي اعتنق مذهب حرية الدولة من كل الموانع الخارجية " فضلاً عن أن تفسير هوبز لنظرية العقد الاجتماعي هو الآخر يستند على ملاحظة أن الدول في طبيعتها أعداء فيما بينها [1].

الأول: أصول واتجاهات النظرية

هنالك عدة إتجاهات تفسر المنشأ التاريخي لنظرية الدولة المطلقة، ويمكن التمييز بينها من خلال[2]:

1-**الإتجاه العقلي أو الطبيعي**، الذي يذهب الى أن الدولة والمجتمع لا يمكن فهمهما، إلا من خلال مقياس مثل عليا موجود في الطبيعة، إذ أن الإنسان لا يراها بالعين المجردة، بل من خلال التأمل والتفكر، فإذا ما أُريد الحكم على شيء ما أو

---

(1) للمزيد من الإيضاح إرجع الى: جود، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة صدقي أبو طالب، مراجعة علي أدهم، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، فبراير 1962، ص 9 وما بعدها.

(2) إنظر:

C.L. Wayper, Political thought, " The teach yourself books" , First Edition, London, 1954.

تنظيم على أنه صحيح أم خطأ، فلابد أن يتسائل الإنسان عنه مدى مطابقة ذلك مع المثـل العليـا في الطبيعة.

2-**الإتجاه الديني،** الذي يرى في أن الدولة هوتنظيم مقدس ومن صنع اللـــه، فالدولـة مـن خلال الحاكم تستطيع ان تأمر بما يملي عليها الرب في الحكم والتنظيم، إذ ان اللـــه لا يريـد لغبـاده الفوضى.

3- **الإتجاه الوضعي**، ويذهب الى أن الدولة هـي مـن صـنع الظـواهر التـي هـي مـن فعـل الإنسان وليس الطبيعة فهي لا تنعكس على مثل عليا موجودة في الطبيعـة، إذ أن إرادة الإنسـان في خلق الأشياء هي التي تصنع الدول.

وأن أساس هذا التفسير هو القانون الوضعي الذي تحتكم به سلطة الدولة في التشريع.

4- **الإتجاه التاريخي**، ويذهب أنصار هذا الإتجاه الى أن نشأة الدولة تتحقـق تبعـاً لتغـيرات المجتمع وبما يتطابق والمتغيرات المحيطة به سواءاً الطبيعية منها، أم العقلية أم تلك التـي هـي مـن إرادة الإنسان في صنعه للأشياء، على أن هذا الإتجاه لا يعتمد في تفسيره الإتحاهين السابقين (الديني والوضعي)، بل يترك المتغيرات دون تحديد من يؤثر في طبيعة وتفسير الفلسفة النظرية للدولة.

إن الإتجاه التاريخي هو من عوّلت عليه الفلسفة النظرية للدولة المثالية، لعـدم خلطهـا مـا بين الإرادة والعقبل، إذ لا يمكن الحكم على ما هو صحيح من خلال إرادة الجماعة في زمن مـا، بـل تقاس مثل هذه الإرادة من أيٍ كان من المُثل، وليس تلك المثـل العليـا الموجـودة في الطبيعـة، وأنمـا المُثل التي شاركت في صنعها كل الظروف والمتغيرات ضمن التطور التاريخي والعوامل المـؤثرة فيـه. وبمعنى آخر أن الدولة المثالية ليست نتاج لمثل أعـلى في الطبيعـة، بـل يمكـن أن تكـون طبيعيـة أو وضعية، كونها نتاج لتطور تاريخي، (اي أن كل دولة نتاج لتطور تـاريخي هـي في ذاتهـا طبيعيـة أو صناعية من صنع إرادة الإنسان وليس العكس).

الثاني: بيان النظرية المثالية

لقد جاءت الفلسفة النظرية المثالية عند "هيجل" وفق مفهوم مثالي لتطور الدولة، بوصفها الشخصية الضامنة للفرد وحرية المجتمع. فلولا إنضمام الفرد في علاقة واقعية مع المجتمع أكثر من تلك التي كانت تربطه بهم في الحالة الطبيعية الخالية من القانون، لما حصل على تلك الحرية التي تعبر عن مدى إنتماء الإنسان الى مجتمعه ودولته. وهذا ناتج عن سمو الإنسان وإنتقاله من محيطه الخارجي الى فحوى وجوهر فكره الداخلي والذي عبر عنه من خلال إلتزامه بالقانون وقاعدة الأخلاق الداخلية المتولدة عن المجتمع، فضلاً عن تأثره بالنظم والمتغيرات الإجتماعية التي تعمل على بلورة شخصيته، إذ ان الدولة من منظور الفلسفة المثالية لهيجل، تبدو ذلك الكيان الذي لا شيء غيرها يمكن أن تجعل الحرية للفرد امراً واقعياً.

إن ذلك يعني بأن الدولة هي الشخصية الحقيقية في الإرادة العامة والتمثيل والتعبير عن حاجات وطموحات الفرد والمجتمع.

فالإرادة العامة، تظهر من إرادة الفرد التي تتوافق مع إرادات الآخرين، أي إرادته لصالح الكل بما في ذلك نفسه، ومن مجموع تلك الإرادات تُبنى شخصية الدولة[1] التي تتفوق خلالها على إرادة كل فرد وشخصيته على نفسها.

أما شخصية الدولة، فما دامت أنها فرد حقيقي يمكن أن تعتبر غاية في ذاتها وان لها حقوقها الخاصة، وهي بذلك تسمو بالضرورة على كل حق آخر. فحقوق الفراد لم تكن موجودة أو واقعية قبل ظهور الدولة، لذلك ليس للفرد والمجتمع الحق في التنازع مع حقوق الدولة. فلطالما لم يأتي الفرد بالحقوق من العدم، وإنما هي

---

[1] فالفرد يستطيع التعبير عن إرادته خلال الإرادة العامة، عبر تجسيم الواقع في مخيلته وكل ما في وسعه من فكر. فمجموع إرادات الأفراد تتحقق الإرادة العامة للدولة، وهكذا... يجب أن تكون تلك الإرادة على حق وبلا تثريب، كونها تمثل خير ما في الإرادات الفردية. إنظر: جود، المصدر السابق، ص12.

الحقوق التي يسعى الفرد في الحصول عليها ضمن غايات حقيقية تضعها امامه حاجاته وطبيعته الكاملة النمو، كونه عضواً نشطاً في المجتمع، لذلك لميكن المجتمع مسؤولاً عن حقوقه، وإنما هو من يمنح نفسه هذا الحق، حينما يساهم في تكوين الدولة التي يتلقى منها حقوقه، وعندها لا يمكن أن تكون لحقوق الفرد صفة التنازع مع حق الدولة.

ومن خلال مفهوم الفلسفة المثالية عند الهيكليين للإرادة العامة وشخصية الدولة والحقوق الفردية الواقعية، يمكن أن نستخلص خطاً جدلياً مفاده " أن الدولة المثالية هي مضمون أخلاقي يشعر بنفسه، وشخص يعرف نفسه ويحققها" *.

إن هذا التضارب في الرأي ضمن فلسفة الدولة المثالية يظهر من خلال ثلاث جوانب:

1- أن الدولة هي تعبير عن الإرادة الحقيقية للفرد والمجتمع، وهي تمثيل حقيقي لحقوق وحرية الفرد، كونه ينتمي الى الدولة، وهذه الحرية هي حرية حقيقية وغير تجريدية، كالتي يتمتع بها الفرد منعزلاً عن المجتمع والدولة. فاللص مثلاً يمكن أن يُترك يتصرف بحرية مجردة، وهو يسيء الى المجتمع، في حين إن هذا اللص يمكن ان يتصرف بحرية مختلفة عندما يساق الى مخفر الشرطة، في ظل سلطة القانون، لذلك فأن هنالك توافق ما بين الحرية والقانون للتعبير عن الإرادة الحقيقية للدولة والتي لا تتحقق إلا بطاعة سلطة القانون.

* ولعل منهج هيكل الجدلي يثعد من أخطر ما أضافه هيكل إلى الفكر البشري، وفي جوهره أن الحركة والتغيير والتشابك والتناقض هي أساس الوجود. وفي الحقيقة تبرز هذه الفلسفة الجدلية في النظام الاجتماعي وفي التعبير عن الطبقة البرجوازية الألمانية وهي تسعى في النهاية إلى تحقيق الإستقرار وتأكيد نظامها الاجتماعي والسياسي لمواجهة كل الثورات والمتغيرات التي تؤثر في بنائها الدخلي، وتحول دون تحقيقها (لا سيما ما ظهر فيما بعد عند كتابات ماركس وأنكلز). إرجع الى: موسوعة الهلال، مطبعة دار الهلال المصرية، القاهرة، يوليو 1968، ص ص 513-514.

2- إن شخصية الدولة تعبير عـن العلاقـات التـي تلابـط الفـرد ببقيـة الأفـراد، وهـي مـتمماً لشخصية الفرد، إذ أن الفرد يتصرف على انه جزء لا يتجزأ من الدولة.

ويرى الدكتور "يوزانكيه" أن الفرد حتى وأن تمرد ضد الدولـة، فأنـه لا يتمـرد بـإرادة خـارج إرادة الدولة، وإنما بإرادتها هي، أي بمعنى أن الدولة في حالة التمرد عليها ستكون إرادتهـا منقسـمة ضد نفسها.

3- إن العلاقات الأخلاقية بين الأفراد هي بالضرورة أن تندمج في الأخلاق الإجتماعية للدولـة التي تسمو عليها، إلا أن ذلك لا يعنـي ان الدولـة في ذاتهـا أخلاقيـة أو تـرتبط بعلاقـات أخلاقيـة في أعمالها.

فإذا ما أسلمنا بأخلاقية الدولة سيكون من العسـير جـداً أن نـرى لمـاذا يكـون أصـعب عـلى الدولة أن ترتكب جرماً أو ذنباً يعتبر لا أخلاقياً، منه عـن كنيسـة أو هيئـات أو شركـات تجاريـة قـد تفعل الشيء ذاته.

فإذا كان المبدأ الأخلاقي في الواقع هو مبدأ يهتـدى بـه في العلاقـات بـين فـرد وآخـر، فلـيس هنالك ثمة سبب يمنع الإعتراف به كمبدأ يسترشد به في العلاقات بين مجموعة وأخرى من الأفراد.

وخلاصة ذلك إن الدولة ما دامت موجودة من أجل الأفراد وتحقيق غاياتهم، فـإن الدولـة لا قيمة لها ولا معنى إلا إذا أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق تلك الغاية. وبتعبير آخـر، إن الدولـة والمجتمع ليستا غايات في ذاتيهما، بل وسيلة لتحقيق غايات وحاجات الفرد.

الثالث:النقد الموجه للنظرية

ولعل من الإنتقادات التي وجهت الى الفلسفة المثاليـة لنظريـة الدولـة، هـو أن أي دولة يمكن أن تعـترف بقـدرتها عـل تحقيـق رفاهيتهـا بمعـزل عـن رفاهيـة الأفـراد وسعادتهم، وهي تبرر بذلك على أساس إن شخصـية الدولـة تتضـمن شخصـية الأفـراد وتسمو عليها، وهذا يُعد وضعاً غـير صـحيحاً، إذ مـن غـير الممكـن للدولـة أن تؤسـس

رفاهيتها على حساب سعادة الفرد أو حتى أن تطغى عليه، ما دامت الرفاهية من بعض وإرادة الفرد من إرادتها، إذ ان ذلك يُعد تناقض جوهري في النظرية. وحتى في حالة الطغيان يبقى الأفراد هم الضحايا دائماً لذلك الطغيان، وهكذا...فإن النظرية المطلقة للدولة في الحقيقة تُعد مليئة بالسلبيات، لا سيما في جانب الحرية الفردية، كون أنه في حالة حدوث نزاع بين الفرد والدولة، فإن الوضع القائم، هو ان الدولة يجب أن تكون على حق دائماً.

وهذا طبعاً يخالف القول بأن إرادة الفرد يمكن أن تتوافق دائماً مع إرادة الدولة، ولا بأنها دائماً تعارضها.

فحل المشكلة هنا بالنسبة للدولة ليس بتحقيق توازن ما بين مطاليب وحقوق الفرد وحقوق المجتمع التي قد تكون على الضد معه، إنما الحل هو من خلال إيجاد شبكة من التنظيم الإجتماعي والمادي والأخلاقي الذي يحقق اكبر قدر ممكن من الحرية الشخصية بين الأفراد، والتي ستنعكس بالضرورة على شخصية الدولة ذاتها. وهنا قد يثار سؤال حول المطاليب والحقوق الفردية تجاه الدولة المطلقة، وهو اليس من الواجب على الفرد أن يطلب حقه في ان يقرر لنفسه ويختار بمحض إرادته ما يحقق رفاهيته سواء في المجال الإقتصادي أم الأخلاقي قبل مطالب الدولة ذاتها ؟

والجواب على هذا السؤال يكفي في أن يرد على حجج هذه النظرية، وهي تتجاهل حقائق عامة وهامة، فيما يشير لها الدكتور بوزانكيه " من أن الدولة عندما ترى أن الحاجة تدعو وفق الوسائل الدستورية الحل الأوحد، فعند ذلك ستعمد دون شك الى تحريم وضع التعبير باعمال خارجية عن اي ولاء للمجتمع الذي تمثله"

بمعنى أن من منظور الدولة المثالية ان كل الهيئات الإختيارية التي تتشكل من اجل حياة الفرد تتم ضمن اتحادات ليست لها علاقات بحدود الدولة أصلاً، وهي مجرد ترتيبات اجتماعية يمكن أن تخالف او توافق أو تتعارض مع تقسيم الدولة

الذي هو أساس قائم على حدود سياسية، وعلاقات خارجية قد خرجت عن حياة الفرد.

كما أن الفرد قد يلتقي ضمن هذا المفهوم النظري بالدولة المثالية عند حدود العلاقات المادية، كدفع الضرائب مثلاً، إلا ان ذلك يُعد حق للدولة، ولكن ليس بالضرورة ان ينعكس كحق للمواطن بصورة خدمات إجتماعية.

وخلاصة ذلك ؛ أن الفلسفة السياسية للمجتمع ترى في التفكير المثالي للدولة على أنها كيان منعزل ومكتفي بذاته، فضلاً عن أنها تبقى غير مستجيبة لأي علاقات تتعلق بتنظيمات وهيئات إختيارية لحياة الأفراد، ما دامت تلك العلاقات تدخل اساساً ضمن بنائها السياسي الذي تتحكم فيه سلطة الدولة وبكل شيء.

المبحث الثاني

نظريات أصل الدولة المطلقة

لقد أسهمت الإتجاهات المفسرة للنشأة التاريخية لنظرية الدولة المثالية في ظهور وبلورة بعض النظريات التي أعطت طابعاً خاصاً في تحديد نمط وطبيعة أصل الدولة المطلقة. وهنالك جملة من الأسئلة التي تثيرها النظرية السياسية، أهمها ما اصل وإنحدار الدولة ؟ وهل الإنسان عاش دائماً تحت شكل من الأشكال والتنظيم السياسي ؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فالسؤال المطروح، ما هي المسببات التي أدت إلى تشييد الحكومات في الدول ؟

فعلى الرغم من أن المفكرين والباحثين في مجال الفكر السياسي، لم يتفقوا على الجواب الشافي لهذا السؤال، وإنما هناك نتاجا لافتراضات ضمن نظريات سياسية مختلفة للتعبير عن أصل وبدايات تكوين الدولة المثالية، ولعل من أبرزها، نظرية التعاقد الإجتماعي، الأصل الألهي، نظرية القوة، سلطة الرجل ن ولاية المرأة، نظرية التطور العائلي ن نظرية الملكية القديمة والقسوسة.

الأول: نظرية التعاقد الاجتماعي **The social contract Theory**

إن فحوى وجوهر هذه النظرية يستند الى الإتفاق الذي حصل بين رحال وهيئات ليس لهم تنظيم حكومي أصلاً، لذلك لا بد ان يبحث في تاريخ وبدايات هذه النظرية.

1- التاريخ المبكر للنظرية *

إن العالم تاريخياً وبحسب توجهاتهم الفكرية، منقسماً الى فترتين متميـزتين، أولهـما ؛ الفـترة التي سبقت قيام الدولة وثانيهما ؛ الفترة التي أعقبت قيام الـدولة.

فالفترة الأولى؛ لم تكن تتضمن قيام شـكل مـن أشـكال الحكومـة، ولم يكـن للقـانون أي سيادة أو دور يذكر في إطار السلطة الجبرية (لا سيما في العصر العبـودي)، إذ ان الإنسـان قـد عاش في ظل دولة الطبيعة تحت مظلة فرضتها النوازع الفطرية في كـل شيء، وهـو مـا أدى الى فلسفة الأمور مثالياً لمواجهة كل ما يترتب من أخطاء ترتكـب بحـق البشريـة، وهـذا قـد دفـع بالطبيعة الإنسانية نحو ضرورة الإتفاق عـل تكـوين شـكل مـن أشـكال الحكومـة، مـن خـلال التنازل لحقوق الأفراد عن بعض حرياتهم الطبيعية من أجل الزام القـوانين وإطاعتهـا في ظـل سلطة الحكومة.

لذلك كانت الفترة الثانية تعبير عن الفكره الأساسية لبناء هذه النظرية التـي مفادهـا " ان الأفراد أو المجتمع كانوا على إتفاق مبرم من أن الدولـة هـي تكـوين بشري نتيجـة للتعاقـد بينهم ".

فالدولة كانت هي جوهر الطروحـات لهـذه النظريـة، وكـما أوردتهـا فلسـفة "أفلاطـون" في مناقشاته عن العدالة والحقوق الفردية في ظل مدينته الفاضلة.

* إن نظرية التعاقد الإجتماعي كانت قد وجـدت في المقـالات السياسـية في الشرق والغـرب، كـما ظهـرت في كتـاب المفكرين اليونان، عند أفلاطون (428-347 ق.م)، حين أشار الى أن سقراط وقف هادئاً منتظراً حكم الإعدام بـه، رغم أنه يعتبر الحكم غير عادلاً، ولكن حفاظاً على العهد مع الدولـة، متجـاوزاً فكـرة الهـرب مـن السـجن، رغـم قدرته على ذلك. أرجع الى د. أبودوريا، المدخل الى العلوم السياسية: النظريات الأساسية في نشأة الدولة، ترجمـة نوري محمد حسين، جامعة أوستن / الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، مطبعةالـديواني، بغـداد، 1986،ص14 ومـا بعدها.

فالتشريع والتعاقد بين الأفراد أساسه ميثاق إمتناع متبادل بينهم في إرتكاب أي جرم أو ظلم أو تجاوز للحقوق.

وقد تطورت هذه النظرية في المناقشات السياسية في العصور الوسطى من خلال شكلين من التعاقد، وهما ؛ التعاقد الحكومي، والتعاقد الإجتماعي، فالأول هو إفتراض لإتفاق ضمني بين الحكومة والناس، في حين أن الثاني هو إفتراض لنظام إجتماعي سياسي عن طريق تعاقد محكم بين الأفراد.

إن نظرية التعاقد الحكومي سادت القرون الوسطى من خلال اولئك المدافعين عن الحريات الشعبية والحقوق المدنية المكتسبة ضد حق الحكام في السيطرة المطلقة للسلطة. وقد تطور هذا الإتجاه ضمن مقالات "مينكولد" في القرن-11، عبر النظرية القائلة "من الممكن عزل الملك عندما يخالف الإتفاق الذي على أساسه تم إنتخابه[1] فالناس هم من يقرر بقاءه، لأنهم هم من إختاروه ".

فالملك عند تتويجه بعد القسم، يُفترض أن يكون قد عقد ميثاقاً مع رعيته لتحقيق رفاهينهم وسعادتهم، إذا ما فشل في تحقيق ذلك سيكون قد إنتهى حقه في السلطة، كما عبر عنها حينذاك القديس " توما الإكويني " في فلسفته السياسية مطالباً رعيته بالحفاظ على الميثلق المبرم بين الملك والرعية في ظل سلطة الكنيسة حينذاك. وقد جاء المفكر "ديوبليسيس مورني" عام 1579 بنفس الملاحظة ضمن كتابه "The Grounds of Rights against Tyrants "، فضلاً عن ملاحظة "مريانة" صمن كتابه وبنفس الإتجاه "On Kingship and Education of aking" * لذلك

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب، أنظر: ابودوريا، المصدر السابق، ص15

* ولعل أهم ما يعيق نظرية التعاقد الإجتماعي عن مسارها الحكومي، هو الجانب اللآهوتي لنظام الكنيسة المشار له عند السكولائي "هوكر" عام (1594-1597)، إذ يفترض هوكر على دولة الطبيعة الأصلية بخضوع الناس الى القوانين الطبيعية فقط، وهذا سيؤول الى آثار ضارة بنظر الناس نحو عقد او إبرام إتفاق بينهم لتنظيم حكومي وإخضاع أنفسهم له. انظر د. أبودوريا، المصدر السابق، ص16.

جاء إعلان المؤتمر البرلماني الأول في إنكلترا عام 1688 إعترافاً صريحاً بهذه النظرية الحكومية، حين إعتبر "جيمس الثاني" المسؤول الأول عن هدم الدستور بعد فض الميثاق وكسره، كأساس لإتفاق معلن بين الملك والرعية.

إن نظرية التعاقد الإجتماعي تحدد في جوهرها قوة وصلاحيات الملك والقضاة عبر الثقة المولاة من قبل الشعب لهم من أجل الصالح العام، على إعتبار أن القوة الأساسية في متن هذه النظرية، هو ان الحقوق التي يحصل عليها الرعية تُعتبر حقوق موروثة وطبيعية ضمن صفة التعاقد المبرم، فلا يجوز تجاوزها أو خرقها.

2- أشهر دعاة هذه النظرية (مابين منتصف القرن 17- والقرن18عشر)

(توماس هو بز، لوك، وجان جاك روسو)

أ- " توماس هوبز" (1588-1679)

من أبرز المنظرين لفلسفة التعاقد الإجتماعي، فقد عاصر ظروف الحرب الأهلية في إنكلترا عام 1642-1651، ومن أهم سمات أفكاره أنه يميل الى سياسة الحكم المطلق، لشعوره أن بلاده في ظل أحداث الحرب والظروف السياسية العصيبة، بأمس الحاجة الى حكومة قوية للمحافظة على القانون والنظام.

ويقول "جورج ليون" نظراً للمآسي التي غشيت بلاده، كانت قد حكمت أفكار "هوبز" تأملات إستمدها من هاجس الخوف والفوضى [1] وهو ما يعكس القلق الذي كان ينتاب "هوبز"، بسبب ظروفه الإجتماعية والبيئية التي عاشها في ظل الحرب

[1] فقد عاش "هوبز" الفترة التي كان فيها الصراع الإجتماعي- الديني في أوج قمته، لا سيما تجسدها في الحرب الأهلية المشهورة حينذاك، رغم إقتناع هوبز من أن تلك الأوضاع قد تأتي بثمارها في تحويل إنكلترا الى دولة برلمانية، والتي ظهرت وقائعها فيما بعد دون أن يدركها. إرجع الى: د. عبدالرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد، 1992، ص ص 107-108.

الأهلية التي مـرت بـإنكلترا، إذ كانـت الإعتبـارات العامـة التـي تـتلخص بواقـع إنكلـترا الإجتماعـي والسياسي، هي اشد تاثيراً في خلق هاجس الخوف عند "هوبز".

ويرى "هوبز" إن حياة الإنسان الإنعزالية فقيرة وقذرة ووحشية أحياناً، وذا وقت قصير، إذ لا يستطيع الإنسان أن يحفظ نفسه، ولا يحقق ولو جزء من حريته إلا مع الجماعة، ولذك يفتش عـن السلام ويتبعه، ويجبر نفسه عـلى هجـرة الأشـياء التـي تسـبب العوائـق وتحيـل دون تحقيـق هـذا السلام، فما عليه إلا أن ينجز كل المواثيق التي تتعلق بتنازل الناس عن كثير من حقـوقهم الطبيعيـة التي تتناقض مع العيش الهادئ والمسالم، من خلال منح الثقة لحكومة جبريـة (تنفيذيـة) للقيـام في إدارة القانون والنظام.

إن جوهر نظرية التعاقد من منظـور "هـوبز" تـتلخص في أن الأطـرف المتعاقـده هـي لـيس الحكومة والمجتمع، بل إنسان وإنسان آخر، إذ كل فرد يقول للآخر " إني أتنازل عـن حقـي في حكـم نفسي مخولاً هذا الرجل أو تلك المؤسسة أوالهيئة من الرجال (النخبة من الحكومة) في القيـام بهـذا الواجب، شريطة أن يتنازل الآخرون عن حقوقهم الى نفس الجهة المخولة للحكم وبصورة متساوية". وبهذا الإسلوب الذي يؤسس فيه كيان الدولة، تتحقق نتائج عدة منها: [1]

1- أن الحكومة ذا سلطة قوية مطلقة وتتضمن:

- قوة السلطة التي لا تحدد بشرط ما دامت السلطة هي نتيجة لعقد وليست جـزء ملحـق به.
- إن العقد المبرم غير قابل للنقض.
- جميع الأفراد في المجتمع يخضعون بحقوقهم المكتسبة للسلطة المطلقة.
- تتجسد في السلطة رغبة الجميع، وهي تمثلهم بالأعمال كأنما كل شخص يعمل بوكيل عنه.
- أن تكون السلطة مستقلة وغير منحازة الى أي جهة، وأن لا تكون هنالك

[1] للمزيد إنظر الى: ابودوريا، المصدر السابق، ص ص 18-19.

- أي سلطة أخرى تضاهيها في القوة أو تساويها في الصلاحيات.

- السلطة لا تتجزأ، كما أن الملك (الحاكم) لا يُعاقب.

2- القانون ليس إستشارياً، بل إجبارياً.

3- حرية الفرد ضرورية من خلال:

- الحقوق التي تجيزها السلطة المطلقة.

- الحقوق التـي لا يمكـن التنـازل عنهـا سـواء في ظـل قـانون الطبيعـة أم القـانون الوضـعي للمحافظة على النفس " إذ لا يمكن أن يُجبر الفرد على قتل نفسه أو أن يمنـع مـن أكـل الطعام، أو أخذ الدواء، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يُجبر على إتهام نفسه "

- أن يتعهد الفرد بطاعة السلطة والقانون، وأن لا يتجاوز حدودها.

- أما الحريات الأخرى، فإن الفرد حر بما يفعل، ما لم يحرمه القانون والسلطة العليا.

وهكذا... ومن خلال مـا تـم تحليلـه، نسـتنتج أن تفسـير "هـوبز" للسـلطة القويـة المطلقـة كأساس للدولة، قد تم بنائها على تعاقد حر أساسه الجانب السايكولوجي لهاجس الخوف.

أهم الانتقادات الموجهة لنظرية "هوبز" في التعاقد الإجتماعي:

1- إن نظرية التعاقد الإحتماعي، لم تكن ضمن مراحل تاريخية كي تثبت مدى إستمرارها أم حتمية زوالها.

2- إن وجهة نظره (اي هوبز) بأن الإنسان اناني في طبعه، لا يمكن ان تسـتمر كسـمة ثابتـه في الطبيعة الإنسانية.

3- إن جدلية نظريته حول التنازل عن جميع الحقوق الطبيعية للأفراد، ما هو إلا إهانة الى المنطق العام.

4- لقد أخطأ في تصوره أن الإنسان متوحش في دولـة الطبيعـة، وقـديس في دولـة التعاقـد، بدليل أن الإنسان البدائي كان قد إستقر على الحالة التي كان فيها، وتطور فيما بعد.

وهكذا.. يصور لنا "هوبز" كيان الدولة المطلقـة ونشـأة السـلطة السياسـية عـبر إتفـاق حـر يعقده الأفراد فيما بينهم، لإختيار من يمثلهم بكل الثقة المولاة اليه.

إن هذا العقد يُنقل الى الأمير الذي لم يكن طرفاً فيـه مـن خـلال سـلطة نـزل اليهـا الجميـع بأنفسهم، وبمحض إرادتهم، على أن يملك الأمير (الحاكم المطلق) كل السلطة، لتحقيق الأمن لرعايـاه الذين هم قد فقدوا أساساً بالعقد قدرة التمييز بين ماهو عادل وغير عادل [1] حين تركـوا لحـاكمهم كل ما يراه من الأمر دون أن يكون للرعية حق الرد والإعتراض والمناقشة الشرعية أيـاً كانـت عيـوب وأخطاء تلك السلطة المطلقة.

ب- " لوك" (1632-1704)

لقد برر "لوك" الثورة الإنكليزية عام 1688، وإسـقاط عـرش ملكهـا " جـيمس الثـاني" ليحـل مكانه "وليم أورنج" من خلال مقال ذكر فيه " أن يحرص ملكنا الحاضر وليم، في جعل لقبـه مرضـياً لدى الناس"

إن من أهـم مناقشـات "لـوك" في نظريـة التعاقـد، إن في دولـة الطبيعـة يكـون الناس أحراراً ومتساويين وفق رغباتهم الخاصة، وامـا في دولـة التعاقـد فهنالـك قـانون طبيعـي أو قـانون سـببي يـأمر الجميـع في إحـترام كـل مـنهم الآخـر ودون ان يضر بالحرية او بالحقوق المكتسبة لكل فرد. ولذلك جاء قانون الطبيعة عند " لوك" ليـبرر

---

[1] ويرى "هوبز" في تصوره هذا أن قيام سلطة تعاقديـة تخـول الأمـير صـلاحية كاملـة للحكـم دون رد أو إعـتراض شرعي، هو أفضل من حياة الحروب البدائية التي لا يأمن الإنسان فيها على نفسه.إرجع الى: د. محمد طه بدوي، إمهات الأفكار السياسية الحديثة، ط1، القاهرة، 1958، ص ص 46-50.

الحرية والمحافظة على الناس جميعاً، وهو خلاف ما ذهب اليه " هوبز" في المحافظة على النفس. كما أن "لوك" يرى في السلام المتحقق قلقاً ومسؤولية، وليس من السهولة تمييزه عن الفوضى التي وصفها "هوبز".

إن دولة التعاقد عند " لوك" يأتي تفسيرها بناءاً على عدم القناعة بدولة الطبيعة، وجاءت عدم القناعة هذه بثلاث إتجاهات:

1- حاجة المجتمع الى بناء مستقر لسلطة وقانون مقبول لدى الجميع كمقياس للصواب والخطأ.

2- الحاجة الى حكم محايد قادر على تطبيق القانون على الجميع وبدون إستثناء.

3- الحاجة الى سلطة قادرة على تحديد القرار وتنفيذه بشكل لائق.

ويرى "لوك" في نظريته للتعاقد من أن سلطة الأفراد على أنفسهم تمثل صفات وخصائص لصيقة بسلوك الإنسان وآدميته. وهذا يعني أن تلك الطبيعة الإنسانية لا تقبل التصرف فيها ولا النزول عنها. ووفقاً على ذلك فأن العقد الإجتماعي لم ينقل الى الملك سلطة الأفراد أنفسهم، بل فوضته فقط ممارسة تلك السلطة.

إن تفسير " لوك " يخالف تفسير " هوبز" من جانب تحديد صلاحية السلطة، على ان "لوك " يرى في السلطة هي المجتمع وليس الحكومة، وهذا يُعطي التعاقد تطوراً من حيث الحس الديمقراطي الشعبي، وهو أساس للنظام البرلماني الإنكليزي، كون أن التعاقد لا يعطي الملك صلاحيات مطلقة كما عند هوبز، بل بشكلٍ مقيد ومحدود.

فالسلطة التشريعية التي تنال رضا الناس وثقتهم تصبح هي السلطة العليا في الحكومة الحرة، وهذه السلطة لا يمكن أن تكون تعسفية وظالمة، ومفرطة بحقوق

الناس سواء في تطبيق القانون أو في سير القضاء، وحتى في حق الدولة في جباية الضرائب مـن خـلال قناعة تامة من لدُن الناس لمن يمثلهم في المجلس التشريعي خير تمثيل.

والسؤال هنا: من هو صاحب السلطة في دولة التعاقد عند "لوك" ؟

إن المجتمع هو السيد والأقدر وإن سلطته العليا تبقى كامنة من خلال الحكومة التي تمارس عملها بناءاً على الثقة التي يوليها المجلس التشريعي الممثل عن سلطة المجتمع، والذي لـه الحـق في إبدال حكومة بحكومة أخرى في حالة التقصير، بينما اساس سلطة المجتمع تبقى على حالها.

إن نظرية " لوك" في التعاقد تعطي أساسـاً دسـتورياً مقيـداً في السياسـة الإنكليزيـة، ومكانـاً دائماً لها، على أن فكرة "لوك" المركزية " أن الحكومة قائمة على قبـول ورضـا المحكـومين " إذ باتـت ذات قيمة عليا في المجتمع الديمقراطي فيما بعد.

جـ- "جان جاك روسو "(1702-1778)

تُعـد نظريـة "روسـو" في التعاقـد الإجتماعـي الأسـاس الـذي هيـأ لقيـام الثـورة الفرنسـية عام 1789 ضد الملكية المستبدة، وأمدت الطريق باقاعدة الديمقراطية للسـيادة الشـعبية في فرنسـا لاحقاً.

في هذا التعاقد ينظر " روسو" الى أن حقوق كل فرد يجب ان تناط الى سلطة مجتمع مطلق يمثله، وليس الحكومة المطلقة كما عند تفسير" هوبز" في السلطة. وهو بذلك يجمع ما بـين " لـوك" في صفة حق المجتمع في السلطة وبين صف الإطلاق عند " هوبز".

فالأفراد يمنحون جزء من إرادتهم للإرادة العامة للمجتمع الذي ينظم السـلطة، وبذلك يكون الإتفاق الإجتماعي ليشمل بالضرورة إتفاق ضمني يخوّل بموجبـه الهيئـة السياسية العامة، من أن تجبر أي فـرد يـرفض الإذعـان والطاعـة للعمـل بموجـب تلـك الإرادة العامة للمجتمـع. فمـثلاً يُجـبر الفـرد في أن يكـون حـراً مـا دام الإذعـان العـام

للإرادة العامة هو ضمان لكل فرد تلك الحرية، بدلاً من أن يكون معتمداً على فرد أو مجموعة أفراد.

وبمعنى آخر فإن "روسو" يرى في حرية الفرد التأقلم مع حرية الجماعة، ما دام الفرد يذوب في مصلحة الجماعة، وهو ما يعني ان كل عضو يحصل على نفس الحق الذي تخلى عنه بالتنازل لمن يمثله في المجتمع، وفي المحصلة أن حاصل الربح مساوياً الى حاصل الخسارة مع سلطة أكبر بصفة الإطلاق للمحافظة على ما تبقى من حقوق لكل فرد.

وما يميز تفسير "روسو" في هذه النظرية، أنه يرى في القانون تعبير عن الإرادة الجماهيرية، ويمكن أن يُصنع هذا القانون في مجلس برلماني ينوب عن الناس جميعاً، فقد تطورت هذه الرؤيا فيما بعد الى وضع مفصل للقوانين الدستورية، التي أخذت على عاتقها تحقيق تلك الإرادة.

فالسيادة لا يمكن أن تُنقل أو تُقسم أوتُمثل، إذ ان الملك (السلطة) هوكائن جماعي ويمكن أن يُمثَل بنفسه فقط، وان الحكومة ليست الملك، وإنما تتبادل مع الملك الأعمال كل حسب إختصاصه. فجهة التنفيذ من صلاحيات الحكومة، وجهة التشريع من صلاحيات سلطة المجتمع كسلطة مطلقة تتحدد في ضوئها القوانين العامة.

إن الحكومة من منظور "روسو" هي ممارسة وفقاً لقانون السلطة التنفيذية، وهو عكس ما ذهب اليه" لوك"، إذ ان تلك الحكومة لن تنبع عن تعاقد، لذا فهي ليست جزءً منه.

وهذا الإتجاه يضع لـ "روسو" حجته في نظرية التعاقد "من أن الدولة يوجد فيها تعاقد واحد فقط "، وهو أن القانون الذي تنشأ من خلاله حكومة يتضمن اساساً شقين؛ **أولهما**، أن يمرر قانون من قبل المجتمع (السلطة التشريعية المطلقة)

لتكوين حكومة. **وثانيهما**، إصدار قانون فيما بعد لتثبيت ذلك (أي تعيين الحكام في ضوئه) [1].

3- أوجه الخلاف ما بين "روسو"، "لوك"، و"هوبز" في نظرية التعاقد [2]

إن "روسو" لم يوافق مع إستنتاجات "هوبز" في أن الحكومة تكون مطلقة، وإنما تكون هذه الصفة في إطار سلطة المجتمع، ولهذا قُبلت نظريته على أساس أستنتاج "لوك". أما الإختلاف الجوهري لنظريته مع "هوبز" يتضمن:

1- إن الفرد يتنازل عن حقوقه الى المجتمع وليس الى الحاكم.
2- أن يحدد ماهية الاختلاف (قوانين)بين السلطة والحكومة، وفي هذا يُعد "روسو" الأقرب الى إستنتاج " لوك" منه الى إستنتاج " هوبز".

وأما الاختلاف مع "لوك" فيتضمن ثلاثة جوانب:

1- يفترض " روسو" أن **التنازل** يكون كاملاً للحقوق بالنسبة للمجتمع، وهو ما يجعل السلطة مطلقة، في حين أن الإذعان يكون جزئياً عند "لوك" ولا توجد سلطة مطلقة.
2- إن **السيادة الشعبية** عند "روسو" في الممارسة المستمرة للسلطة التنفيذية (الحكومة) الممنوحة الثقة من السلطة التشريعية، في حين تبدو عند " لوك" تلك السيادة كامنة، وتظهر فقط عند عمل الحكومة بدون ضرورة الثقة الممنوحة.
3- صفة **التعاقد** عند "روسو" واحد فقط وهو العقد الإجتماعي، في حين عند "لوك" هنالك عقدان ضمنيان إحداها، أن الحكومة تكون جزءً منه. ولذلك

---

[1] إنظر للمزيد من الإيضاح: د. أبودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، ص ص 26-28

[2] إذ يمكن أن يُنظر الى نظرية التعاقد عند " روسو" بأنها خليط من نظرية "هوبز" لتلطيف الرأي مع إستنتاجات لنظرية " لوك".المصدر السايق، ص 28.

عندما تخلى " روسو" عن فكرة العهد الحكومي، تحولت مضامين نظريته جذرياً لتصبح الدولة ذا سلطة غير مطلقة كما عند "لوك".

4- المآخذ والحسنات في نظرية التعاقد الاجتماعي:

تدخل على هذه النظرية انتقادات كثيرة، لا سيما من وجهة النظر التاريخية، أهمها [(1)]:

1- إن الدفاع عن نظرية تعاقد بين الأفراد لا يمكن أن تشكل أساس لسلطة سياسية، لاسيما في مجتمع بدائي، إذ يمكن أن نتصور في مثل هذه الحالات أن أفراد قد عقدوا اتفاق وهم أحرار بعمل شيء ما من التعاقد بطريقتهم الخاصة، فأين المدلولات التي تدلل على ذلك ؟ وهذا ما يطرحه المفكر "مين" من أن تقدم المجتمعات البشرية صحيح جاء عن علاقة بين الأفراد بصيغة تعاقد، إلا أن هذا التعاقد لم يكن موجوداً في بداية حياة المجتمعات، بل في مراحل لاحقة* ويبرر "مين" هذا الاتجاه، على أن القانون القديم والعادات الاجتماعية قد أثبتا أن الناس البدائين لم يكونوا أحراراً، ولم يملكوا القدرة على التعاقد، بل كانت تربطهم علاقات فردية بأشكالٍ مختلفة، كون أن أفراد المجتمع قد ولدوا على أساس مراكزهم الاجتماعية.

2- إن التعاقد المبرم، قد يلزم الآباء والأجداد، ولكنه لا يلزم الأحفاد من بعدهم، لتطور طبيعة العلاقات والحاجات وتطور الأفكار التي تحتاج إلى ما هو أعمق من التعاقد في بناء الدولة.

---

(1) إنظر: د. أبودوريا، المدخل إلى العلوم السياسية....، مصدر سابق / ص ص 29-30.

* " فالإنسان الذي يولد عبداً يبقى عبداً والفنان الحرفي يبقى كذلك والقس قساً وهكذا..". ارجع الى: د.أبودوريا، المصدر السابق، ص30.

3- إن النظرية في ذاتها تتضمن جوانب خطيرة ومشجعة على نمط من الفوضى الإجتماعية، كونها تعتبر أن الدولة وأنظمتها جاءت نتيجة لإرادة الأفراد، وهو ما يجعل كيان الدولة رهن إختلاف إراداتهم.

4-إن النظرية غير منطقية، كونها إفتراضية، إذ تستلزم ضميراً سياسياً في إناس مجرد أنهم عاشوا دولة الطبيعة، وهذا لا ينطبق على أفرادٍ قد عاشوا مسبقاً داخل كيان دولة [1].

ومثلما للنظرية من عيوب، فإن لها حسنات من أهمها:

1- إن هذه النظرية تذكر المجتمعات الإنسانية وتحثها على إمكانية بناء الدولة لخدمتهم وخدمة أهدافهم الإنسانية.

2- أنها مهدت الطريق نحو تطور الديمقراطية الحديثة، بالشكل المعطى من قبل " لوك" و"روسو"، من أن المجتمع الإنساني لا بد أن يقبل الإلتزام، وان يتعلم إطاعة القانون، وان يفرض رأيه ليحصل على حقوقه، سواء من قبل الحاكم أم المحكوم في ظل سيادة الدولة والقانون.

الثاني: النظرية الدينية (الثيوقراطية) The Theocratic Theory

إن جوهر التفسير لهذه النظرية ينحدر من ففهوم ديني، على ان الدولة هي نظام مقدس، قد فرضه اللـه لتقيق الغاية من التجمع البشري. فصفة الحكام أنهم خلفاء اللـه في الأرض، ووجب على الأفراد الطاعة والخضوع لهم. وقد جاءت افكار هذه النظرية كتعبير عن إرتباط الأفكار السياسية بالسلوك الديني، كونه يشكل إرتباطاً واسع النطاق ومتأصل بالمجتمعات البشرية الأولى، والذي سرعان ما خضع لمتغيرات عدة بفعل التطور في الوعي السياسي والسلوك الإجتماعي لتلك المجتمعات تاريخياً. وتأخذ هذه النظرية ثلاثة إتجاهات من الناحية التاريخية وهي:

---

[1] المصدر السابق، ص30.

1- نظرية تأليه الحاكم

شكلت هذه النظرية في المجتمع العبودي القاعدة الأساس نحو تطور التاريخ السياسي. ففي مصر القديمة بدأ التطور السياسي بإتجاه تركز السلطة في يد الملك (المعبود الواحد)، ليتطور الحال في العصر الفرعوني، لتأخذ السيادة السياسية نمطاً دينياً بإعتقاد الرعية أن الملك الفرعوني منحدراً من أصلاب الألهة، وقد جاءت تسميات الفراعنة مثل (رع) التي تعني باللغة المصرية القديمة بالإله إنما هي تعبيراً عن هذا النمط المقدس الذي إستمد سلطته من الألهة، بل اصبح فيما بعد الملك هو الإله نفسه، يُعبد وتقدم له القرابين كسلطة سياسية ودينية مطلقة [1].

وفي الهند ساء الإعتقاد أن القوى الإلهية هي أساس القانون والمصدر الأول في التنظيم السياسي والإجتماعي للمجتمع العبودي، وهذا النمط السلوكي كان غالباً العلاقات الإجتماعية للمجتمع الهندي، وظل حتى وقتنا الحاضر في معظم مناطق الهند، إيماناً منها في القوى المقدسة للألهة. كم أن قوانين " مانو" وهي أقدم الشرائع الأثرية للهند، قد منحت الملوك حينذاك السلطات الدينية المستمدة من الإله الأكبر (براهما) لتصبح في شخص الملك الهندي.[2]

---

[1] إن عبادة الفرعون قد فتحت أبوبها لظهور حكومة الكهنة التي إمتدت في صراعها مع الملكية المصرية القديمة الاف السنين، وهو ما تميز به التاريخ المصري الفرعوني في صورة الملكية الإلهية، لتسيطر على العصر العبودي حتى بوادر ظهور عصر الإسرات الأولى، لتفترش حكمها وتفرض إرادتها على السلطة السياسية في مصر القديمة. يرجع الى: د. أحمد فخري، مصر الفرعونية، ط1، القاهرة، 1957، ص ص 96-98.

[2] تُعتبر قوانين مانو الأساس في تقديم الشرائع للديانة الهندية القديمة (الديانة البراهمية) من خلال الطقوس المتبعة والقرابين التي يقدمها الناس للملك الهندي. إنظر: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، مصدر سابق، ص 61

كما ساد الإعتقاد ذاته في حضارة الصين، ومن ثم ذات الإعتقـاد قـد سـاد في المـدن اليونانيـة والرومانيـة القديمـة * حـين إمتـزج القـانون بالعقائـد الإجتماعيـة والدينيـة للمجتمعـات البشريـة حينذاك.

وقد أضفى هذا النمط الثيوقراطي في العصر الجمهوري لروما القديمة، لتتحـدد معالمـه فيما بعد في العصر الإمبراطوري، وليصبح الإمبراطور هو الكاهن الأكبر والملك حتى قبـل ظهـور المسيحية بقليل، إذ كان يُنقل الملك بعد وفاته الى جوار الألهة وتصـبح عبادتـه طقـوس دينيـة رسمية للدولة.

ومن خلال ما تطرقنا اليه من مشاهد لنمط هذا التفسير النظري في تأليه الحـاكم، إنمـا يظهر الملامح الأولى التي كان عليها المجتمع البدائي، ضمن إعتقـادات مختلفـة تُعطـي لسـلطة الحاكم حق الممارسة الدينية والسياسية على حدٍ سواء. وهذه النظرية لم تعد مقياساً فيما بعد للتطور السياسي والإجتماعي وبلوغ الإنسان مرحلة متطورة من النضج العقـلي والروحـي، بـل مجرد سرد لماضٍ من الأفكار التي أعطت للمجتمع البشري اللبنة الأولى في تطور فكره السياسي ووعيه نحو بناء الدولة.

2- نظرية الأصل الإلهي (الحق الإلهي)

إن دعاة هذه النظرية يذهبون بالإتجاه القائل " إن تفسير الدولة المطلقة يكـون وفـق مذهب ديني للرد على كـل الظـواهر الإجتماعيـة والسياسـية والقانونيـة بـالرجوع الى اللـــه، وينتهي أصحابه الى تقديس السلطة العامة بإعتبارها حق من حقوق اللـه وحده، ومنـه يـأتي حق الحكام ".

* فمنذ أن تأسست روما سنة 754 ق.م تحت نظام ملكي مطلـق، كـان الملـك يـدير كـل الـديانات ويقـرر القـوانين ويفسرها تبعاً لإرادته التي تطابق إرادة الألهة. إرجع الى: د. عبد الحميد متولي، أصل نشأة الدولة، مجلة القانون والإقتصاد، القاهرة، السنة 68، 1948، ص 658 وما بعدها.

ومن فرضيات هذه النظرية " أن الدولة قد تألفت بشريعة الإله، وإن حكامها يعينون بقدسية، وهم لا يخضعون للمحاسبة من أي سلطة أو مرجع سوى اللـه "

إن هذا التحليل جاء عن كتاب الإنجيل الروماني المقدس الذي إتخذ مرجع يطبق في الكنيسة الكاثوليكية على الحكام، كونهم خلفاء اللـه في الأرض كالأنبياء، وهو ما لا يجوز لإن الأنبياء معصومون وليس الحكام كذلك.

وبناءاً على ما ورد في الإنجيل من تعاليم إستمدت هذه النظرية جوهرها في الحق الإلهي في السلطة لتطبق على الرعية " دع كل روح أن تكون تابعة الى القوة الأعظم، ذلك أن لا قوة إلا للـه، وأن السلطة هي شريعة اللـه، فإن أولئك المخاصمين للسلطة سوف يجلبون لأنفسهم عذاب الجحيم " [1]

في حين النبي المرسل هو منزه من اللـه ومبشر للعالمين من قبل أن يُبعث، ويؤكد ذلك قوله تعالى " وإذ قالَ عيسىَ أبنُ مَريْمَ يا بَني إسرائيلَ إنيْ رسُولُ اللـه اليكُم مُصْدِقاً لِـمْا بيَنَ يَديَّ مِنَ التَوراْةِ ومُبَشِراً بِرْسَولٍ يَأْتِي مِنْ بَعديَ إسُمهُ أحَمْدُ فْلَمَّا جْاَءَهُم بالبَينات قاْلوُاْ هَـذْا سِحرُ مُبْيِن ". [2]

وجاءت الكنيسة لتأكيد هذا الإتجاه ضمن حركة التحرر العقائدي ومن خلال دعمها لسطوة الإمبراطور الروماني على زمام الأمور الدينية والسياسية على حدٍ سواء. إلا انه وبعد أن نادى السيد "المسيح" عليه السلام بفكرة العدالة المطلقة والإخاء باللـه، حدثت ثورة العقل والروح في قواعد السلوك السياسي والإجتماعي حينذاك، إذ أن تعاليم المسيحية لا تقبل بفكرة الخضوع لعبادة الإمبراطور، لكونه يُعد إشراكاً باللـه تعالى. وقد أدى ذلك الى إنفصال روحي وعقائدي ما بين الفرد

---

(1) Romans,Xiii, 1-2

(2) الأية 6 من سورة الصف.

كإنسان والفرد كمواطن، تمهيداً للفصلِ مابين السلطة الدينية والسلطة الزمنية [1] وهو من الأسـباب الجوهرية التي أدت الى إنهيار الإمبراطورية الرومانية، تمهيـداً لقيـام دولـة الإقطـاع في ظـل تعـاليم المؤسسة اللاهوتية، ليدخل عنصر الزمن في مسار السلطة وتتحمل الكنيسة أعباء من الإضطهاد قبل أن تنتصر إرادتها في ترسيـخ أفكار السكولائيين في سلوك الشعب المسـيحي والقيـاصرة عـبر شـعارها ((دع لقيصر ما لقيصر وما لـلـه لـلـه)).

إن هذا التحول الثيوقراطي في الحق الإلهـي، جعـل مـن رجـال الـدين في أن يعدونـه دعـوة صريحة من السيد المسـيح بضرورة إحـترام السـلطة السياسـية، وبلوغـاً منهـا مرحلـة صـياغة هـذه النظرية كأساس لبناء الدولة ونهجها السياسي.

إن أساس هذه النظرية سواء في الشرق ام في الغرب، إنهـا لم تكـن تـدعوا الى تكـوين جـذور الدولة والأنظمة الإنسانية والإجتماعية ضمن الحق الإلهي، بل تفـترض فقـط إن إرادة الـلــه تعّلِـم بالوحي أو الإلهام اشخاصاً هم بمثابة نواب أو خلفاء في الأرض، فتصبح الطاعة للدولـة مـن خلالهـم واجباً دينياً، كما هي واجباً مدنياً.

إن هذا التطور النظري الثيـوقراطي، قـد جعـل مـن ملـوك الغـرب في القـرون الوسطى، أكثر إستغلالاً في تطبيق تعاليم النظرية المطروحة بهذا الإتجـاه كـما عنـد " جيمس الأول" حين أخبر برلمانه ((أن أي ملك لا يمكن أن يكون شرير، وحتى إذا كـان كذلك فيعني أن الـلـه قد أرسله كعقوبة للناس على ذنـوبهم، ليُصـلِح الحمـل الـذي وضعه الـلـه عليهم، كاالصبر ن والصلاة المخلصة، وإصـلاح حيـاتهم كوسـائل قانونيـة

[1] أساس تفسير هذه النظرية " أن الطبيعة البشرية والغريزة الإجتماعية هـي التـي تـدفع بالإنسـان للبحـث عـن تكوين دولته، ولما كانت الغريزة الإجتماعية هي من صنع الـلـه أودعها في الطبيعة البشريـة، إذن فالدولـة هـي نظام إلهي مقدس بطريقة غير مباشرة. انظر للمزيـد مـن الإيضـاح: د. عبدالحميـد متـولي، أصـل نشـأة الدولـة، المصدر السابق، ص656 وما بعدها.

يمكن للإله من خلالها أن يستجيب لهم وينعم عليهم لتخفيف تلك اللعنة العظيمة))[1].

وقد لاقت هذه النظرية إنتقادات ودحض في جوهرها، كونها إعتمدت على فرضيات كمسائل للإيمان أكثر منها للتسبيب (بيان السبب في الشؤون العامة)، فضلاً عن أنها تترك المجتمع مرهوناً وفق الحق الإلهي المطلق وتحت رحمة الظالم من الحكام. وبالرغم من هذا الإتجاه الثيوقراطي الخطير في تفسير النظرية، إلا أنها وفق الصورة المثالية تُعد إحساساً جماهيرياً لقيمة النظام السياسي والطاعة الى القانون بالشكل الأخلاقي والديني، كجانب ضروري لتحقيق الإستقرار.

3- نظرية التفويض الإلهي

إن مضمون هذه النظرية يكمن في أن الملوك والأمراء هم مخولون في السلطة، بإعتبارهم وزراء الله وخلفائه على الأرض في حكم رعاياه وفق مقتضى القوانين الإلهية.

لقد تطورت هذه النظرية في ظل تعاليم المسيحية، بعد إنهيار الإمبراطورية الرومانية، فكان للكنيسة الكاثوليكية دورها وفلسفتها في إحكام السلطة التشريعية، ليستمد الملك (الإمبراطور الإقطاعي)سلطته من رجال الدين السكولائيين في حكم الرعية، وعلى أساس ما تمليه إرادة الرب وبموجب رضا الشعب المسيحي، وتحت إشراف الكنيسة البابوية.

فالبابا هو صاحب الولاية العامة دينياً وسياسياً، وبمحض إرادته يقرر السلطة الزمنية لمن يفوض من الحكام في إدارة شؤون الرعية، وهو لا يفعل ذلك إلا

---

[1] إن قبول هذا النوع من النظريات الدينية في الوقت الحاضر وكما في المجتمعات التي ترتبط بعقيدة دينية عامة، يُعد امراً روحياً، كونه لا يخضع لقواعد السلوك الإجتماعي والسياسي، بل لمسائل تتعلق في الجانب الروحي فقط. وهكذا... كانت قد إكتسبت النظرية فقط إمتداداً تاريخياً تمثل في سلطة الكنيسة حين ساعدت على دعم إدعاءات الحكام للحكم بصورة مطلقة أمام الناس. إنظر: أبودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، ص ص 32-33.

بشروط يستطيع من خلالها إقصاء أي حاكم، ويبرىء المجتمع المسيحي من الولاء لهُ، حينما يلتمس منه تعسفاً أو عدم إحترام شروط تفويض السلطة [1].

وخلاصة هذه النظرية أن الإله لا يتدخل بإرادته المباشرة في السلطة وطريقة ممارستها، بل تتمثل تلك الإرادة بالحكام من خلال ولاء الكنسية لهُ ورضا الشعب عنه. إذ ان الشعب المسيحي هو من يختاره ويقبل الخضوع له بعد تفويضه للسلطة بإعتبارها حقاً شخصياً في تسليم الناس له والتعاقد معه، كونهم هم الوسطاء بينه وبين السلطة التي يمنحها اللـه لحكم الرعية.

الثالث: نظرية القوة **The Theory of Force**

ترى هذه النظرية أن أصل الدولة يعود الى إرادة الإنسان التي تكمن بالقوة والعنف، كأدوات لتحقيق تلك الإرادة وفق ما يُعرف "بقانون الأقوى " بدءاً بسلوكيات المجتمع القبلي وقانون الإسر في العصور القديمة التي كانت تبني سلطانها على أساس القوة والغلبة، كما هو الحال في الصراعات ما بين الدول السومرية قبل أن تتوحد في ظل الدولة الأقوى. إذ أن شواهد التاريخ والحوادث التي مرت عبر العصور لدليل على أن عنصر القوة كان الغالب على أي عنصرٍ آخر كالتعاقد أو الرضا بين الأفراد كمصدر أو منشأ لكيان الدولة[2].

ويمكن أن يستشف من خلال الحرب منطوق هذه النظرية في شكلها البسيط، ذلك أن الحرب هي التي أوجدت الملوك والسلطان بفعل الإنتصار والغلبة للقوي على الضعيف. وفي هذا الإتجاه يرى "هيوم" في كتابه "أصل الحكومات"، (أن أول صعود لرجل واحد فوق الجميع، بدأ خلال حالة حرب، إذ يبرز تفوق الشجاعة

---

[1] وهكذا.. يكون الحاكم في هذه النظرية مندوباً عن الكنيسة ومفوضاً سياسياً ودينياً في حكم الشعب المسيحي وفق تعاليم وقوانين المسيحية لتحقيق الصالح العام. للمزيد إرجع الى: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، المصدر السابق، ص ص 64-65.

[2] للمزيد من التفاصيل حول اصل هذه النظرية إرجع الى: د. عبد الحميد متولي، أصل ونشأة الدولة، المصدر السابق، ص 684.

وتكتشف العبقرية ذاتها برؤية أكبر، حيث الإجماع والإتحاد مطلوبان بشكلٍ كبير، والتأثيرات المضرة لعدم النظام تُستشعر بحساسية أكبر)[1].

وهذا النمط من الحركة إستمر زمناً طويلاً، يحكم سلوكيات القبائل البدائية التي تعودت على النهب والسلب ضد جيرانها فضلاً عن الإمتداد الجغرافي على حسابها، الأمر الذي خلق حالة عامة من الإذعان بين الناس إستوجب في أثرها حالة مقابلة للدفاع عن الذات والقيم والأرض والممتلكات... الخ.

ومع تقدم وتطور الحياة ديموغرافياً وإرتفاع متطلبات الوجود المتنوعة وحاجات مادية أساسية في إستمرارها، ساعد على تطور فنون الحرب، ليصبح هذا الجانب تخصصاً عبر القادة العسكريين والمحاربين المتخصصين، مما تولد عن هذا التطور جانبين أساسيين **أولهما** ؛ قدرة القائد في تثبيت مركزه كحاكم على قبيلته، **ثانيهما** ؛ أن يتمكن فيما بعد من توسيع نطاق جغرافية قبيلته، لتشمل مساحات مجاورة أوسع وفق منطق القوة والقدرة، وهذا ماظهر بشكلٍ جلي في القرن التاسع الميلادي في إنكلترا ضمن ما يُعرف بالمماليك القبلية أو " لهبتارجي" التي توحدت بالغزو في زمن زعيمهم "أكبرت" عام (802-839م)[2].

أما في المجتمع الحديث وبناء الدولة الحديثة، التي تشكلت سواءاً من خلال الحروب وإندماج المجتمعات وتوحد القوميات تحت صفة لشعب واحد ضمن حدود معينة لبقعة من الأرض أوما جاورها إقليمياً، كما في أوربا الغربية بعد إنهيار مرحلة الإقطاع أومن خلال الهجرات من مناطق أخرى، فقد بات الأمر أكثر إقتناعاً بالإنتماء إقليمياً، لا سيما للذين عاشوا في إقليمٍ واحد وارتبطوا مع الحاكم بصلة الدم أو القربى أم للذين إضطروا لإطاعة أوامر الحاكم بفعلِ عوامل القوة التي قد فرضتها نوازع السلطة المطلقة حينذاك. ويرى " دوجي" وهو من أنصار نظرية القوة والغلبة " من أن السلطة في الدولة، إنما تكون بأيدي الفئة القادرة على إحكامها

(1) المصدر السابق، ص 35.

(2) للمزيد من التفاصيل إرجع الى أبودوريا، المصدر السابق، ص 35.

بالقوة، فالقوة عند دوجي ذات معنى شامل وواسع، إذ تتضمن الجانب المادي، الأدبي، الفكري، الديني، فضلاً عن القدرة الإقتصادية التي تتوافر عليها السلطة"[1].

وانطلاقاً من هذا المفهوم لنظرية القوة فإن "نيقولا ميكافيلي" في كتابه (المطارحات)[2] يرى بطبيعة الإنسان، أنه ملزماً في أن يمنح صياغة التاريخ في الدول الى أولئك المزودين بقوة خاصة، وفضيلة خاصة.

وفي كتاب "الأمير" لميكافيلي ترتسم معالم القوة عند الحاكم ضمن الأساس الذي تبنى عليه الدولة الوضعية في المجتمع الفلورنسي بعد مرحلة الإقطاع، فضلاً عن ذلك يظهر لنا ميكافيلي في تفسيره للسلطة، على أن قناعة الشعب بالحاكم، شرطاً أساسياً لوجوده في السلطة المطلقة، كون ان ذلك يمنحه القوة في إدارة الدولة[3]. لذلك أخذت الدولة الحديثة تعطي لميزان القوة والقدرة الإعتبار الأكبر في بنائها، وعلى أنه عامل دينامي من عوامل أخرى رئيسه، كالدين، الإقتصاد، والوعي السياسي.

([1]) انظر: د. طعيمة الجرف، المصدر السابق، ص 74.

([2]) وقد رسم ميكافيلي معالم هذه النظرة لإيمانه بعدم كفاءة الطبقات الشعبية، لسبب نكرانها للمعروف لمن يمثلها، وكما يرى في أن هنالك من الرجال مؤهلون يمكن أن يحكموا إذا ما منحوهم العدد الكبير من المبتذلين(الذين يملكون الدعم المادي) الفرصة التي تُعد إسناداً للأمير في الحكم. للمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع إرجع الى: نيقولا ميكافيلي، المطارحات، تعريب خيري حماد، ط1، بيروت، المكتب التجاري للنشر، 1963.

([3]) إنظر في هذا الموضوع: ميكافيلي، الأمير، تعريب خيري حماد، ط2، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1975.

الرابع: نظرية سلطة الرجل **The Patriarchal Theory**

يُعد "هنري مين" (1822-1888) أبرز المؤيدين لإفكار هذه النظرية، كما جاء في كتابه القانون القديم عام 1861، إذ يطرق "مين" الى ثلاثة مصادر أساسية تأتي بفكرة هذه النظرية وهي[1]:

1- من الذين عاصروا لحضارة أقل تطوراً من حضارتهم الحالية.

2-من الأوراق القديمة لبعض الأعراق الذين إحتفظوا بتاريخ الإغريق مقارنة بتاريخهم.

3- من القانون الروماني القديم، فضلاً عن حضارة الهند والسند (الهندوس القدماء).

ويرى " مين" أن إنحدار هذه النظرية يعود الى المجتمع البدائي، فكما في زعامة القبيلة من خلال رجل قوي يتمتع بصفة القدرة والحنكة على إدارة شؤونها، وكما في دور الأب وسلطته المطلقة في العائلة الواحدة، لتمتد هذه النظرة سلوكياً في إطار تكوين سياسي- إجتماعي عبر إتحاد الأسر بالقبيلة الواحدة ومجموعة القبائل، لتكون كيان الدولة.

فالمجتمع الأبوي الذي ينطلق من الإسرة، فالقبيلة إنما هو مجتمعاً قادراً على أن يؤدي بفعل الترابط الإجتماعي الى بناء كيان الدولة العصرية التي تتضمن ثلاثة مظاهر أساسية وهي؛ القربى في الذكور، الزواجد الدائم بين رجل واحد وإمرأة، ثم سلطة الأبوة وكما يشير " جينكز " في كتابه تاريخ السياسيين، ((على الرغم من ان هذه القربى، قد تكون خرافية اكثر من أنها حقيقة، إذ يُصلح من حالة الوارثين من الذكور، أن يُسد النقص بالتبني، وهو ما يعكس أن مظاهر هذه النظرية جاءت فقط لتبرير عرفاً إجتماعياً ليس إلا، وهذا لايعني أن الزواج الدائم فقط يتمثل بين رجل

---

[1] فالدولة إمتداد للعائلة أو القبيلة ن التي يكون رئيسها اباً والناس هم أولاده.إرجع الى كتاب "هنري مين" في القانون القديم بنسخته القديمة:

H.S.Maine, Acient law, World classics edition, London,1861.

واحد وإمرأة واحدة، بل أن صفة تعدد الزوجات كان شائعاً، وهذا في حد ذاته يسبب عقبة كبيرة أمام النسب الأبوي بالنسبة للذكور، على أن الجد الذكر له سلطة إستبدادية، ومحكمة للجماعة))
.[1]

وعلى العموم فإن هذه النظرية، رغم أنها تُعبر عن سلوكيات لمجتمع بدائي وقبلي لسلطة الرجل المطلقة في بناء الدولة، إلا أنها من جانب آخر يمكن أن تشكل بدايات ضمن تصورات الفكر السياسي الحديث، لا سيما في بناء أسس الأوتوقراطيات والأقليات السياسية (البناء السياسي المتوارث في السلطة)، وكما هو الحال اليوم، قائماً ضمن السلوك السياسي الأوتوقراطي في حكم المشايخ في منطقة الخليج العربي.

الخامس: نظرية ولاية المرأة **The Matriarchal theory**

لا تختلف هذه النظرية عن فكرة نظرية سلطة الرجل، كون ان هذه النظرية، تقرر أن المجموعة البدائية، لم يكن لها زعيم عام، وأن تلك القرابة بينهم تنحدر فقط من المرأة. ويُعبر " جينكز" من خلال فرضيته لمجتمع بدائي في قارة إستراليا، بقوله" أن الوحدة الإجتماعية للإستراليين هي ليست في الحقيقة القبيلة، بل المجموعة الدينية الخاصة Otem Group ، أو تأخذ هذه المجموعة علامات مميزة كحيوان، او شجرة او أشخاص متوحشين (غير إجتماعيين)، ممن لا يتزاوجوا مع بعضهم البعض، "فالحية يمكن أن لا تتزوج من حية، فضلاً عن الشجرة وهي الأم وتبقى

---

[1] وكما يشير " جينكز" في كتابه تاريخ السياسيين " من أن السلطة تكون من الرجال الأقارب الذين ينحدرون الى نفس الجد الذكر"

E.Genka, Ahistory of policies ,Worlds classic edition, The first part ,London,19oo, pp15-17

نقلاً عن د. ابودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، 37.

لفترة طويلة على حالها سيدة الشجر وهكذا.. " *، فالقاعدة التي يُبنى عليها هذا التعبير غير مُعرفة، سوى ان هدفها هو منع الزواج من خلال علاقات القربى، ويُعد هذا التنظيم تنظيماً متوحشاً، فالمتوحش فيه لا يتزوج من جماعته الدينية، وإنما من جماعة دينية أخرى ثبتت له بصورة خاصة [1].

والبعض يرى أن أصول هذه النظرية جاءت من سلطة الرجل في القديم، عندما كان يترك عائلته ليذهب الى الصيد، ليترك الأم هي من تدير شؤون البيت ورعي الماشية والقطعان، والزراعة...الخ وبالتدرج أُدكر القيمة الحقيقية لعمل المرأة، وهو ما أوجد نظام يقر بأهلية المرأة في عمل إنفرادي وسلطة منفردة بشؤون العائلة، بل حتى القبيلة أحياناً، لتتطور هذه الفكرة الى تثبيت اسس هذه النظرية فيما بعد.

لقد تعرضت نظريتي سلطة الرجل، وولاء المرأة لنقدٍ كبير لا سيما في جوهرها الإجتماعي في بناء الدولة، فليس من الصحيح ان يُعتبر مجتمع الأسرة سواء في سلطة الأب أوالأم، ذلك الشكل التنظيمي والسياسي الأقدم تاريخياً، رغم أن التطور التاريخي يُعطي مؤشر في خط السطوة الأبوية وسلطة الرجل، على أنه الأكثف والأقدر في الزمان والمكان.

كما أنه من الخطأ التسليم بربط الدولة بالإسرة لإختلاف كليهما بالهدف من ناحية وبطبيعة السلطة من ناحية أخرى، ذلك انه من المقطوع به أن الأسرة تفقد أساسها وتستنفذ أغراضها بمجرد بلوغ الأطفال السن الذي يسمح لهم بالإعتماد على انفسهم مستقلين، في حين أن الدولة تمتد بأهدافها الى أبعد من ذلك عبر حياة

---

* وفضلاً عن ذلك يتزوج الرجل بجميع نساء تلك الجماعة الدينية التي ينتمي اليها، كي يبقى نسل المرأة كصفة غالبة، وأن الهدف من ذلك ان تكون تلك العلاقة علاقة دم عن طريق النساء وليست عن طريق الرجال. إرجع الى المصدر السابق لجينكز

E.Genks, The history of policies. Op.cit,p 17.

[1] للمزيد من الإيضاح حول النظرية، انظر أبودوريا، المصدر السابق، ص ص 339.

الأجيال من جيلٍ الى جيل من المـواطنين [1] فضـلاً عـن أن السـلطة في الأسرة لا يمكـن إلا أن تكـون شخصية وترتبط بشخص رب الإسرة وجـوداً وعـدماً، في حـين ان سـلطة الدولـة هـي فكـرة مجـردة وتتجاوز عمر الحكام زأشخاصهم، وتدوم ما بقيت الدولة شخصاً قانونياً.

وتبقى مثل هذه النظريات لا تشكل سوى إطار عام في الأساس التـاريخي للمجتمعـات البشرية، التي تُعِّبر عن سمة التقارب والتلاحق الإجتماعي الذي يربط الرعايا بعضـهم بـبعض، ذلك منذ ان بدأ سـلوك الإنسـان وعقلـه يميـل نحـو المعرفـة بالنظـام السـياسي وإدارة شـؤون المجتمع، ومن خلال التشابه الذي يجمع ما بين الدولة والأُسرة ضمن النشأة التاريخية للدولـة، كونها نشأت على أنقاض النظام القبلي بعد ان تخلـص الإنسـان مـن روابـط القـربى والـدم الى رابطة الإنتماء الى الأرض أو الإقليم عن طريق توحد القوميـات في ظـل كيـان الدولـة القوميـة ونظام السلطة المطلقة.

السادس: نظرية التطور التاريخي **The historic Evolutionary theory**

إن منظري هذه النظرية يعدُّهـا من النظريات الأكثر قبولاً، كونها لا تُعطـي تفسـيراً لسـبب من الأسباب التي تناولتها النظريات السابقة، سوى أنها ترجأ عملية التطـور السـياسي لبنـاء الدولـة على أساس تاريخي وطبيعي، وليس على أساس نظام تدبيري مقدس أو إنساني مقصود. ولذلك جاء تفسيرها على أنها تطور تاريخي مستمر لكل المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور التاريخية حتـى مرحلة بناء الدولة العصرية (أي من حالة البدائية إلى حالة الكمال، ثم مرحلة النضوج الفكري لبناء

---

[1] إن هذا النوع من النظريات تُعد في عداد المقارنة، وتوضح كيف لعب التاريخ دوره في نظام الدولـة، فغـير مـن شكلها وطبيعتها وسلطتها وسيادتها. لمزيد مـن الشرح والتفصـيل إرجـع الى د. طعيمـة الجـرف، نظريـة الدولـة، المصدر السابق، ص ص 56-59.

أشكال متقدمة لنظام إجتماعي_سياسي للجنس البشري) [1]. فالدولة من هذا المنظور ليست سوى ظاهرة سياسية جاءت في أعقاب ظاهرة إجتماعية لتأخذ مسارها كتطور تاريخي تحت تأثير عدة متغيرات متباينة، منها العوامل الدينية، الحروب، الأبوية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والإقتصادية [2].

ويذكر الدكتور عبد الحميد متولي في كتابه " اصل نشأة الدولة" ان "دوجي" وهو من اشد المتحمسين لهذه النظرية، ويبني تفكيره على أساس أن الدولة ظاهرة إجتماعية وطبيعية نشأت بفعل التطور التاريخي،وأن أساس بناء كيان الدولة هو "الإنقسام السياسي" الذي يحدث بين العديد من فئات المجتمع الواحد (حكام ومحكومين) لتأخذ أفكارهم السياسية طريقها عبر التاريخ نحو التبلور[3].

فالظاهرة الدينية دون شك عامل مهم في تأسيس الروابط الإجتماعية ومد أواصر التقارب بين العوائل والقبائل من خلال طقوس العبادة، لتتطور هذه المظاهر من عبادة بدائية لمظاهر الطبيعة الى شكل له علاقة بسلوك القربى، ثم ترتبط بسلوك الحاكم ليقدم له الطاعة والإحترام، على أنه سلوك عظيم ويحتذى به، حتى في موته بتضرع العابد طلباً الحماية والرشاد. فالرجل البدائي يملك من العقيدة الخرافية ما يجعله يؤمن أن ارواح الموتى وارواح الطبيعة تحيط به في كل مكان، وهو ماجعل الطبيب والساحر لهما القابلية في السيطرة على ذلك، وليبدو هذا الساحر قوة يحتذى بها في المجتمع.

أما عن مظاهر الحروب وحالات الغزو والدفاع عن ممتلكات القبيلة، فإن ذلك يتطلب وقفة من الرجال الذين يمثلون هذه القبيلة، لتفرز رئيساً دائم وقيادة

---

[1] انظر: ابودوريا، المصدر السابق، ص ص 39-40.

[2] إن هذه النظرية من وجهة نظر مؤيديها أنها تؤدي مبدأ هام، هو أن افضل نظام لحكم شعب من الشعوب، هو النظام الذي يتلائم مع تطور هذا الشعب تاريخياً في الزمان والمكان. أنظر: طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، مصدر سابق، ص ص 74-75.

[3] د. عبدالحميد متولي، أصل نشأة الدولة، المصدر السابق، ص ص 686-687.

مستمرة، لتنتقل الحالة من مجرد روابط دم وقربى الى رابطة إتحاد وانتماء ضمن القبيلة الواحدة أو الإقليم للدفاع عنها، إذ لم يعُد الدم هو الرابطة للوحدة، بل هنالك عناصر مشتركة لتحقيق ذلك.

إن تطور الإنسان في وعيه السياسي والشعور الدائم بالحاجـة الى ضرورة بنـاء كيـان الدولـة، كان يتطلب الحاجة الى شكل لتنظيم سياسي، وهو ما أفرز على مدى التاريخ، ذلك التطـور لسلسـلة الأفكار نحو ظهور عدة نظريات، لا سيما ما يرتبط منها بالتعاقد بين الأفراد لتحقيـق الغايـات التـي تبرر الوسائل خلال عمليات التطور المستمر.

الفصل الثالث

النظرية السياسية الفردية الحديثة

The modern individual

of political theory

الفصل الثالث

النظرية السياسية الفردية الحديثة

لا بد من الإشارة إلى أن اللبنة الأساسية للنظريات السياسية وتطورها قد بـدأت مـع مرحلـة بناء الدولة القومية (المرحلة التي أعقبت انهيـار الإقطـاع في أوربـا كمرحلـة تاريخيـة)، إذ أن هـذه النظريات جاءت لتحقق كيان الدولة في ظل انعدام الأمن والاستقرار، وغيـاب الحقـوق والحريـات الفردية، فضلاً عن غياب الدور الفاعل للسلطة السياسية من خـلال غيـاب سـلطة القـانون وأدوات القوة التي تحدد وظيفة الدولة تجاه المجتمع، سواء على النطاق المحـلي، أم الحفـاظ عـلى الحـدود الإقليمية من فرقائها من الـدول القوميـة الأخـرى. فالحكومـة لـن تعنـي شيء في العصـور السـابقة والعصر الوسيط تحديداً، رغم وجودها الفعلي، كونها القائد والحاكم الـذي يؤكـد تطبيـق القـانون، حين كانت تعني أشخاصاً كالملك أو البرلمان، ومـن ثـم أصـبح تسـمية الحكومـة ينطبـق حصراً عـلى الصفة التنفيذية انفصالا عن السلطة التشريعية، كـون أن المعنـى الحـديث للحكومـة بـات يـرتبط بالمناصب والوظائف التي يشغلها الأعضاء الحكوميين لا بالأشخاص أنفسهم، وذلـك لضـمان تطبيـق لوائح القوانين المُعلنة.

إن نشؤ الأمم داخل حدود أو إقليم ما في مرحلة ما بعد الإقطاع في أوربا (في القرن السادس عشر تحديداً)، قد أعقب نشأة الدولـة تاريخيـاً، رغـم تـأثير العـنصر القـومي في التطـور التـدريجي لبناء الدولة ذاتها، ولكون أن القومية هي أداة حيوية في أيدي الحكام قد استغلوها لتعبئة السكان من أجل تحقيق غايات جيوسياسية، فضلاً عـن أن عامـل التوحيـد بـين القوميـات في ظـل السـلطة المطلقة، قد أدى إلى تغلب الحكومات على مبدأ الانقسامات الإثنية داخـل الدولـة، وهـو مـا حقـق لها مطالب عـدة منهـا؛ المركزيـة السياسـية، إدارة النظـام التجـاري والضريبـي، فضـلاً عـن توحيـد الإدارة السياســية للدولــة القوميــة. وبمعنــى أصــح أن الدولــة قــد وجُــدت تاريخيــاً قبــل

القومية رغم الأساطير النظرية حول مسألة مدى فاعلية القومية بالنسبة لصفة الدولة، إذ لن تتبلور صفة الدولة الفعلية، إلا بعد أن تم تفسيرها قانونياً، فـالأمم وسـائل انفعاليـة، فـلا توجـد نظريـات مفسرة للقومية، رغم وجود نظريات ملائمة عن ما تقوم به تلـك القوميـة، إذ أن القوميـات في حـد ذاتها نظرياً غير مترابطة وأن كانت مؤثرة في الدولة، ولهذا تبدو الدول أكثر شـأناً في المحـيط الـدولي من الناحية السيادية والقانونية لا من الناحية القومية، (على أساس تعدد القوميـات)[1]، فضـلاً عـن أن القومية هي مزيج من المولد، صلة الدم، الثقافات، العادات والتقاليد الدينية والعرقية...الخ، وأن جميعها تتفاعل وتبدو مؤثرة من خلال وجود الأرض أو الوطن.

[1] أرجع إلى: أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997) ص ص 49 50.

المبحث الأول

البدايات الأولى للنظرية الفردية الحديثة ومداخلها الأساسية

الأول: بدايات النظرية السياسية الفردية

منذ فجر التاريخ والصراع الفكري السياسي قائم حول البحث عن أفضل الوسائل للتوفيق ما بين الحق الجماعي من جانب وصيانة الحقوق الفردية وحرياتهم من جانب آخر.

فقد برزت العديد من النظريات التي تناولت حالة الفصل ما بين هاتين الغريزتين في بناء الدولة الفردية الحديثة، ومن خلال وضع الحلول عند نقطة التوازن ما بين الحرية الفردية والسلطة.

إن المشكلة تبقى تدور رحاها ليس في طبيعة ونمط السلطة القائمة، بل فيما تشكله ظاهرة الحرية من عبء كبير على الواقع العملي، رغم أنها ليست فكرة معنوية مجردة، بل حالة واقعية تتشابك خلالها مفاصل الحياة العامة ويتوقف عليها الحل الدائم لبناء مؤسسات الدولة ضمن مؤثرات سلوكية وبيئية (مكونات المجتمع)، فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية التي تمثل دينامية الصراع للإنسان في كل مكان وزمان.

إن سؤ الفهم لفكرة الحرية، وكما عبر عنها " مونتسكيو" تُعد أكثر الأفكار المتصارعة في المجتمعات البشرية وأعمقها غموضاً لتتنوع معناها في كل سلوك فردي سواء للحاكم أو المحكوم.

فالحرية بالنسبة للسلطان المطلق هو حرية تصرف الحاكم بما يروق له دون معيار للحقوق والواجبات على أساس العدالة المطلقة، وبالنسبة للمحكوم فإن حرية الأفراد فيما يتبع الحاكم في اختيار ما تجب له الطاعة وتمنحه الثقة في السلطة،

حتى ذهب البعض يُفسر الحرية على أنها خيار الأفراد لشخص منهم والخضوع للقوانين والتي هي أساسا من صنعهم [1].

إن التنوع في السلوك الاجتماعي والتضارب بين الأطر الفلسفية والفكرية والسياسية للمجتمعات البشرية، قد أفرز نظريات عدة فَسْرت ضمن حدودها السياسية والقانونية الحريات والحقوق، سواء من منظورها الطبيعي أم الوضعي.

وأياً كانت مواطئ الصعوبة في هذا الاتجاه أو ذاك يبقى الاتفاق سارياً حول القدر المتحقق للحرية، على أنها تأكيد لكيان الفرد حيال سلطة الجماعة...... وهو اعتراف ضمني وقانوني سواء في صيغته الطبيعية أم الوضعية، على أن للفرد إرادته الذاتية. كما أن لهذا الاتجاه معنىَ آخر يدخل ضمن حقوق الفرد من خلال تدعيم إرادته وتعزيزها بما يحقق للإنسان طموحه وتؤول إليها حال مصيره، وهو الغاية من تأسيس الدولة الفردية الحديثة، وما تأسيس الإرادة الفردية إلا قاعدة لظاهرة الحرية الفردية، ذلك أن الواقع يتطور ويفرض إسقاطاته في كثير من الأحيان كمتطلبات جديدة، لا بد للفرد أن يتحرر خلالها من الضغوط الاجتماعية والسياسية والمادية، كي لا تتولد انفعالات نفسية وأخطاء سلوكية، حينها تتطور إلى أحداث ومشاهد مؤلمة عبر ثورات وحروب، تؤدي بالنتيجة إلى هدم مفاصل سلطة الدولة وتفكيك مؤسساتها ومن ثم تمزيق وحدة الجماعة. وأن هذا سيجر المجتمع نحو الخلف ليسلك عندها سلوك المجتمع العبودي والسخرة والاستغلال، حيث لا وازع ولا رادع، ولا من مجال قط تتوافر فيه ادنى قدرة للدفاع عن الذات ومن شرور البشرية.

وتأسيساً على ذلك.... فلا بد من أن يتحقق الحل الدائم لهذه المشكلة عن طريق الضرورة الحتمية في بناء السلطة لضمان حقوق وحريات الأفراد والعمل ما أمكن لدعم وظائف السلطة الناشئة، فضلاً عن تسليحها بما يكفي من مقومات القوة لتحقيق الأمن والسلام الجماعيين هذا أولاً، مع عدم المُغالاة في دعم وتقوية أساس

---

[1] أرجع إلى: طعيمة الجرف، نظرية الدولة....، مصدر سبق ذكره، ص ص 468-472.

السلطة بالاتجاه الذي يجعل من قوتها المادية حالـة لظـاهرة اسـتبداد يسـتشري مؤسسـات الدولـة وتخترق بها حرمات المجتمع وخصوصـياته المدنيـة دونمـا قيـدٍ أو شرطٍ يـذكر، وهـو مـا يُحـتم عـلى ضرورة الاعتراف بمبدأ تحديد سلطات الدولة من أجل بلوغ حالة تقييم الحدود في جـانبي الحقـوق والواجبات بين السلطة والمجتمع ثانياً.

ويُستدل من التطور التاريخي للنظم السياسية، وكما مر سلفاً من أن المجتمعات في العصور القديمة (كما في عصر العبودية ونظام الأسر في الإمبراطوريات المصريـة القديمـة) إنمـا تنبـع قاعـدتها السياسية من قاعدة السلطات المطلقة، حيث لا حقوق ولا حريات للفرد...

وحين بلغت تلك المجتمعـات نظـام المـدن السياسـية، أصـبحت العلاقـات الاجتماعيـة أكـثر تشعباً، إذ تحررت من صفـة القرابة والدم ن فضـلاً عـن أن حالـة التغيـير في سـلطات رب الأسرة أو شيخ القبيلة تطلبت أن ينال البناء فيضاً أكبر من الحرية وهو ما تطلب أيضاً من أن تنـال الزوجـات تحرراً أوسع من سلطات الأزواج.

وهكذا... جاءت حالة التغيير السـلوكي في المجتمـع الـبشري القـديم عـبر مراحـل تحـرر خلالهـا الأفـراد مـن سـلطات الاسـتبداد (الكـنسي) ذات الإحسـاس بالـدوافع المذهبيـة والتـي عكستها النوازع السكولائية للسلطة الكاثوليكيـة في العصـور الوسـطى كـأول مشـاكل واجههـا إنسان أوربا على طريق خيار الاستقلال الذاتي وحريـة العقيـدة الفرديـة للتعبـير كخطـوة أولى عن إرادته وتقرير مصيره.

وحـين ينتقـل الإنسـان في أوربـا إلى حالـة الفصـل مـا بـين عقيدتـه المذهبيـة ((في حكـم السلطة الزمنية، كتعبير عن الحرية الفردية وضـمن جوانبهـا المعنويـة والأخلاقيـة والدينيـة حـين ظهـرت ملامحها في عصر الإمبراطورية الرومانية مع ظهـور السـيد المسـيح عليـه السـلام، وحتـى نكسـة الإنسـان الأوربي في العصور الوسطى بكل ما تمثلت به مرحلة الإقطاع من اسـتغلال ومـا أرتـبط بهـا مـن صراعـات

نفعية للفكر السياسي اللاهوتي، أو في جانبها المادي والعسكري خلال الحروب التي شنتها ضد الشرق " الحروب الصليبية"، وبعد أن بلغت الكنيسة الكاثوليكية أقصى قدراً من الاضطهاد، حين أنكرت خلال سطوتها على المجتمع الأوربي حرية العقيدة والتعبير عن الذات البشرية))، وبين حكم السلطة الوضعية ((بعد أن أسهمت الطبيعة البرجوازية لطبقة التجار في المجتمع الماركنتيلي في تغذية التيارات الفكرية لعصر النهضة في أوربا، وبكل ما ارتبط بها من استعداد ذاتي في التعبير عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، تطلعاً نحو بناء الدولة القومية الموحدة...)).

إن هذا الاتجاه قد أخذ مداه النظري ليشكل البداية الحقيقية نحو بلورة نظريات سياسية عدة فسرت المنظور الحديث للدولة الفردية وفي طروحات شتى، كتعبير عن مدى وعي الإنسان للحقوق والحريات المدنية للكثير من المفكرين والباحثين، وبوجه الخصوص أولئك الذين وضعوا حجر الأساس للمذهب الفردي خلال القرن 18 وبداية القرن العشرين.

الثاني: المداخل الأساسية في النظرية السياسية الفردية الحديثة

تُعد النظرية الفردية في جوهرها، نظرية اجتماعية وسياسية قد تبلورت معظم أفكارها منذ القرن التاسع عشر ومن خلال ما تناولها مفكرو العصر الكلاسيكي ما بين مجال علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد، ومن أمثال هؤلاء " بنستام"، و"جون مل ستيوارت"، ز"آدم سميث" , "دافيد ريكاردو" و" هربرت سبنسر"... الخ. وجميعهم قد عبروا جوهرياً عن طموحات المذهب الفردي للعصر الفيكتوري والنهضة الصناعية.

فقد أظهرت خصائص المذهب الفردي في القرن 19 من خلال كتابات "جون مل ستيوارت" J.S. Mill عن الحرية والحكومة النيابية. فمن جانب يأتي تأكيد ستيوارت في المذهب الفردي، استنادا إلى تصور وإدراك من أن الدولة تستطيع أن تحقق سعادة الأفراد على خير وجه من خلال تدخلها بأقل ما يمكن بشؤون

الشخصية الفردية. كما وتُعد مثل هذه الأفكار دعوة للتسامح بين مختلف السلوكيات الفردية التي فشلت في فهم العلاقة بين الأفراد على أنها حالة استغلال في ظل طموحات غير محدودة.

ومن جانب آخر يُعبر " مل" من أن هذه الحرية يمكن أن تمتد بين غريبي الأطوار أيضاً... فلا بأس أن يكون هنالك تسعة من أصل عشرة لغريبي الأطوار هم أغبياء، ولا ضرر من أن يكون للعاشر قيمة كبرى للنوع الإنساني بين من يحاولون كبتهِ أو شلِ قدرتهِ على التعبير [1].

فلما كانت سعادة الأفراد تأتي برضا كل منهم لطموحات عملية وتقرير مصير مع المجموع، فليس للدولة من مبرر أن تتعدى على حرية الفرد وتخنق إرادته، حتى وإن كانت تلك الحكومة مستندة إلى رأي الأغلبية[2] المتماسكة من الرجال الذين يعتنقون الآراء المُضادة. وفي ذلك يرى "مل ستيوارت" في تفسيره لقوى المذهب الفردي ((إن مكسب البشر إذا احتملوا العيش لكلٍ منهم وفقاً لما يراه خيراً لنفسه أكثر من مكسبهم إذا أضطر كل منهم أن يعيش وفقاً لما يراه الآخرون خيرا))[3].

فلما كان للدولة أو لصاحب السيادة (الملك، النظم الأرستقراطية، المجالس النيابية الديمقراطية)الحق في تشريع القوانين ضمن البناء الفوقي للدولة، فلا بد من رسم اتجاهات وخطوط السيادة القانونية وفق ترجمة صادقة ومُعبرة عن مستقبل الجماعة. وفي هذا الاتجاه لا بد من التمييز ما بين الدولة والحكومة، على اعتبار أن

---

[1] أنظر: جود، النظرية السياسية الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص ص 30-31.

[2] المصدر نفسه، ص 31.

[3] إن مل قد تعرض إلى انتقاد شديد لما ينطوي عليه مبدأه من تفرقة وتمييز مابين التصرفات السلوكية الخاصة بشخص ما وتصرفات أخرى قد تمس بالآخرين. ويُعد ذلك ممكناً في رسم خطوط فاصلة بين هذين السلوكين، فالجمع يتأثر بالواحد، إذ أن أي تصرف لفرد هو بالضرورة سيمس بشكلٍ أو بآخر الأعضاء الآخرين. جود، المصدر نفسه، ص ص 32-33.

صاحب القرار في الدولة هو الحكومة ذاتها (رئيس الوزراء، الوزراء، أعضاء البرلمان في الحزب.. الخ) ويمثل الدولة كما في بريطانيا، إذ أن رئيس الوزراء هو ما ينوب عن التاج Crown كسلطة تشريعية وتنفيذية ويأخذ شكل الحكومة إطار أوسع في الدولة البريطانية، في حين لا تُعد تسمية الحكومة على أنها الدولة في المانيا وفرنسا كما في الجمهورية الخامسة لكون أن الحكومة تُطلق على الأشخاص أو الوظائف التنفيذية فقط ودورها هو فصل السلطات لا جمعها[1].

وهكذا الحال حين ينطبق مثل هذا التنظير على قيام دولة فردية حديثة في محيط من المتغيرات التاريخية والقومية التي تمر بها مكونات المجتمع البشري، وهي بذلك تستمد الدولة منها قوتها وإرادتها في فرض القانون الذي ينطبق على الجميع دون المساس بالحريات أو بطبيعة العمل الفطري الذي يسلكه الأفراد لتحقيق رغباتهم، وضمن حدود الدولة الحارسة وقوانينها التي تصاغ من صاحب السيادة (أو دولة القانون). على أن هذه السيادة هي مجرد ظاهرة اجتماعية يقررها سياسياً من له القدرة على تقرير مُستقبل الجماعة، حين يقف صاحب السيادة على قمة النظام الدستوري للدولة، دون أن يلتزم بالنظام أو أن يكون مديناً له (أن صاحب السيادة هو من يملك السلطة التأسيسية، أي القاعدة القانونية العليا الموجهة لكيان الدولة والضابطة لاختيار الحكام)[2].

ومع أوائل القرن الثامن عشر شهد المجتمع الأوربي نقطة تحول كبرى في الفكر والتنظيم السياسي، بعد أن حُسمت مسألة فك الارتباط بين الحاكم والمحكوم على أساس فرض إرادة السلطة قسرا، حين جعلت في إرادة الأفراد داخل الدولة المصدر الوحيد المنشئ للمجتمع والدولة، فلم تعد تلك السيادة للملك كحق موروث،

---

(1) للمزيد من الإيضاح أرجع إلى: أندرو فنسنت، نظريات الدولة، مصدر سابق، ص51.

(2) د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة....، مصدر سابق، ص 240.

بل حقاً للشعب، وللدولة إلا حق تنظيم سياسي وقانوني تظهر من خلالها الملامح الرئيسة في بناء السيادة الشعبية. ففي الدولة الكلاسيكية ليس للحكام، إلا أن يقوموا بمقام صاحب المهنة السياسية والقانونية وممارستها ووضعها موضع التنفيذ طبقاً للإرادة العامة للشعب صاحب السيادة.

المبحث الثاني

ملامح النظرية الفـردية في عصر الماركنتيلية

(الرأسمالية التجارية)

إن الاتجاهات النظرية التي تنصب في تفسير الحقوق والحريات الفرديـة قـد تتطلـب فـيما بعد رؤية سياسية وقانونية أكثر عمقاً وتدخل في إطار حماية الدولة القومية من الـداخل والخـارج، فضلاً عن تحديد وظائف ونشاطات الحكومة والأفـراد. مـن هنـا كانـت لنظريـة الميـزان الرأسـمالي التجاري (إحدى طروحات المـذهب المـاركنتيلي) أهـدافها لتحقيـق هـذا الغـرض، حـين تبلـور هـذا المذهب التجاري الرأسمالي عبر مرحلتين تاريخيتين[1] **أولهما** مرحلة السياسة التجاريـة المبكـرة التـي قامت على أساس **نظرية الميزان النقدي** والتي تهـدف إلى تعزيـز قـوة الدولـة في الـداخل وفي إطـار السلطة المطلقة، منذ انهيار الإقطاع في الغرب الأوربي وبعد أن توافرت الدولـة عـلى القـدرة في ظـل اكتنازها لأكبر قدر من الموارد المعدنية (الذهب والفضة)، دون السماح لها في التسرب نحو الخـارج، وضمن أصول قانونية قد شُرعت لوضع ضـوابط وأنظمـة تـتحكم بحركـة التجـارة لصـالح تعزيـز القدرة عبر زيادة ثروتها من المعادن النفيسة على حساب فرقائها الإقليميين، وهذا قد تطلـب فـيما بعد إدراج للوائح الحقوق والواجبات التـي تلـزم الأفـراد بإتباعهـا تحقيقـاً لهـذا الغـرض، **وثـانيهما؛** مرحلة السياسة التجارية المتأخرة التي قامت على أساس **نظرية الميزان التجـاري،** والتـي تهـدف إلى ضرورة التعامل مع العالم الخارجي من خلال المتاجرة برأس المال لزيادة الأصول الرأسمالية، بدلاً من اكتنازها أو عدم تطورها واستثمارها، لتأخذ مجالاً أوسع في الفلسفة السياسـية والاقتصـادية للدولـة ومـن دون أن تخـترق المبـدأ التـوازني لنظريـة الميـزان التجـاري، عـلى أن هـذه المرحلـة قـد عُـدت

[1] انظر: أريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البدراوي، القاهرة، 1968، ص ص 55-58.

الأساس القانوني لتحقيق مبدأ الحماية التجارية من خلال تدخل فاعل للحكومة في النشاطات الاقتصادية وسن القوانين التي من شأنها تنظيم السياسة التجارية مع الأطراف المتاجرة معها.

الأول: التنظير السياسي في الدولة الوضعية

يجد المؤرخ الإيطالي "نيقولا ميكافيلي" تأكيداً لضرورة قيام الدولة الوضعية، استنادا إلى أفكار أفلاطون حول طبيعة الدورات في السلطة السياسية التي يمر بها المجتمع البشري، إذ لا يوجد هنالك على الأرض ما هو خالد أو أزلي، لذا تأتي الثورات كمحصلة لذلك. وأن هذا الاتجاه سيقود حتماً إلى السلطة المطلقة في يد شخص ما كالملك يعتمد مبدأ القوة وعلى أساس ما يتصف به من الهيبة والشخصية المتميزة، فضلاً عن تجربته في القيادة، ثم تتحول السلطة الملكية المطلقة بعد ذلك إلى الطغيان، وهذا سيقود إلى المؤامرات التي ستنتهي إلى ولادة حكم أرستقراطي أساسه حكم العوائل من الأنساب الخاصة ممن ساهمت في الماضي بالصراعات والثورات ضد الطغيان، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة تحول الحكم من شكله الأرستقراطي إلى الأوليغارشي أو حكم الأقلية للأغلبية الشعبية من المجتمع ذو الكفاءة والقدرة على بناء وتشكيل السلطة، وهنا تبرز صحوة الشعوب والتمرد على هذا النوع من الحكم، بلوغاً لمرحلة الحكم الديمقراطي.

ويرى "نيقولا ميكافيلي" كما يرى " بوليبيوس" في العصر اليوناني أن حكم الديمقراطية سرعان ما يتحول إلى ما يُعرف بالديماكوكية أو (السلطة الشخصية) أو الشخصنة على حساب بقية النخبة السياسية في السلطة، حتى تظهر شخصية مستفيدة من الفوضى والاضطراب السياسي ليقيم السلطة المطلقة بالقوة، بعد أن يتمكن من فرض أدواتها على منافذ الدولة وامتلاك زمام الحكم فيها.... وهكذا تتوالى الدورات بالتعاقب كأنظمة للحكم وشكل للدولة.

الثاني: موقف الدولة الوضعية من الدين

لم يكن " ميكافيلي " يرى في الأسس الروحية للدين أي خلل، بل على العكس من ذلك فقد كان يعتبر المبادئ الدينية كدعامة اجتماعية لأي مجتمع، إذا ما أراد الأمير أو الملك أن يحل في المجتمع الأمان إنما عليه بالطقوس الدينية النقية في الغايات وبعيدة عن الاستغلال أو استخدامها كمدخل للسياسة وتحقيق الأهداف التي لا تؤدي إلا إلى الانحلال والتمزق لعموم المجتمع.

ولعل ما أصاب فلورنسا كما يتناولها المؤرخ "بريتزوليني" في كتابه "التواريخ الفلورنسية" من انحلال وحروب أهلية بين مكونات المجتمع وتصدع في الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، إنما سببه الإهمال وعدم الاكتراث بهذه الطقوس من لدن السلطة السكولائية ورجال الكنيسة الكاثوليكية، وهو ما آلت إليه الأحوال سوءاً إلى درجة احتلالها واستباحتها من قبل الأعداء.

فالدين من منظور "ميكافيلي" يُعد عامل إتحاد وتسامح بين الناس، رغم علمانيته، كما ويرى أن الحكام من الدول المسيحية لو احتفظت بالروح الدينية التي بشر بها السيد المسيح (عليه السلام) لكانت هذه الدول في وضعٍ أكثر إتحاداً، وأكثر سعادةً مما هي عليه الآن. إن ميكافيلي يحدد موقفه هذا من الكنيسة في العصر الوسيط، على أنها السبب الرئيس في تدهور الروح الدينية وعدم بلوغها الغاية منها في ضؤ تعاليم المسيحية السمحى. كما ويرى ميكافيلي أن المؤسسة التشريعية والقضائية في ظل الكنيسة كانت مثالاً سيئاً، وقد ساهمت في زعزعة الروح وتدهور الروح الدينية إلى الحد الذي بات فيه كل فرد لا يؤمن بها ولا يضع ثقته فيها.

وقد كتب " ميكافيلي " بهذا الخصوص قائلاً((ولو أراد أحد أن يخمن الأسباب التي أدت إلى تدهور هذه الروح الدينية لما وجد خيراً في التطلع إلى تلك الشعوب التي تعيش على مقربة من كنيسة روما، وهي رأس ديانتنا، إذ أن الدين نراه هو

أضعف لديها عن غيرها من الشعوب البعيدة.....)) [1] وهكذا يـرى أن إيطاليـا خسرت بتـأثير المثـل السيئة التي جاء بها رجال البلاط بسبب ثقتهم برجال الدين البابويين، حين نجم عنهـا العديـد مـن الفتن والمشاكل في أرجاء البلاد، ولما ساد من تسليم بالأمور، عن أن المبادئ الدينيـة للكنيسـة كانـت تسير على خير ما يرام وحيثما يوجد افتقاراً للدين، إلا أن الواقع كان يفترض العكس... وهكذا يقـول "ميكافيلي" أن أول ما ندين به نحن الإيطاليين للكنيسة ورجالها، هو أننا صرنا أكثر ألحادا واعوجاجا من ذي قبل، فضلاً عن الاستغلال لبعضنا البعض وهو ما يتنافى مع وجـود الدولـة الوضـعية القويـة ووحدتها. إذ لم يكن هنالك ما تسـتطيع بـه الدولـة أن تبلـغ غايتهـا أو تقـف عـلى قـدميها دون أن يصلح أمرها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى الإيمان والصدق والتسامح.

إن تحليل "ميكافيلي" لهذا الجانب وموقف الدولة الوضعية مـن الـدين هـو ما يتضمنه هذا التحليل من رؤية لمنطـق السـيادة الفرديـة المطلقـة في ظـل القـوة والقانون بعيداً عن تـأثير الـدين في الوسـط السـياسي كـما كـان معهـوداً في الـعصر السكولائي، وإنما أن يكون للجانب الديني دوره الأساس في الإطار الأخلاقي والمعنوي والتسامح بين شرائح المجتمع. كما انه يرى في الـدين مـن منظـور الدولـة الوضـعية مدخلاً للاستغلال من قبل رجال الدين، وتحقيق الغايات الماديـة والعقائديـة، وهـو ما أدى إلى أن الأمور السياسية قد انقلبت رأساً على عقب، فبـات الإنسـان في ذلـك العهد لا يؤمن بشيء بعد أن انتزعت منه الثقة بتلك المبادئ الروحيـة القيمـة هـذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ميكافيلي لم يُمنح الحق كله لكي يضع مبرراً مـن أن الدين كان سبباً في انعدام الوحدة والسعادة كي يُعطي للأمـير أو الجمهوريـة الحـق لينتصر على الأوضاع السابقة متجاوزاً الحس الديني والتسـامح الـذي هـو موجـوداً

[1] أنظر: جوز يني بريتزوليني، التواريخ الفلورنسية (عن حيـاة المـؤرخ نيقـولا ميكـافيلي في فلورنسـا) ترجمـة طـه فوزي، الإدارة العامة للثقافة (مؤسسة كل العرب للترجمة والنشر)، القاهرة، 1964.

أساساً بين الأفراد وكان سبباً وراء انهيار الكنيسة الفاسدة وظهور بوادر خير نحو إنقاذ ما تبقـى مـن الوضع الاجتماعي والسياسي لتبدأ مرحلة جديدة من البناء لدولة وضعية قوية.

وهذا الاتجاه من التحليل يعني أن السلطة أو النخبة التي تمسك بزمام أمـور الدولـة وإدارة المجتمع، هي من يعوّل عليها هذا النجاح أو الفشل وليس الخلل في المبادئ الروحية للـدين، ولـذل جاءت فكرة الفصل بين الدين والسياسة كمبرر جديد، يصفه ميكـافيلي عـلى أنـه بـديل لمـا كـان في عصر الكنيسة البابوية. إذ أن الفشل في السابق بـنشر تعـاليم الـدين يُعطـي الحـق في البحـث عـن النجاح من خلال بديل للاتجاه الثيوقراطي للسلطة السياسية، أو على الأقل يبقي الدين بعيـداً عـن الاتجاه السياسي لإدارة السلطة والقانون في الدولة الوضعية.

إن الروح السيئة التي كانت عليها الباباوات في ظل الترف وانتهاك الحقـوق الإنسـانية ومـن خلال السيطرة الاحتكارية على الأمور الدنيوية والقضائية، لا تعكس حقيقة التسامح والطيبـة التـي تدعو بها تعاليم المسيحية السمحى، إلا أن العقدة النفسية التي سادت لـدى الكثـر ممـن عـاصروا العهد البابوي الفاسد، من الذين لن يترددوا حتى في التآمر على إيطاليا ذاتهـا، حـين فسـحوا المجـال لدول أجنبية كفرنسا وإسبانيا لانتزاع مدن إيطالية وإخضاعها.

فدعوة الكنيسة " لشار الثامن" لطرد اللومبارديين الذين حاولوا إقامة حكم ملـكي في ربـوع إيطاليا لإنقاذ الوضع القائم آنذاك، هـو ذات الشيء الـذي أدى إلى انتـزاع البندقيـة لسـلطانها حـين استعانت الكنيسة الكاثوليكية بمساعدة الفرنسيين.

وفي هذا يرى ميكافيلي" أن الكنيسة لم تكن يوماً قادرة عـلى الهيمنـة عـلى كـل إيطاليا، كما لم تسمح للإيطاليين في الهيمنة وفـرض القـوة لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار، وهو ما يعني أنها (أي الكنيسة) كانت سبباً في جعل إيطاليا غير موحـدة تحـت حكـم رأس واحد، بل توزعـت عـلى عـدد مـن الأفـراد والإقطـاعيين الـذين لم يجنـوا لإيطاليـا

سوى الفرقة والانحلال حتى غدت فريسة للأقوياء من البرابرة ولكل من يهاجمها "[1].

ولهذا يرى ميكافيلي أن الكنيسة كانت عائقاً أمام قيام دولة وضعية قوية وموحدة، إلا أن كل ما فسره ميكافيلي لا يعني أن الكنيسة كانت هي من يمثل الروح الدينية.

إن خلاصة ذلك التحليل الميكافيلي يعطي مفهوم قد يتفق عليه جميع الباحثون من أن السلوك البشري كونه يخطا هو شيء، والتعاليم المسيحية السماوية التي أنزلها الله ليقوم المسيح عليه السلام بتبشيرها إلى الناس شيء آخر فهي تعاليم لا تقبل الخطأ أو التحريف في مضمونها.

الثالث: التفسير السياسي الوضعي لحالة إنكلترا عند (توماس مور)

عند الخوض في واقعية كتاب الأمير عند "ميكافيلي" والمقاربة مع خيالية "توماس مور" في كتاب " أتوبيا" الذي يعكس واقع الحياة في إنكلترا خلال المرحلة التي عاصرها مور حين بدأ كتابته حول جزيرة أتوبيا الرومانتية بواقعية وهو في عمر السابعة والثلاثين، ولما كان يجري من شتى أنواع الضغط والطغيان للمجتمع الإنكليزي خلف أسوار السياسة الملكية الفردية المطلقة وتحت نفوذ حكم الأسر البرجوازية آنذاك ومنها أسرة "تيودور " والتي حظيت منذ بناء الدولة القومية بشعبية كبيرة، رغم طابع القسر والعنف التي تميزت به حينذاك، إذ أن النظم الاجتماعية والاقتصادية قد حظيت مجالاً كبيراً من الاستقرار الداخلي لاسيما لأولئك التجار من الطبقة البرجوازية، ومن خلال تهيئة كل مستلزمات الأسواق التجارية، بعد أن أخذت قوتهم ونشاطاتهم تتصاعد بفضل هذه السلطة الفردية المطلقة، رغم طغيانها.

---

[1] نص منقول بالمعنى عن: د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص ص 58-59.

إن المتتبعين لما تضمنه كتاب الأتوبيا لمور يجدوا في واقعية مضامينه توصيفاً خيالياً عن النزعة الإنسانية في ذلك العصر وتحت ظروف غامضة من الفقر والحرمان والحروب المتكررة فضلاً عن التهجير الذي أصاب الآلاف من الفلاحين القن بعد تطبيق قانون التسييج التي شرعت به السلطة بوضع الأسوار حول الحقول والأراضي الزراعية، ليتم تنمية الثروة الحيوانية ومنها الخراف طلباً لجلودها على حساب منتج القطن، وليحل الصوف كسلعة أساسية في المتاجرة، وهو ما أختزل عنصر العمل الفلاحي ليدفع بالأقنان من الفلاحين نحو البطالة والفقر أو البحث عن العمل في صفوف العمال ضمن المصانع ذات الآلات البخارية والميكانيكية.

وبالرغم من هذا المشهد المأساوي، إلا أن "مور" قد أوضح من خلال معاصرته هذه الظروف، من أن الفلاحين قد عاشوا الحرية لاختيار عملهم في البحث عن أية وسيلة للرزق بدلاً من العيشة مرتبطاً وتابعاً للأرض الزراعية وتحت سطوة السيد الإقطاعي، رغم الظروف الصعبة التي مروا بها، بعد أن تركوا هؤلاء الفلاحون من وراءهم مسؤوليات جمة تتمثل بالأطفال والنساء والعجزة الغير قادرين على العمل، والتي كان من المفترض أن تقدم لهم تلك الرعاية التي كانوا يحصلون عليها في ظل ريع الأرض الإقطاعية.

إن "توماس مور" الذي عاش المرحلة التاريخية لإنكلترا ما بين (1478- 1535) كان قد تدرج في وظيفته كعضو في البرلمان الإنكليزي وعاش حالة الخلاف والرفض لقرارات الملك (هنري الثامن)في أمور عدة، لا سيما أن (هنري الثامن)كانت له ميوله الشخصية نحو استقلال ديني للبابوية، فضلاً عن حياته الاجتماعية والسياسية ذات الطابع الفردي والمطلق الذي تجاوز به حدود السلطة أحيانا، ولعل ارتباطه بإحدى تابعات الملكة (من الجواري)، وهي (آن يولين) قد

فرض نوع من الضغط على الكنيسة لكي يتابعون قرار إلغاء زواجه من زوجتـه الملكـة، وأن يوافقـوا على زواجه من معشوقته الجارية آن [1].

وقد أستطاع الملك شارل فيما بعد من أن يتحصل من رئيس أساقفة (انتزبـري) قـراراً بـذلك ويتزوج عشيقته ويعلن عن تتويجها ملكة على إنكلترا.

لم يمضي وقتاً طويلاً حتى صدر قرار تحريم من البابا على زواجه من الجارية، إلا أن رد فعله حول ذلك أن طلب من البرلمان التصويت على (قانون السيادة) الذي بموجبـه يتمتـع الملـك بسـلطة مطلقة على الكنيسة، في الوقت الذي كان مور يتطلع إلى إصلاح كاثوليكي، إذ لم يسـتطع مـن خلالـه أن يجاري ما فعله الملك (هنري الثامن)، فتنازل عن منصبه ورفض من أن يقـدم اليمـين عـلى قـرار البرلمان في زواج الملك. إن رفض مور لقرار الملك وعدم الإظعان له بتأدية اليمين قد ألقاه في السـجن بتهمة الخيانة عام (1535) ومن ثم إعـدامه بقطع الرأس [2].

إن فحوى هذا التحليل لتوماس مور إنما يرى فيه المؤرخ في مجتمع الأتـوبيين أن لا يـترددون من القولِ بأنه من الغباء آلا يقوم المرء من الحصول على اللذة بشرها وخيرهـا مـع حرصـه في أن لا يجعل اللذة الأصغر تفوق اللذة الأكبر، كما أن المرء عليه أن يسعى وراء الفضـيلة الصـارمة المؤلمـة، وأن لا يستبعد حلاوة الحياة فحسب، بل عليـه أن يتحمـل طواعيـة الألم دون أن ينظـر فيـه نقصـاً. ويرى مور أيضاً أن أي نفع يمكن أن يجنيه المـرء إذا مـا كـان بعـد المـوت لا يجنـي شـيئاً، وبعـد أن قضيت حياته دون لذة وعاش في شقاء.

إن مور كان يرى من خـلال نزعتـه الإنسـانية أمـام مشـاهد البـؤس والقهـر، أن هنالك لا بد أن تأتي مرحلة تاريخية جديـدة في إنكلـترا تنقـل المجتمـع كـما هـو حـال

---

[1] انظر: توماس مور، يتوبيا، ترجمة وتقديم إنجيل بطرس سمعان، دار المعارف، القاهرة 1974.

[2] أنظر:د. عبدا لرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، المصدر السابق، ص ص 188- 189.

الكثير من المجتمعات في الشمال الأوربي من أفكار العصور الوسطى اللاهوتية المتشددة، بعد إصلاح جذري للمؤسسة الدينية كانت قد تبنته النزعات الكاثوليكية الإصلاحية، مثلما حاولت فيما بعد مؤسسة الإصلاح اللوثري من تصحيح مسار المؤسسة الدينية في المانيا.

إن النزعة الإنسانية ضمن جوانبها الخيالية عند كتاب الأتوبيا كان يتضمن جوهرياً تغيير دينامي لحياة العديد من الطبقات من وضعها القديم، حين تغلغلت في أعماقه أساليب البؤس الإقطاعي والتوجه نحو عصر جديد من الرؤية الحقيقية، تفسره في ذلك نزعة الخيال عند العصور القديمة وبفلسفة جمالية تتجاوز حدود الطغيان للنظر بمستقبل زاهر لهذا المجتمع، وهو ما يتعين في بلوغه إزالة كل العوائق والمحددات وترسيخ لإرادة العقل باعتباره الأداة الفاعلة في التغيير، إلى جانب نزعة الروح السياسية ليصل بها الإنسان نحو تحقيق ذاته في نيل الحرية وحقوقه الفردية.

الرابع: الحقوق والحريات الفردية من منظور القانون الوضعي والطبيعي

إن السيادة الفردية المطلقة باستخدام أدوات القوة يمكن أن تُعرف صاحب السيادة، حين تمنحهُ الحق في تطبيق أساليب القوة، ليس رغبة فيما يقرر صاحب السلطان، بل أن الحاجة إلى وضع كل سبيل لتحقيق الأمن وتقرير مصير الشعب من خلال ما هو لك من حق وما هو للسلطان من واجبات تجاه الرعية، وهذا ما تحدده الأصول والأسس الشرعية للقوانين المدنية.

فالقوانين المدنية في ظل السلطة الفردية والمطلقة، وكما يُعبر عتها "هوبس" في كتاب (الوحش) هي حقوق وواجبات لكل واحد من الرعية ضمن قواعد تقررها

الدولة، وتطبقها في إطار المؤشرات الشفوية، أم بالكتابة أو عن طريق أي مؤشر آخر دال على إرادتها، لتميز ما هو شرعي عن غير الشرعي[1].

ويعتبر "هوبس" أن قوانين المدنية (الوضعية) تتوافق مع قوانين الطبيعة، كون أن الثانية تهيأ خصائص الدولة وتحقق السلام. فبمجرد ما تقوم الدولة، نرى قوانين كهذه تكون على استعداد لتحقيق مثل هذا السلام، فإن قوانين الطبيعة تتطابق معها لتصبح قوانين حالة واقعية. وعندئذ ستلزم السلطة التي تتمتع بالسيادة الأفراد على طاعتها، وعندها ستشكل القوانين الطبيعية مضموناً بهذا المعنى للقوانين المدنية، أو جزء منها. فالقوانين الطبيعية هي جزء غير مكتوب، في حين الأخرى هي جزء مكتوب، ولذلك جاء الحق الطبيعي ليعبر عن حق الإنسان من الناحية الفطرية دون تأثير الآخرين به، وأن هذا الحق يمكن أن يطبق في ظل القانون المدني، كون أن واضع القانون لا يملك غاية أخرى سوى أن يضع تقييدات على بعض التجاوزات والتي بدونها لا يمكن أن يتحقق السلام.

كما أن القانون المدني وضع لغرض تحديد الحرية والحقوق إلى درجة عدم إضرار الفرد بالآخر، فضلاً عن ضمان تعاونهم إلى الحدود المشتركة في الإتحاد ضد عدوهم المشترك، إذ أن هذا التعبير كان قد حدده "هوبس" من خلال نظرية التعاقد الاجتماعي التي سبق ذكرها في المبحث الثاني، والتي تُعطي مضموناً من أن صاحب السيادة له كل الحق في تطبيق القانون دون أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يمكن أن يسببه هذا القانون من رد فعل اجتماعي وسياسي لدى الأفراد كونه يتفق أو لا يتفق مع الجميع، فضلاًُ عن أن الفرد لا يملك أساسا وبحسب صيغة التعاقد أي اعتراض على أية خطوة يتخذها صاحب القرار في السلطة بعد تنازله عن حقه إلى الجهة التي تمثله وتقرر مصيره.

---

[1] للمزيد حول القانون الطبيعي وشرعية السلطة الفردية المطلقة أنظر:

Robert Derath , Jean- Jacques Rousseau et La science politique deson Temps.Presses Universitares de France Paris , 1950.

المبحث الثالث

ملامح النظرية السياسية الفردية الحديثة في عصر النهضة الأوربية

يرى "بنتـهام" انه ما دام الأفراد أنانيون في رعاية مصالحهم الخاصة وضمن مبدأ القائل (بأن الفرد يعرف ما يريد لنفسه أكثر من أي فرد آخر وأنه سيكون أكثر نشاطاً ومثابرة في ملاحقة ما يريد من أي شخص يلاحقه له)[1].

وهكـذا.... يولد الاقتصاد السياسي الحر الذي يرى فيه الفرديون انه لا جدوى من التدخل الخارجي في أي تعامل بين الأفراد، إنما هنالك من القوى الخفية أكثر قدرة على إعادة حالة التوازن في كل الأمور من تلقاء ذاتها ن وهي بذلك ستحقق من خلالها رغبات الأفراد وطموحاتهم المتنوعة في ظل تدخل محدود للدولة، محصوراً في سن القوانين وتنظيم الشؤون العامة.

لقد ترجمت النظرية الفردية للدولة الكلاسيكية ومن خلال المذهب الحر الكثير من الجوانب الإيجابية عند العصر التقليدي، في الوقت الذي تزامنت معها مسيرة النهضة الأوربية في كل المجالات للحياة العامة وفق مبدأ الحرية في العمل والأداء نحو تحقيق النمو والتقدم، منذ أن أخذت الدولة التقليدية بسياسة عدم التدخل كأفضل وسيلة لمنح الفرد الإبداع والتطور، لاسيما في مجال التنظير الاقتصادي والسياسي.

وبالرغم من أن عدم تدخل الدولة في شؤون المجتمع سوى عن كونها تقوم بواجبها كدولة حارسة لتحقيق دواعي الأمن والاستقرار، فقد كانت هناك العديد من المغالطات على أساس النهج الفردي في الحقوق والواجبات ومن أهمها:-

1- إن الأفراد جميعاً متساوون في بعد النظر وفي قدراتهم عن ما يبحثون عنه وما يريدونه.

---

[1] نص منقول عن: جـــود، النظرية السياسية الحديثة، المصدر السابق، ص 36.

2- لهم القدرة (أي الأفراد)على امتلاك وسائل القوى بصورة متساوية، بهدف الحصول على اختيار متساوٍ في الطموح والإرادة.

3- إن تحقيق كل حاجات الأفراد هو بالضرورة سيتطابق مع رفاهية المجتمع بوصفه الكل.

وبالرغم من أن هنالك الكثير من المدارس قد فسرت تلك المغالطات على أنها عوامل معوقة كما جاء في تفسير المدرسة السلوكية، إلا أن المذهب الفردي الذي ساد تلك المرحلة، رغم المغالطات، فقد جعل من فردية القرن 19 نزاعاً تنافسياً لمختلف السلوكيات وذلك من أجل البقاء وتحقيق الغايات.

وقد رفضت مدرسة مانشستر الفردية من أن تعترف بتلك المغالطات، رغم ميولها بمبدأ المنافسة من أجل البقاء استنادا إلى عناصر القوى الخفية التي تُعيد التوازن عند حدوث أي اختلال ضمن إطارها النظري للحياة العامة ومسار تطبيقاتها العملية، على أن القول المأثور لقي صداه " أن كل رجل يعمل لنفسه وليترك الأخير للشيطان " [1]. وأن هذا القول لن يصلح كقاعدة في ظل ظروف متغيرة وتطبيقات عملية متنوعة السلوك البشري، قد أدت فيما بعد إلى التدخل من قبل الدولة لتوجيه المسار السياسي والاقتصادي العام بعد انحرافه عن خطوطه التقليدية، لاسيما في المراحل الأولى من متغيرات القرن العشرين، إذ باتت وظائف الدولة وفق فلسفتها السياسية غير متطابقة مع السلوك العام، حين أخذت منعطفاً جديداً في إحياء التفكير الفردي المماثل، ولكن بمفهومه وروحه وليس بشكله الظاهري في العصر الكلاسيكي وأدواته التنافسية.

---

[1] أنظر: جود، المصدر السابق، ص38.

الأول: الملامح الرئيسة للنظرية السياسية الفردية الحديثة

إن التطورات التي شهدتها المجتمعات الأوربية في المرحلة التي أعقبت قيام الدولة الوضعية، كانت قد أسهمت في بروز ملامح نظريات بناء الدولة المركزية الحديثة والتي تتضمن البرلمانات، كوسيلة ديمقراطية للتعبير عن قدرات العقل الإنساني في الإطار الجماعي المبدع. كما أن هذا الجانب هو في ذات الوقت تعبير للأصلح من خلال المُعارضة لما هو أسوأ ضمن الإرادة العامة للمجتمع.

إن المضمون السياسي للنظرية الفردية الحديثة أخذ يتأطر بطابع الدعاية والإعلان فضلاً عن التأثير الفاعل للرأي العام عبر مختلف وسائل الاتصال، حول من يمثل السلطة أكثر ممن يُعطيها حقيقة التمثيل، معبراً عن إرادة الجميع، وهو ما يجعل سلوكه الخاص متفوقاً على سلوكيات الجميع ضمن دائرة الرأي العام، حين يتم تزكية المرشح على أنه ذلك الشخص الذي يتوافر على السمة المثالية، حتى ولو تطلب ذلك استخدام الوسائل الابتزازية والنفعية، حين يتطلب الأمر دفع الأموال والرشوة للناخبين ليصوتوا لصالح جهة محددة الهوية والسلوك والاتجاه الإيديولوجي ولو أنها ضار بالصالح العام.

وهكذا...تختلف الفردية الحديثة عن الفردية القديمة بكونها تعتبر الهيئة وليس الفرد هي الوحدة الفاعلة في الأمور السياسية، إذ سيقت نحو اتخاذ التدابير الضرورية التي فشلت في تحقيقها الفردية القديمة، لاسيما في أن تحتاط بها، آلا وهي حماية الكائن الإنساني كفرد ضد أي استغلال واضطهاد لقوة ما، كالمصالح الاقتصادية ذات الملكية الخاصة أم ضد الرأي العام الذي يُعبر عن نفسه في حكم الأغلبية [1].

لقد أعطت الفردية الحديثة المكانة الأولى للجماعة، على أساس توفير الحماية للفرد أولاً، والمساعدة في تعزيز مصالح وأفكار تشترك مع أعضاؤها في المنافع ثانياً.

[1] جود، المصدر السابق، ص47.

ومن هذا الاتجاه، تُعد النظرية الفردية الحديثة مجالاً مفتوحاً في تهيئة الفرص للتعبير عن الإرادة العامة وتنمية الشخصية الفردية إلى المجال الذي يحول، بل يُحجم من حجم الدولة ودورها في حسم القرار السياسي، وهو ما يعني تشجيع لحالة الطبقية ضمن أساسها المادي (الاقتصادي)، بدلاً من حالة التناحرات بين الوحدات القومية المختلفة التي كانت سائدة في مرحلة الفردية القديمة... وأن هذا الخط الجديد قد ساهم في تفسير وظائف الدولة وفق الغرض الذي يتضمن حالة أكثر جماعية ومن خلال ظهور بارز لبعض النظريات للاشتراكيين النقابين التي تعتبر أن التخطيط الاجتماعي والتعاون هي الوسيلة الأمثل، بدلاً من الصراع في المجال المادي.

الثاني: الأساس النظري الذي يستند عليه تفسير النظرية الفردية الحديثة

إن الأساس النظري الذي تنطلق منه النظرية الفردية الحديثة هو عصر الليبرالية الذي اقترن بالنهضة الأوربية، إذ يُعد هذا العصر هو ولادة حقيقية للفكر السياسي الحديث، بعد أن نما وتتطور على سلسلة الأحداث والتطورات للعصور السابقة. ومع ذلك كُتب لهذا الفكر أن يتجدد وأن ينتظم ليكون في محصلته أداة فاعلة في التنظير السياسي الفردي الحديث.

إن طريق الليبرالية (أفكار المذهب الحر) تؤكد على أن الإنسان يملك في ذاته قواعد ازدهاره ونمائه في هذا العالم، وليس هنالك من يحدد إبداعات الذات الإنسانية إلا الإنسان نفسه ومن خلال فطرته في مخاطبته للأشياء. كما أن خضوع الإنسان لقوانين الطبيعة، لا يعني تسليمه لها، بل أن الإنسان يغامر دوماً من أجل معرفة تلك القوانين وتسخيرها تحت إرادته إيجابياً ومن ثم بلوغه نحو تحقيق كافة الأغراض التي طالما سعى إلى تحقيقها ضمن سلوكه الفردي وذاته في الهيمنة على كل ما من حوله من مصلحة، إذ أن الإنسان يعرف تماماً كيف وأين تكمن مصلحته، ومن هنا يبين لنا " آدم سمث" من أن سلوك الفرد يكمن في جهده المتواصل للتمييز

بين الأشياء والذي يستمده من الجهد الطبيعي بهدف تحسين أوضاعه وتحقيق مصلحته. فالمصلحة الخاصة بكل فرد تتناسق فيما بينها وتصبح المصلحة الفردية هي المحفز الديناميي لمسيرة الفرد ومن ثم مسيرة المجتمع والدولة.

لقد عبر " آدم سمث" ومن خلال كتابه (ثروة الأمم) وبطريقته الخاصة التي فسرها من منظور المذهب الحر عن أهم الأبعاد التي يتضمنها هذا المذهب حين قال ((وبعد أن تكون كل أنظمة التفضيل والتقييد قد استبعدت كلياً بهذا الشكل، فأن النظام البديهي والبسيط للحرية الطبيعية سوف ينشأ ذاته. أن كل إنسان، لطالما أنه لا ينحرف عن قواعد العدالة سوف يُترك حراً بشكل مطلق في إتباعه لمصلحته الخاصة وبالطريقة التي تروق له... أن العاهل معفى من الواجب الذي يعرضه لخيبات أمل لا حصر لها إذا ما حاول أن يقوم، والذي لا تكفي من أجل إنجازه بشكل جيد أية حكمة وأي علم إنساني. إن العاهل معفى من واجب مراقبة عمل الأشخاص الخاصين وتوجيههم نحو الاستخدامات الأكثر تناسباً مع المصلحة الاجتماعية)) [1].

إن عصر الحرية الفردية وبهذا المعنى يكون قد ظهر خلال القرن الثامن عشر ومع كتابات " لوك " وفي مقالته حول (سلطة المدينة) والتي أوضح خلالها كيف يمكن أن يُبنى المجتمع والدولة وأين تكمن قوة السلطة، إذ عالج "لوك" نظرية " هوبز " في السلطة المطلقة التي أساسها الملك إلى سلطة غير مطلقة أساسها المجتمع وكانت البداية لتكوين البرلمان، حين طورها فيما بعد " جان جاك روسو" ولتبدو أبان الثورة الفرنسية نظرية العقد الاجتماعي أكثر انسجاما مع واقع المجتمع في ظل المذهب الفردي الحر وانطلاقا نحو بناء الدولة البرلمانية الحديثة.

إن التدخل الواسع للدولة في الحياة الداخلية قد خلق حالة من الاعتراض، حتى بلغت حدود التصادم وهو ما دفع بالسلطات إلى إخمادها بالوسائل المتاحة،

---

[1] النص منقول عن د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص377.

وبمجرد أن سحقت الدولة المنافسين لها لانتقادها لسياستها التدخلية، فقد بدت هذه السياسة عائق للنشاط الفردي، ولا تخدم الحرية الفردية.

إن التطور التاريخي قد فرض على المجتمعات تفاوتاً كبيراً في تطبيق النهج الليبرالي، لاسيما في جانبه المادي، إذ أن الليبرالية تميزت عند ظهورها بخصائص عدة، فعلى المستوى الاقتصادي اعتمدت السلوك الفردي الحر التي تحكم من قبل المصلحة الخاصة كأساس لتحقيق هذا النشاط، وهو ما ساد في العصر الكلاسيكي ضمن قوانين السوق وتوافر شروط التوازن المادي لتحقيق حالة الإشباع عن طريق النشاط الفردي دون تدخل الدولة، وإنما من خلال قوانين طبيعية تعمل ذاتياً، ولا يمكن منع تأثيرها بالتدخل، لأن في ذلك وبإعتقاد المدرسة التقليدية سيؤدي إلى الفشل وعدم إنجاز الغاية الجوهرية من هذا القانون كما هو الحال في قوانين العرض والطلب وتحقيق مبدأ المنافسة التامة بين أطراف التعامل المادي وضمن آلية القوانين الطبيعية في تصحيح الاختلال.

وهكذا... ينطبق هذا المبدأ على الجانب الاجتماعي والسياسي، فالحكم المطلق والتدخلي في شؤون المجتمع كان لحساب رجال البلاط على حساب الأغلبية من أفراد المجتمع آنذاك، لاسيما في القرن السادس عشر، إلا أن النقد الذي تعرض له الملك جيمس من قبل مجلس العموم البريطاني حول أحقية الأفراد بممارسة صناعاتهم بحرية ودون تدخل الدولة قد فتح الباب على مصراعيه للتنظير الفردي في إنكلترا ومدى أهمية هذا الاتجاه في تحقيق مجموعة المبادئ الأساسية التي في ضوئها تتحقق البذور الليبرالية، الأمر الذي تطلب غياب تدخل الدولة في تسيير دفة النشاط الاقتصادي، ليتاح المجال ألأوسع للأفراد في ممارسة حرياتهم كيفما تشاء، وهو ما عزز من الترابط بين مراكز المجتمع على المستويين السياسي والاجتماعي.

كما أن نمو طبقات المجتمع البرجوازية في هذه المرحلة من القرن الثامن عشر قد أعطى دافعاً قوياً في رفد الحرية الفردية، وهذا قد كشف القناع عن الوجه

الإقطـاعي الـذي مـارس الـدور الاسـتبدادي طـويلاً بالسـيطرة عـلى مفاصـل الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية، مما خلق تعارض كبير مع الداخل السياسي والثقافي والفكري، لتبـدو المرحلـة الجديـدة أكثر واقعية للتعامـل مع السلطة وإعطائها دورها في مجال الدفاع والأمن وشن القوانين لا أكثر. أمـا بقية النشاطات فإن للأفراد قدراتهم المادية وحسهم الفكري والثقافي في تحقيق المزيـد مـن التطـور المعرفي والعلمي في المجالات كافة، وهو ما أتاح فيما بعد الفرصة لبناء الأساس النظري ورسـم معـالم بناء الدولة الفردية الحديثة.

ومن خلال ما تم سرده في هذا الحقل النظري يمكن أن يُطرح سؤال فكري على طريق تطور النظرية الفردية وهو، هل تعتقـد أن تضـارب الأفكـار (التنـاقض الإيـديولوجي) مـا بـين الرأسـمالية والاشتراكية منذ مطلع القرن العشرين قد ساهم في تطور الفردية الحديثة ؟

الفصل الرابع

النظرية السياسية الاشتراكية الحديثة

The modern socialism

of political theory

الفصل الرابع

النظرية السياسية الاشتراكية الحديثة

إن الثورة الصناعية في المجتمع الأوربي لم يقتصر تأثيرهـا عـلى تلـك التغـيرات التـي جـرت في إطار التقنية الإنتاجية وتنظيم أدوات العمل وعلاقات الإنتاج، بل تعداها إلى تغيير هيكلي في البنيـة الاجتماعية، حـين أفـرزت هـذه الثـورة طبقـة مناضـلة مـن أجـل نيـل الحريـة والعدالـة والمسـاواة وهي الطبقة العاملة التي أخذت أهميتها تتصـاعد منـذ نهايـة القـرن الثـامن عشر ومطلـع القـرن العشرين.

لقد أسست هذه الطبقة جذور النظام الاشتراكي في أوربا ومن خلال منظريهـا الـذين أعطـوا الكثير من المبررات والحجج في تفسير مدى الاستغلال القسري التي تعرضت له طبقـة العـمال عـلى أيدي الإقطاع ومن ثم البرجوازية الرأسمالية، وقد شكلت هذه التنظيرات فيما بعد حجر الزاويـة في بناء العديد من النظريات التي تضمنها الفكر السياسي الاشتراكي الحديث، والذي ولد أساسا في رحـم الرأسمالية، في الوقت الذي لم يكن هذا الفكر موفقاً إلى الدرجة التي يُظهر فيهـا عيـوب الرأسـمالية ومن ثم التمهيد في طرح مبررات انهيارها كمرحلة تاريخية كسابقها من المدارس الفكريـة، بـل كـان للطروحات الاشتراكية عوامل محفزة للرأسمالية، حين أخذت تُظهر عيوب النظـام الرأسـمالي ونقـاط الضعف فيه ولكي يتم علاجهـا وتخطـي الأخطـاء، ولتسـتمر المدرسـة الرأسـمالية، كي تبلـغ مراحلهـا الإمبريالية ضمن سابقة تاريخية خطيرة من عمر الرأسمالية الحديثة.

المبحث الأول

نشأة النظرية الاشتراكية وتطورها في ظل الفكر

فلسفة الفكر الماركسي

لقد تطورت النظرية الاشتراكية منذ ظهور الفلسفة الفكرية الماركسية في القرن الثامن عشر، كنقيض للفكر الرأسمالي، ومن خلال التفسير المادي الذي استندت علية الفلسفة الجدلية الماركسية كأساس في البناء النظري الاشتراكي.

فقد تركزت أفكار معظم الفلاسفة المثاليين، سواء ماركس، أنكلز، فيور باخ على الفلسفة المثالية التي تعبر عن حالة التغيير الجذري للرأسمالية من خلال بروز متميز للطبقة العاملة التي تعدها الأقدر والأجدر في تسنم قيادة المجتمع نحو دولة العدل والمساواة. ويرى مفكري الاتجاه الاشتراكي في تلك المرحلة، أن نشؤ الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية في المجتمع الأوربي أمرا أساسيا في بناء الدولة الاشتراكية بعد زوال الرأسمالية كحتمية تاريخية، على أن هذا التطور يحتاج إلى مرحلة زمنية من التحول التدريجي، كي تبلغ مرامها نحو ما يُعرف بالشيوعية الكاملة.

الأول: نشوء الطبقة العمالية

بعد النجاح الكبير الذي حققته الثورات البرجوازية في أوربا وما تبعها من تطورات، أحدثت تغييراً جذرياً في البناء السياسي والاقتصادي للدول القومية الأوربية (باستثناء روسيا القيصرية التي لم يزول عنها الدور الإقطاعي إلا في مرحلة متأخرة من تاريخها السياسي والاقتصادي نحو البناء الاشتراكي مروراً برأسمالية الدولة). وقد ترتب على هذا التغيير، انقسام المجتمع الأوربي إلى طبقتين متناقضتين فكرياً وهما طبقة الرأسماليين (الأقلية المنتجة)وطبقة العمال (الأغلبية المستغلة في العملية الإنتاجية)، وقد بات ذلك واضحاً من أي وقتٍ مضى من أن الطروحات الرأسمالية هي على طرفي نقيض مع الطروحات الفكرية

للطبقات العاملة في قطاعات الصناعة، والتي كونت الشريحة الاجتماعية الكبرى المعدمة والفقيرة في المجتمع الأوربي، في حين أن الأقلية الرأسمالية كانت تستحوذ على المداخيل وفق معيار الربح غير الاعتيادي، متجاوزه بذلك حتى طروحات الكلاسيك في موضوع توازن المنتج من خلال مؤشرات الربح الاعتيادي.

لقد فسر "كار ل ماركس" من خلال نظرية فائض القيمة مدى الاستغلال البشع الذي تقوم علية وسائل المنتجين الرأسماليين على حساب الجهد الكبير الذي يبذله العمال، مقابل الشيء اليسير من قوتهم اليومي، فضلاً عن ذلك تعرض هذه الطبقة إلى شتى أنواع القسر والاستغلال عبر أدوات العمل المتطورة والتي أخذت تنتشر بشكلٍ كبير في الصناعة الرأسمالية.

وهكذا.. تجلت مظاهر الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة من خلال انخفاض الأجور الحقيقية للعمل، فضلاً عن دفعها لمختلف أنواع الضريبة والرسوم الأخرى، الأمر الذي أدى إلى أن البعض من العاملين أخذ يشغل النساء والأطفال دون سن العمل وبأجور منخفضة جداً من أجل إعانتهم على الحياة وقسوتها.

فقد كانت تصل ساعات العمل إلى أكثر من 18 ساعة يومياًَ، علاوة على الظروف البيئية الشاقة في المصنع والسكن والتي كانت سيئة للغاية، مما أنعكس على أوضاعهم الصحية والمعنوية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بأعمار مبكرة.

إن نضال الطبقة العاملة وكما فسرتها بعض النظريات الاشتراكية قد تناولت موضوع الاستغلال الرأسمالي، وقد ازدادت بسالة وجرأة هذه الطبقة، حين طالبت بضرورة الإصلاحات الانتخابية، كما فعلت الحركة التشارتية مع بداية القرن التاسع عشر والتي اتخذت من مراحلها الأولى كبرامج عمل للمطالبة بإصلاحات للنظام الانتخابي الذي كان معمولاً به حينذاك في إنكلترا، وذلك من خلال المشاركة الفعلية للعمال في تلك الانتخابات ولمن يمثلهم خير تمثيل.

فبالرغم من تقاطع وجهات النظر وعدم الإصغاء لمطالبهم بسبب نفوذ واسع للبرجوازية وأصحاب المصالح والمداخيل الكبيرة، فإن ذلك لن يثنيهم عن عزيمتهم في المضي قدماً نحو تحقيق العدالة وذلك من خلال تأسيسهم لجمعيات عمالية أبرزها جمعية تأسست عام 1836، والتي طالبت بعد تأسيسها بضرورة إعادة مشروع الإصلاح في النظام الانتخابي، وهو ما أطلق عليها لاحقاً باسم الحركة التشارتية الميثاقية، التي انضمت إليها إضافة إلى العمال بعض الطبقات البرجوازية الصغيرة التي كانت أساساً تنادي بالإصلاح.

وهكذا... باتت هذه الحركة الثقل العمالي في البحث عن موقع القيادة ضمن البرلمان الإنكليزي، وهو ما أدى إلى رفض البرلمان مطالبهم،بعد أن تنصلت عنهم بعض من ممثلي الطبقة البرجوازية لخشيتهم على مصالحهم المستقبلية، حين لاحت في الأفق بعض ما يهدد المسار الرأسمالي للدولة.

ومنذ عام 1840 أصبحت الحركة التشارتية حركة عمالية صرفة، قد أخذت على عاتقها مطالب الطبقة العاملة من خلال رفعها لشعار " السلطة السياسية وسيلتنا – الرخاء الاجتماعي – هدفنا " وأصبحت هذه الحركة تشكل الواجهة الأمامية لمطالب العمال سواء في تحديد ساعات العمل أو تحسين الأجور والوضع الاجتماعي والصحي.

وكنتيجة للوضع السياسي والاقتصادي المتردي والذي شهدته إنكلترا في القرن التاسع عشر، هاجر الملايين من العمال المعدمين بالفقر إلى دول كالولايات المتحدة، كندا واستراليا (دول الاستعمار الحديث)Modern colonial countries.

أما في فرنسا فلم تبرز الحركات العمالية، إلا بعد عام 1789، حيث أرست الثورة الفرنسية مبادئها الرأسمالية في القطاع الصناعي، بعد أن أزداد عدد العاملين وانخراطهم في النضال الطبقي للمطالبة بحقوقهم سواء في تقليل ساعات العمل أم في تحسين الأجور والوضع الصحي والمدني.

فقد استطاعت الحركة العمالية وبسبب الرفض من قبل البرلمان الفرنسي من منحها بعض المطالب من القيام بانتفاضات لاسيما " انتفاضة ليون" عام 1839، وكادت حينذاك أن تستولي جماهير العمال على السلطة لولا تدخل الحكومة واستخدامها الأساليب القمعية لإنهاء حالة التمرد.

ولعل من أكبر الانتفاضات التي تمكنت من تسنم السلطة السياسية، تلك التي حدثت عام 1871 والتي تبنت بعض الإجراءات الخاصة بتصفية جهاز الدولة الرأسمالي وتأميم المصانع ووضعها تحت تصرف العمال، إلا أنها فشلت في الاستمرار بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية، فضلاً عن أخطاء لممثلي العمال استغلتها الطبقات البرجوازية، واستعادت السلطة وبقوة السلاح، مع دعم للدول الرأسمالية المجاورة لها.

أما المظاهر الثورية العمالية في ألمانيا فقد أخذت طابعاً متأخراً نوعاً ما عن إنكلترا وفرنسا، إذ لم تتبلور هذه المظاهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، لاسيما عند عمال المزارع الرأسمالية الكبيرة، ثم عمال الصناعة المانوفاكتوريا التي استطاعت من خلال الثورة الصناعية في ألمانيا من الانتقال إلى الصناعة الآلية حيث ازداد عدد الطبقة العمالية بوتيرة سريعة، واخذ العمال يطالبون بحقوقهم رغم مواجهتهم بقوة السلاح.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1848 بعد أن شكلت انعطافا كبيراً في تاريخ الطبقة العمالية في ألمانيا.

وعلى العموم، فإن الحركات ونشوئها في أوربا لم يكن أمراً يسيراً، بل معقداً إلى درجة أن حصولها على مواقع متقدمة في السلطة السياسية لم يساهم أبداً في تحقيق مطالبها أو بناء جذوراً لطروحات هذا الفكر المعبر عن حقوق ومبادئ وقيم الأغلبية من العاملين في الصناعة الرأسمالية، لأسباب تتعلق بضعف الطابع العفوي وغير المنظم الذي كانت تتسم به تلك الحركات، فضلاً عن انعدام واضح لبرامج

عمل تتضمن الحقوق الجوهرية على النطاق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من قبل ممثلي هذه الطبقة ذات الأغلبية السكانية في أوربا آنذاك.

الثاني: النظرية الطبقية لـ (كار ل ماركس)

إن العديد من أفكار "كار ل ماركس" قد نشأت انعكاسا لإحداث ونظريات جرت في العصر الكلاسيكي تمجد بالنظام الرأسمالي، ولذلك جاءت كتابات ماركس أو إنكلز على أنها وصف لإحداث سياسية في إطار تاريخي محدد، كما أنها تُعد أفكاراً لطروحات وأسس ضمن إطار جدلي، يفسر المصالح الطبقية ونمط الصراع الطبقي.

لقد تأثرت أفكار ماركس في العصر الكلاسيكي بمصادر فكرية معقدة حملتها التقاليد التنويرية الراديكالية لطروحات وأفكار الاشتراكيين الفرنسيين من أمثال "سانت سيمون" Sant Simon "وشارل فوربيه" Charles Fourier والتي أكدت على أن العقل يُستخدم للإبداع في إعادة بناء المجتمع، فضلاً عن تأثره بتقاليد الفوضوية الفرنسية عند "برود ون" P.J. Proudhon وضمن كتابه " ما هي الملكية " إذ نظر فيها بوردون، على أن الإنسان عقلانياً ووحيداً ومنعزلاً في طبيعته الاجتماعية.

ولعل الأبرز من بين الأفكار التي أثرت في كتابات ماركس، هي تلك الفلسفة المنحدرة من المدرسة الفكرية الهيغلية و"لورفيج فيور باخ" كشخصية مؤثرة في أفكاره الواقعية ومن خلال التناقض مع طروحات النظام الرأسمالي آنذاك والذي حفزه في وضع كتاب عقيدة ماركس للثورة العالمية والشيوعية، وهي لا تزال جذورها ضمن الحركة المعاصرة للفلسفة الألمانية [1].

كما شغلت أفكار الاقتصادي الكلاسيكي "آدم سميث " الحيز الأكبر من الجوانب الفكرية لماركس منذ عام 1844 حتى وفاته عام 1883، والتي أظهرت

---

[1] أنظر: فنسنت، نظرية الدولة، مصدر سابق، ص 196.

الفلسفة العلمية الجدلية في إطار الاقتصاد السياسي كمبررات وحجج بالمقابل من الطـرح الرأسـمالي التقليدي.

ولعل من المفاتيح الأساسية لنشؤ أفكار النظرية الطبقية عند ماركس ما يكمن من اسـتجابة فكرية لفلسفة هيغل ومدرسـته مـن الشـباب أمثـال برونـو Bruno ومـاكس سـتا يـنر Max Stiner، وأرلند رجو Arnold Ruge وغيرهم.

وقد درس ماركس أفكار هيغل المطلقة بشكلٍ مجتهد منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر وحتى أوائل الأربعينيات من القرن ذاتـه. وكانـت دراسـة مـاركس في التنظـير الطبقـي اسـتناداً إلى دراسة "فيور باخ" لفلسفة هيغل ومن خلال ما يُعرف بتقدم الوعي الإنساني وسموه إلى درجـة مـن العقلانية المطلقة والكشف عن الإدراك الذاتي، إذ أخذ هـذا الحيـز مـن التطـور مسـاحة واسـعة في التفكير الديالكتيكي الذي أنتقد فيما بعد أفكار هيغل ذاتها، التي اعتمدت قدرات الإنسان في فكـرة الروح وتغليبها على العقل، بينما اعتـمد فيور باخ على أن الإنسان هو الذي يبدع وليس العقل ومن خارج حدود الأنا المطلق عند هيغل.

إن الحقيقة تبدو عند فيور باخ من خلال أن كشف الـوعي الـذاتي وبهـدف تحقيـق الإدراك الذاتي متجذرة في إدراك الإنسان العادي، وهو بذلك يُعِّبر عن احتياجاته الذاتية كحقيقـة موضـوعية تمثل منطق الوجود متجاوزة بذلك الروح التي هـي مـن صـنع اللــه، والتـي ركـز عليهـا هيغـل في فلسفته المثالية.

لقد كان انتقاد "فيور باخ" لهيغل يـرتبط بنقـده للـدين في جـوهر المسـيحية التـي شـكلت أساس الروح عند فلسفة هيغل وهو التأمل لـلـه.

وقد ذهب فيور باخ بذلك إلى درجة متقدمة من الإلحاد الوجودي في خلق الـلـه، حين اعتبر أن الـلـه هو من خلق أو وهم الإنسان بصفته المثالية دون إدراك ذاته والتخلص من الخرافات [1].

[1] فنسنت، المصدر السابق، ص ص 198 – 199.

وخلاصة ذلك أن فلسفة هيغل المطلقة تضمنت التغريب الفكري والعقلي مـن خـلال سـمة الروح، في حين أن ماركس بتأثره بأفكار فيور باخ قد تناول موضوع التغريب ضـمن منطـق الوجـود من خلال التناقض الفكري بين الطبقتين الرأسمالية والعمالية في إطار العمـل والإنتـاج، ورغـم ذلـك فهو لم يدافع عن أفكاره في مجال السياسـة وهـو الأمـر الـذي جعـل مـن طرحـه أمـراً سـلبياً، حـين اكتشف أن التطور في الفلسفة الديالكتيكية يخدم التاريخ أكثر مـما يخـدم بنـاء دولـة بمؤسسـات سياسـية تحكـم العلاقـات الاقتصـادية والاجتماعيـة في المجتمـع الأوربي. إذ أن مـاركس في تنظـيرهِ الطبقي هذا، قد اكتشف أن كل من هيغل وفيورباخ رغم ما عندهما مـن ديالكتيـك إيجـابي، لكنـه يبقى جوهر فلسفتهما سلبياً [2].

إن ما ذهب إليه ماركس، لم يكن كاملاً لمعالجة فكرة الدولـة الاشـتراكية، كـون أن الموضـوع الأساس لفلسفته المثالية في النظرية الطبقية كان متطابقاً مع تطوّر هيغل حول إدراك مشكلة الفقر في مجتمع السوق الرأسمالية وهو الموضوع ذاته الذي عالج عـلى أساسـه الجانـب الـوظيفي ولـيس الكيان السياسي للدولة كبديل للرأسمالية الكلاسيكية.

وهكذا.. يبدو أن نقد ماركس لبناء دولة سياسية متطـورة في جانبهـا الاقتصـادي، يسـتند إلى فكرة أن الدولة تفترض أن تكون فوق الجميع وفـوق نظـام السـوق، ولكونهـا تمثـل الكيـان المطلـق الذي يـدافع عـن المصـالح الخاصـة والمحـددة في المجتمـع المـدني، وهـذا هـو جـوهر نقـد مـاركس للرأسمالية.

كما أن تفسير ماركس حول جوانب تتعلق بالملكِّية قد أخذت حيـز واقعـي مـن سلطة الدولة، وعلى أنها تلـك البيروقراطيـة التـي تمثـل بـالروح الفرديـة للملـك تجـاه المجتمع المدني، وهـذا الحكـم هـو في ذاتـه غريـب وخـارج إرادة المجتمـع والعلاقـات

[2] للمزيد حول التنظير الديالكتيكي لفيورباخ وفي مسألة التطور الفلسفي في نقده للدين والقانون واللاهوت أنظر:
G. Engels, Ludwing Feuerbuch and The End of Classical German Philosophy , 1886.

الاجتماعية، فحين تكون السلطة التنفيذية تجسيداً للمصالح العالمية للدولة، وفـق نمـط بيروقراطـي فإنها لا تحمي أي مصالح سوى تحديد المصالح الخاصة للملكَّية.

وبهذا التفسير يحدد أفكـاره في البيروقراطيـة عـلى أنهـا تتواجـد في سـلطة الطبقـة الرسـمية للمجتمع المدني، وهي ليست الطبقة الشـاملة، عـلى أن البروليتاريـا هـي مـن تقـف لكـل المجتمـع وليست البيروقراطية التي ترتبط بسلطة الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة [1].

وهكذا تتضح أفكـار مـاركس في بنـاء النظــرية الطبقيـة التقليديـة، عـلى أنهـا (البروليتاريـا الواقعية)، وأنه ليس لهذه البروليتاريا أية علاقة بالهيئة التشريعية للطبقات الخاصة، التي هـي مـن تؤلف الدستور وتحدد مهام القانون المدني، وفيما إذا ما تحققت الحقوق الطبيعية للطبقة العاملة، فإن الدولة ستقوم فعلاً، كونها وجدت للمحافظة على الحقوق والمصالح لا هدرها.

فالمشكلة في جـوهر النظريـة الطبقيـة التقليديـة هـي في التـوازن مـا بـين الملكيـة الخاصـة وتقسيم العمل، والنتيجة هي تغريب العمل وتغريب ذات الإنسان حـين يُغـرب جـوهره في اللـــه، ويُغرب العامل نفسه في جوهر عملية الإنتاج السلعي.

ومن هنا يفسر ماركس الوضع الطبقي كما في نظرية فائض القيمة، على أنـه اسـتغلال بـات يجعل من العامل رهينة أو عبداً للأجر. ولذلك يرى الشيوعيون أن (المشاعية الطبقيـة) هـي أفضـل مفردات الديالكتيكية، وعلى أنها الفعل الإيجابي للمواجهة (نقيض النقيض) أو نفي النفي.

---

[1] للمزيد حول مفهوم الدولة الطبقية عند ماركس او السـلطة الطبقيـة أرجـع إلى: محمـد سـعيد طالـب، الدولـة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1 (عمان – دار الشروق، سبتمبر 1999)ص ص260 – 264.

لقد حاول ماركس في تنظيره الطبقي أن يتجاوز أفكار البرجوازية الرأسمالية حول الحقوق الخاصة والخصوصية، حين يعود أثرها إلى ماضي العصور المدنية اليونانية، وهذه تُعد مشكلة في التعامل مع الواقع الاجتماعي، كونها تفوق الحقوق الجماعية وتنظر إلى الحقوق الذاتية التي طالما أحتقرها ماركس.

إن تركيز ماركس على الشيوعية، رغم أنه لم يفسرها بوضوح في أي مكان يمكن تطبيقها، وهذا ما أفقدها فيما بعد عناصرها الأساسية في بناء الدولة. وبالرغم أن ماركس لم يزوّدنا بالأسباب الفلسفية المركبة التي كان قد تبناها في تفسير اتجاه الاقتصاد السياسي، إلا أن ذلك لم يكن هدفه الرئيس، إذ لم يكن يرغب في الاستمرارية، ولذلك بعد وفاته رفض أنكلز أن يخوض غمار تجربة ماركس الفلسفية، حتى ضمن العمل الفلسفي للإيديولوجية الألمانية.

وخلاصة ذلك أن الاقتصاد السياسي قد شكل الأفكار الأساسية والتقليدية لماركس في بناء النظرية الطبقية، وعلى أنها الظروف المادية التي تؤلف البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع، مثلما هو الوعي الإنساني.

فالعلاقات الإنتاجية هي الأسس التي تنبع منها البنى الفوقية للمؤسسات القانونية والسياسية ومن هذا الجانب، استند ماركس في تنظيره الطبقي على أن الدولة لا تنبع من الوعي، بل من خُضم الصراع الطبقي الحقيقي، إذ يشكل هذا الصراع جذور لعناصر البناء الفوقي لتلك الدولة. كما أن شخصية الدولة السياسية وكما يراها ماركس في النظام الرأسمالي أنها تنبع عن شخصية المصالح الرأسمالية التي تسيطر على السلطة كلياً ومن خلال قوتها الاقتصادية، فهي من تتحكم بنمط وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج من أجل حماية الملكية الخاصة.

فمن البديهي أن تبدو الأهمية التقليدية للأسس الطبقية في التنظير الماركسي المتأخر وما بعدها، لتعطي مفهوم الدولة، على أنها مظهر من مظاهر الاقتصاد السياسي البرجوازي الذي يتضمن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكل ما يرتبط بها من مؤسسات سياسية ذات نمط بيروقراطي يحكم سلوك المجتمع

الأوربي. لذلك لم يحدد العلاقة بين البيروقراطية والإدارة السياسية للدولة وإنما ركز بشكلٍ رئيس على إدارة الطبقة الشيوعية، التي لابد من التعامل معها كتمهيد لأي نقد سلبي في إطار التغيير الجـذري للدولة البرجوازية. كما أن في النظرية الطبقية لم يكن هنالك تعبيراً صريحاً وواضحاً عن مدى علاقـة الطبقة بالدولة سوى أن الدولة هي تكييف واضح لمصالح الطبقة الرأسـمالية، وهـي العقيـدة التـي وجدت أساساً ضمن البيان الشيوعي، وهو ما يعني أن هذه النظرية جاءت تفسيراً لكيان غير فاعـل كانعكاس لقوى بنيوية أساسية تمثل علاقة طبقة واحدة بالدولة وهي الطبقة المتنفذة بالسلطة.

الثالث: المذهب الماركسي والدولة الاشتراكية

على الرغم من أن الدولة الاشتراكية ظلت حلماً يراود الكثير من الفلاسفة العظـام كـأفلاطون والمدينة الفاضلة للفارابي واركا ريا الجديدة لـ "فرنسـيس بيكـون" واليوتوبيـا لـ "تومـاس مـور" في الاشتراكية الخيالية وحتى الفوضوية بقيادة باكو نين وكروبوتكين، التي نـادت بـتحطم قيـود الدولـة المطلقة نحو دولة المجتمع الطبقي المثالي، إلا أن ديكتاتورية البروليتارية الماركسية ظلت تثير الآمـال وتشحذ الهمم، من أجلِ بناء العدل والمساواة على الأرض بدلاً من أن تكون مرآباً يتصور لها المجتمع على أنها من وحي السماء.

إن قادة الثورات الدينية وزعماء الإصلاح والثوار ضد الظلم والطغيان ومن بعث اللــه مـن الأنبياء والرسل جميعهم، إنما جاءوا لتحقيق مبادئ العدالة ورسم طريق المحبة على أرض المعمـورة، ومن خلال قيام مجتمع الدولة التي لم تكن واضحة المفاهيم والقيم، فسرعان ما هرعوا وتمرد عليهم أتباعهم من الذين حرروهم من قيود الظلم والاستبداد.

وهكذا.. بالنسبة للدولة الاشتراكية، فدعاتها هم قبل كـل شيء بشر ومفكـرين إلى درجة التحرر مـن المنطـق العبـودي والاسـتغلال السـلطوي. فقـد صـور مـاركس الدولة الاشتراكية عـلى أنهـا تحـرر ثـوري لملايـين الـبشر مـن الطغيـان ودولـة القـوة

الطبقيـة القائمـة عـلى ركـائز البرجوازيـة الرأسـمالية، والتـي لا تلبـي سـوى حاجـات أصـحاب المصالح والنفوذ على حساب المعدمين والفقراء عبدة السخرة والاستغلال الجسدي مقابل الأجر الوضيع.

وكما يرى (ميكافيلي) " أن كل ثوري ونبي أعزل ومهزوم، ومن يريد أن يسقط الدولـة بغـير منطق الدولة ذاتها فهو مهزوم " [1] ويصف (غـرامشي) هـذا القـول في كتابـه "الأمـير الحـديث"، أن ميكافيلي قد توجه إلى الذين لا يعرفون ولا يفقهون الثقافة السياسية فأراد تثقيفهم أولاً، فضلاً عـن إرساله رسائل إيجابية يبغي من ورائها استخدام الوسائل التـي تبسـط الوصـول إلى الغايـة، وكـذلك بالنسبة لموقف الماركسية فقد عزمت على تطوير النظرية الطبقيـة في إطـار تقنـي وسـياسي بهـدف تثقيف الطرف الآخر.

لقد جاء كفاح ماركس وأنكلز في الاشتراكية العلمية من خلال الطـرح الـديالكتيكي (الجـدلي) بهدف إظهار عيوب الرأسمالية، وبهدف إسقاط الدولة البرجوازية وصياغة إستراتيجية وتكتل سياسي طبقي نقيـض لبناء دولة اشتراكية علمية. فلم يكن هذا الطرح المـاركسي حلـماً ولا يوتوبيـاً أو عمـلاً بطولياً، أو احتجاجيا، إنما هو عملاً فنياً وعلمياً ينسجم أولاً مع الجوانب الموضوعية التي أسست لها القوى العاملة المنتجة، على أنها يمكن أن تتطور وترتقي إلى هـذا البنـاء المغـاير في مواجهـة الدولـة البرجوازية أو ما يُعرف بنقيض النقيض.

ويقول أنكلز بعد وفاة ماركس أن الدولة الاشتراكية التي رسمها ماركس في إطار بروليتارية السلطة، كـان هـدفها تحويـل وسـائل الإنتـاج إلى ملكيـة الدولـة، ثـم بعـد ذلك تقضي على نفسها بوصفها بروليتاريا، ولتقضي بعـد ذلـك عـلى الفـوارق الطبقيـة متجاوزاً مفهوم الفوضـوية التـي لا تـؤدي، إلا إلى الصراع الطبقـي، وهـو مـا يعنـي أن

---

[1] أرجع إلى: غرا مشي، الأمير الحديث، ترجمة زاهي الشامي _ قيس شرفـات، دار الطليعـة، بـيروت، 1970، ص ص 130 -131.

المجتمع الطبقي يحتاج إلى دولة منظمة تستثمر هذا الصراع الناجم عن ظروف القمع بأسلوب الإنتاج (عبودية، قنانة، عمل مأجور).

فحين تصبح الدولة الممثل الشرعي للمجتمع تزول الصراعات بعد أن تزول السيطرة الطبقية والصراع في سبيل البقاء الفردي أو صراع فوضى الإنتاج، فلا يبقى هنالك ما ينبغي قمعه، وعندما تقوم الدولة بوصفها ممثلاً شرعياً للمجتمع، ولا يصح تدخلها في العلاقات الإنتاجية، سوى إدارة وتوجيه وسن قوانين خاصة في عمليات الإنتاج، أي أن الدولة تلغى، بل تضمحل [1].

وقد يرى لينين في كتابه الدولة والثورة، موضحاً مجمل فكر ماركس وأنكلز حول الدولة الاشتراكية بقوله " أن الدولة هي بؤس الفلسفة رابطة لا مكان فيها للطبقات المتصارعة " [2].

إن الثورة الديمقراطية عند ماركس تُعد تحالفاً بين العمال والفلاحين والمواطنين العاديين (طبقة الفقراء خاصة) على أن تكون القيادة بروليتاريا عمالية لإدارة الصناعة، وعلى اعتبار أن عمال الصناعة في وضع طبيعي يؤهلهم دون سواهم من التحرر من سائر الأوهام التي قد تعاني منها بعض البرجوازيات الصغيرة والمتمصلحة مع مؤسسات السلطة البيروقراطية.

إن حالة المقارنة الفكرية بين ما هو قديم وحديث، قد أثرت في أفكار ماركس، حين جعل من الدولة الهيغلية تحييداً للحق والحرية، ومن أن التغيير في

[1] للمزيد من الإيضاح حول هذا الجانب أرجع إلى: محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة: البحث عن الهوية، مصدر سابق، ص ص 254- 255.

[2] إذ يرى لينين في مذهب ماركس للدولة الاشتراكية على أنه أساس لتقييم الطبقة العاملة، حين تحل محل المجتمع البرجوازي القديم وأنها رابطة لا محل فيها لصراع الطبقات. كما وتنعدم فيها السلطة السياسية، وهو ما يعني أن الشيء الجوهري في بناء الدولة الاشتراكية عند ماركس هو أن السلطة السياسية ما دامت العقل الرسمي والمؤثر في الصراعات الطبقية في قلب المجتمع البرجوازي. نقلاً عن: محمد سعيد طالب، المصدر السابق، ص255.

جوهر المجتمع الاشتراكي إنما يتطلب إتحاد السياسي مع غير السياسي، لكونهما عنصران أساسيان، فالدولة السياسية تتطلب الدستور وعناصر النظام (النخبة) والملكية المطلقة، والحكومة ومجالس البرلمان.... الخ، كما يتطلب المجتمع المدني الذين هم من الأفراد وأسر الطوائف والنقابات العمالية والفلاحية والتي تؤلف عادة الأغلبية في ترسيخ البناء الاشتراكي.

إن الدولة الاشتراكية من منظور ماركسي تمر بمرحلتين، الأولى هي الدكتاتورية البروليتارية، والثانية مرحلة الشيوعية الكاملة.

1- الدكتاتورية البروليتاريا

إن حالة الانتقال المباشر من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع تسوده السلطة العاملة المثالية، تفترض وضعاً جدلياً بالمرور قي مرحلة جذرية لاستئصال عناصر النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، تمهيداً للتحول نحو المجتمع الشيوعي الكامل.

ويرى الكثير من الفلاسفة المنظرين للفلسفة الشيوعية، أن ماركس كان ينظر إلى هذا التحول، على أنه انتقال غير مباشر من مجتمع رأسمالي طبقي إلى مجتمع شيوعي لا طبقي، لتعذر حالة الوصول المباشر دفعة واحدة نحو الشيوعية.

وتُعد مرحلة التحول هذه طويلة الأمد، إذ يتم من خلالها استئصال النظام الرأسمالي من جذوره والعمل على تثبيت نظام سياسي واقتصادي جديد.

فالثورة البلشفية عام 1917، كانت تعد ذاتها على أنها في حالة اختبار للانتقال نحو الشيوعية الكاملة منذ أن أزالت آثار المرحلة الإقطاعية المتأخرة. ومنذ أن تفكك الإتحاد السوفيتي رسمياً في أوائل التسعينات من القرن الماضي، يرى البعض أن هذه الشيوعية الكاملة لم تتحقق، بل أخذت تراوح في مرحلة الانتقال ولأسباب أو عوامل منها داخلية وأخرى خارجية ترتبط بمتغيرات البيئة السياسية التي تحكمها نوازع القوى الرأسمالية وقدراتها الاقتصادية المتطورة.

وقد وصفت مرحلة التحول على أنها النظام الاشتراكي أو مرحلة التوتاليتاريا القائمة على مبدأ كل خاص يتحول إلى عـام، إذ لم تبلـغ مرحلـة الشـيوعية الكاملـة والقائمـة عـلى مبـدأ " لكـلٍ طبقـاً لحاجته ".

إن ماركس قد وصف قيام المرحلة الانتقاليـة للدولـة الاشـتراكية، عـلى أنهـا اختبـار للسـلطة العمالية (السلطة البروليتارية)التي تتولى شـؤون الحكـم بـدلاً مـن الطبقـة البرجوازيـة، ولـكي تمهـد الطريق فيما بعد للتحول الكامــل نحو الشيوعية.

وتتميز البروليتاريا بصبغة دكتاتورية، فهي دكتاتورية الأغلبية الممثلة بالطبقـة العاملـة ضـد الأقلية الممثلة بالبرجوازية والمصالح الرأسمالية، وهذا ما يشير إلى أن ماركس قد ميز في مذهبـه بـين دكتاتورية الطبقة العاملة ودكتاتورية الطبقة الرأسمالية من خلال الأقلية والأغلبيـة في إدارة الدولـة الاشتراكية، دون أن يبرز سمات أخرى، تُعـد من الناحية السياسية جوانب تأسيسـية في بنـاء الدولـة الاشتراكية الجديدة[1].

إن تركيز ماركس على زوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتـاج وتحولهـا إلى ملكيـة للدولة،يُعـد من منظوره تحقيق للعدالة والمساواة بين جميع أفـراد المجتمـع، إذ يـزول عنـدها عـنصر اسـتغلال الفرد للفرد، كنتيجة لإلغاء الملكية الخاصة الفردية.

2- الشيوعية الكامــــلة

إن مرحلــة الانتقــال غــير المبــاشر نحــو الشــيوعية الكاملــة تتطلــب تغيــير جذري بالنظام الرأسمالي من خلال تغيـير وسـائل الإنتـاج وعلاقـات الإنتـاج وبالعمـل في القضـاء عـلى الملكيـة الفرديـة وبـذر بـذور النظـام الاشـتراكي عـبر إرسـاء نظـام

[1] إن مرحلة الانتقال غير المباشر من خلال دكتاتورية البروليتارية، لا تزال تحمل بعض بقايا النظام البرجوازي، وهو ما يُعطل تلك المرحلة إلى أجل بعيد حتى تتحقق الشيوعية الكاملـة. أنظـر للمزيـد: د. محمـود سـعيد عمـران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، ط1 (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1999)ص ص 296- 298.

اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد يسوده حالة عدم الاستغلال الفردي. فعملية تغيير البيئـة التـي يعيش فيها الأفراد، ستؤول بالمحصلة إلى تغيير نفوس وعقول المجتمع، والى حـد قول أحد المفكـرين أننا إذا غيـرنا البيئة، فقد غيّرنا الإنسان[1].

إن تحرير الأفراد من استغلال الطبقة البرجوازية (الأقلية)، فإن هؤلاء الأفراد سيقبلون عـلى العمل من تلقاء أنفسهم والى أقصى درجة ممكنة من الوفرة في الإنتاج وزيادته بشكلٍ يكفـي لسـد حاجات الكل، وهكذا.. يكون من المستطاع إذا ما تحقق ذلك وفـق مبـدأ " الكـل طبقـاً لحاجتـه "، عندها ستتحقق الشيوعية الكاملة، على اعتبار أن هذا المفهوم ينطلق من باب أن وفرة الإنتاج يـتم توزيعه على كل فرد طبقاً لحاجاته، فلن تكـون هنالـك مشـكلة في الإنتـاج ولا في التوزيـع، وعنـدها يتحقق العدل والمسـاواة وبعـدها سـتزول الطبقـات كـون أن المجتمـع سيصـبح مجتمعـاً لا يعـرف الطبقات.

كما أن الشيوعية الكاملة تركز أساسـاً عـلى زوال مفهـوم الدولـة في المحصـلة، حـين يتحقـق التوزيع العادل للإنتاج في المجتمع البروليتاري، فضـلاً عـن زوال الحاجـة للطبقـات، فلـم يبقـى مـن ضرورة لوجود الدولة، وعلى حـد قـول أنكلـز " زوال حكومـة الأشـخاص ليحـل محلهـا مجـرد إدارة اقتصادية للأشياء [2]".

إن زوال الدولة في ظل الشيوعية الكاملة سـيؤول إلى تحـول النظـام الاشـتراكي الشـيوعي إلى نظام عالمي، لا يقتصر على مجتمع واحد، بل كل أنحاء مجتمعات الأرض ليحقق بعـدها مـا يُعـرف بالشيوعية العالمية.

فقد جاء التنظيم الاقتصادي للماركسية الشيوعية كدالة لبقية التنظـيمات الأخـرى، عـلى أن التنظيم السياسي يخضع أساساً للتنظيم الاقتصادي، وهو ما يخـالف الـديمقراطيات الغربيـة، حيـث يخضع النظام الاقتصادي للنظام السياسي للدولة.

---

[1] أنظر: المصدر السابق، ص 298.

[2] نقلاً عن: المصدر السابق، ص 299.

وعليـه جـاءت فكـرة بنـاء الحريـات والحقـوق مـن منظـور التنظـيم الاقتصـادي الاشـتراكي للمجتمـع، بعـد أن يـزول الاسـتغلال الطبقـي للصـالح العـام دون الحاجـة إلى نصـوص قانونيـة أو دستورية تحدد بها هذه الحريات وتلك الحقوق، وهو ما يمهد لزوال دور الدولة، فـيما إذا تحققـت مرحلة الشيوعية الكاملة، فلا يحتاج المجتمع عندها إلى دساتير قانونيـة تكفـل الحريـات والحقـوق كما يجري في المجتمعات الغربية.

**** الانتقادات الموجهة إلى المذهب الماركسي في الدولة الاشتراكية**

1- إن المذهب الماركسي لا يكفل الحريات الفردية على أسـاس نصـوص قانونيـة ودسـتورية، كما تحددها ديمقراطيات الدول في الغرب الرأسمالي، وإنما يُعزى إلى قيام تلك الحريات عـلى أسـاس إقامة مجتمع لا يعرف الأنظمة الرأسمالية، ولا يسود فيها استغلال الفرد للفـرد. إذ يحـدد المـذهب الماركسي مرحلتين لتحقيق ذلك، **أولهما**؛ قيام نظام حكـم بصـبغة دكتاتوريـة بروليتاريـة تقـوم عـلى أساس الأغلبية العمالية ضد الأقلية البرجوازية.

وهنا لا يميز ماركس في مذهبه هذا ما هـي طبيعـة ودور الدكتاتوريـة، فإمـا أن تكـون مفهومها واحد فهي تعني إهدار للحقوق والحريات العامة والفردية مهما كان شكل السـلطة الحاكمة، وهو من العيوب الجوهريـة للمـذهب المـاركسي، الـذي يمكـن أن يصـنف بالمـذهب الفوضوي.

وثانيهما ؛ إن طرحـه للشـيوعية الكاملـة لم يعـطِ موعـداً زمنيـاً لبلوغهـا لا مـن مستقبلٍ قريب ولا من بعيد، فحين جـاء الإتحـاد السـوفيتي بثورتـه البلشـفية، وبـاشر بأفكار المـذهب المـاركسي وطـوره بحسـبِ بيئـة التغيـير بعـد زوال الإقطـاع كمرحلـة تاريخية، لم ينتقل الإتحاد السوفيتي إلى مرحلة الشـيوعية الكاملـة حتـى تفككـه قبـل نهاية القرن العشرين، وهذا ما يطرح إشكالية سياسية كون أن المـذهب المـاركسي قـد ربط البيئة السياسية والاجتماعية بالبيئة الاقتصادية وجعل من تحقيق الحريـات أمـراً

مرتبطاً بظروف البيئة الاقتصادية الملائمة التي لا تعـرف الطبقـات ولا اسـتغلال رؤوس أمـوال ومـن دون تحديد زمن لهذا الترابط ومن ثم التحول. وفي الحقيقة لا يمكـن أبـداً اعتبـار أن ملائمـة البيئـة الاقتصادية وحدها الضمان الوحيد الذي يكفل ضمان تلك الحريات.

ويستنتج من ذلـك أن مـذهب مـاركس قـائم أساسـاً عـلى إهـدار الحريـات والحقـوق العامـة لا كفالتها من خلال تبنيه مبدأ تفويض السـلطات لا فصـلها. ولا شـك في ذلـك مـن أن تفويض السلطة قائم على درجات هرمية سيؤول في المحصلة على تركيزها بجهة واحدة حصراً، من سماتها الاستبداد والقضاء على الحريات. كما أن الحرية الفكرية هي الأخرى غير مسـموح بها في النظم الماركسية، وكل ما هو مسموح به هو النقد الذاتي، على أن لا يمس ذلـك بجـوهر الأحكام الأساسية للمذهب الماركسي، وكأنها ثوابت لا تقبل المناقشة، وهذا في حـد ذاتـه هـدم لحرية الفكر ونقد الآخر.

2- مبدأ المادية التاريخية: إذ يخضع ماركس جميـع مظـاهر الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة والفكرية للجوانب الاقتصادية إذ أن النظم الاقتصادية هـي مـن تقـوم بجميـع التنظـيمات وأوجـه الحياة في الدولة. وهذا يخضع إلى نقد كبير حول مسألة تشابه العوامل الاقتصادية بـين المجتمعـات مع اختلاف في النظم الاجتماعية والسياسية. فما يسود في مجتمع ما مـن نظـام اجتماعـي وسـياسي يختلف عما يسود في مجتمع آخر.

فلو أسلمنا بأن جميع مظاهر الحياة تخضع للجوانب الوظيفية وكما يراها ماركس، فأن ذلك يعني تحقق حالة التماثل في النظم الاجتماعية والسياسية في جميع البلاد التي تمـر بمرحلـة واحـدة من التطور الاقتصادي، وهذا أمر مـحال وغير واقعي.

فهناك الكثير من مظاهر الحياة المختلفة والتي لا يعود تـاريخ أحـداثها إلى عامـل واحـد فقـط، إذ أن العوامـل الدينيـة قـد تكـون سـبباً في تقسـيم الـبلاد التـي يسـيطر

عليها الطابع الثيوقراطي، حين يُعد رجال الدين هم الطبقة العليا كما كان سائداً في العصر الأوربي الوسيط، أو في مصر الفرعونية، فالفرعون يُعد الإله ويأتي من بعده الكهنة ومن ثم عامة الشعب.

وفي الدولة الفرنسية بعد الثورة، كان قد سُن البرلمان قانوناً منح على أثره إمتيازات لطبقة النبلاء ورجال الكنيسة دون أن يكون معياره اقتصادياً أو مادياً....

ولعل من أبرز ما يمكن نقده في هذا الجانب، هو إخضاع ماركس للفكر على أنه مظهر من مظاهر الحياة المادية وهذا لا يمكن أن يكون، إذ أن وسائل الإنتاج هي أصلاً تخضع لقوى الفكر لا العكس. فالإنتاج والفن الإنتاجي يعتمد على الابتكار ونتاج الفكر المبدع، وليس العوامل المادية كما يُفسرها المذهب الماركسي.

3- المذهب الماركسي يتضمن الفلسفة الخيالية. إذ يتطرق ماركس إلى مسألة زوال الدولة بعد أن تبلغ مرحلة الشيوعية الكاملة، حين تتحول إلى مجرد أداة لإدارة وظيفية للأشياء. وفي حالة زوال المجتمع يصبح المجتمع محكوماً بنظام شيوعي، وهو ما يعده ماركس نظام عالمي يتم تطبيقه على العالم أجمع، ويمثل هذا النظام نهاية مرحلة التطور في العالم. وهذا هو في حد ذاته من وحي الخيال، كون أن ماركس لم يحدد كيفية الوصول إلى هذه المرحلة ولا زمن تحقيقها.

كما أن فلسفة ماركس بزوال الدولة، تعني أن كل مجتمع سوف يتحتم عليه أن يعيش في فوضى، إذ كيف يمكن لمجتمع منظم أن يستغني عن سلطة تنظيم شؤونه الداخلية والخارجية، وأن قوله في الشيوعية هي نهاية التطور يُعد أيضاً خيال مطلق وافتراض غير منطقي، على اعتبار أن التطور لا يتحدد بزمن ولا بمرحلة محددة، فالعالم ديناميكي وكل شيء يتغير ويتطور.

4- صراع الأغلبية والأقلية في المجتمع الرأسمالي. فالمذهب الماركسي يركز على الصراع الطبقي القائم بين طبقتين البرجوازية (الأقلية من أصحاب رؤوس الأموال) والعمالية (الأغلبية المُستغلة)، ويرى أن هذا الصراع سينتهي إلى انتصار العمال على أصحاب رؤوس الأموال. وفي مجملِ تحليل ماركس لاسيما في

نظرية فائض القيمة، قد أوضح أسباب الصراع الطبقي دون أن يُعطي نتائج وحلول يمكـن أن يضـع حداً له، في حين استطاع النظام الرأسمالي أن يحلل هـذه الأفكـار الماركسـية ويُعـالج أخطائـه، الأمـر الذي جعل من الرأسمالية امتدادا تاريخيا قد تجاوز مفهوم الحتمية التاريخية وكما فسرها مـاركس كنهاية للنظام الرأسمالي.

وفي المرحلة الراهنة يُلاحظ معظم الدول التي تبنت الفكـر الرأسـمالي، قـد أعطـت الحقـوق المدنية والاجتماعية للطبقة العاملة، وقد ساعد ذلـك بشـكلٍ كبـير عـلى تخفيـف حـدة الصراع بـين الطبقتين، بل عمل النظام الرأسمالي على حماية الطبقة العاملة من الاستغلال مـن خـلال الحـد مـن ثـراء طبقـة أصـحاب رؤوس الأمـوال، بفعـل السياسـة الضريبيـة، وهـو مـا قلـل الفجـوة والتفـاوت الاجتماعي والاقتصادي بينهما.

كما أن ماركس أنكر وجود طبقة هامة في المجتمع بتصنيفه هذا، حين جهل الطبقة الوسطى التي تشكل مساحة كبيرة لكثير من المجتمعات الآهلة بالسكان، إذ تمتلك هذه الطبقة مقومات من القدرة الاقتصادية والمعيشية كالزراعة والموارد الطبيعية ما يجعلها تحقق عامل الاكتفاء.

وكثير من النظم السياسية اليوم يحاول التعويل على هـذه الطبقـة الاجتماعيـة لأهميتهـا في قياس المتوسط العام لمستوى الـدخول Per Capita Income، فضـلاً عـن أهميتهـا في تعزيـز القطـاع العام بعنصر العمل والكوادر الوظيفية وبكل تخصصاتها الاقتصادية على نطاق الدولة والمجتمع.

5- التركيز على مسألة إلغاء الملكية الخاصة، ومن خلال جعل الملكية العامـة للدولـة حصراً، وهو ما يتنافى مع الطبيعة الإنسانية، كون أن الإنسان يميل أساسا إلى امتلاك ثمرة جهـده سـواء كـان فرد أم مجتمع.

المبحث الثاني

توصيف النظرية الاشتراكية للدولة الحديثة - مدارس الفكر الاشتراكي - تقييم المدارس الاشتراكية

يمكن أن توصف الاشتراكية، على أنها نظرية وحركة تهدف نحو تنظيم المجتمع في إطار تضامني ومصلحي من خلال مبدأ الملكية العامة والسيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج والتبادل. ويذهب "مورس " في تحليله للاشتراكية الحديثة، على أنها تمتلك جميع الصناعات الثقيلة والأراضي الزراعية بشكلٍ جماعي وفق خطة اقتصادية وطنية شاملة، تهدف إلى الصالح العام بدلاً من المصلحة الخاصة [1].

فالنظرية الاشتراكية وفق الأسس الاقتصادية والسياسية قد تأسست كمبررات وحجج لدحض شرور الرأسمالية الكلاسيكية حينذاك، فكون أن الرأسمالية قد شرعت بقوانين أجازت قيام المشاريع الخاصة على أساس المذهب الفردي الحر وتحت مظلة الدولة الحارسة التي تسن القوانين والتشريعات وتهيئة كل مستلزمات البناء الاقتصادي الرأسمالي ومن خلال فتح أبواب المؤسسات الإقراضية الخاصة على مصراعيها لتجهيز المستثمرين برؤوس الأموال الدافعة نحو امتلاك وسائل الإنتاج، وتحقيق الأرباح والمكتسبات غير المحدودة كحوافز للأفراد الأقلية من أصحاب المصالح الخاصة على حساب الأغلبية من الطبقة العمالية، وهو ما أحدث شرخاً كبيراً ما بين هذه التجربة الليبرالية الفردية وبين منظري الفلسفة الاشتراكية المناهضة لها، وكحالة متناقضة لما جرت عليه معايير الأمور في المجتمع الأوربي حينذاك.

---

[1] إذ يؤكد مورس في تحليله على ضرورة التخطيط المركزي كمطلب اشتراكي ثابت. للمزيد أنظر:
Morise , An Essay out of Modern Socialist ,1952,p9

لقد رفعت الاشتراكية شعار التغيير الجذري رداً على العيوب والمساوىء التي أفرزتها الرأسمالية التقليدية، وما أعقبتها من شرور للاحتكارات وفق المنطق الرأسمالي المالي لصالح المنطق الإقليمي للقوة الإمبريالية.

إن التجربة الاشتراكية أظهرت أفكارها كنقيض للفكر الرأسمالي وبناءاً على جملة من العيوب التي اكتنفت أدوات هذا النظام منها:

أ-التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، فضلاً عن عدم تساوي الفرص في العمل والحصول على الدخل.

ب- عدم الاستقرار الاجتماعي الناجم عن استغلال العامل بجهده مقابل الأجور الوضيعة، وكما يقول (كول) " أن العامل يسلب جهده إلى درجة أن الفرد يباع ويشترى " [1].

جـ- إن نظام الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي يُبنى على أساس القدرة على الدفع للنقود وليس إلى الحاجات الضرورية والحقيقية للمجتمع.. أي أن الإنتاج لمن يدفع وليس لتلبية متطلبات الحاجة للأفراد.

د- إن الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي تُعد من منظور الدولة الاشتراكية الحديثة سبب رئيس في انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي، إذ ينجم عن هذه الملكية استخدام سيء لوسائل الإنتاج بدافع الرغبة في تحقيق الربح الخاص، وهو ما يؤدي إلى نزعة السيطرة الطبقية لأصحاب المصالح ورؤوس الأموال وفي إطار بيروقراطي لا يستجيب لمصالح الأغلبية من المجتمع.

---

[1] ويرى كول أن الأجور في النظام الرأسمالي تدفع فقط عندما يحقق رأس المال المستثمر الربح على حساب جهود الآلاف من العاملين، وهو ما يخلق حالة من الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع ز فالعامل بات عبداً للأجر. للمزيد أنظر:
G.D.H. Cole , Self Government Industry, 1952, pp 78-79.

كما ويرى الاشتراكيون إن ذلك سيسفر عنه انفصال طبقي يتطلب التغيير الجذري لهذا النظام من خلال المطلب الاشتراكي الذي يؤمن بتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة تديرها الأغلبية الممثلة بالطبقة العمالية الكادحة [1].

فعلى الرغم من اتفاق الاشتراكيون على هذه العيوب في النظام الرأسمالي وضرورة تغييرها، إلا أنهم لا يتفقون على نمط وطبيعة المجتمع الذي يرغبون في تحقيقه أو مدى الطريقة التي يتم من خلالها بلوغ الفكر الاشتراكي الشيوعي.

فهناك مدرستان من الفكر الاشتراكي وهما المدرسة الثورية والمدرسة التطورية.

فالمدرسة الأولى أي الثورية ومن أصحابها الشيوعيون السنديكاليون ممن تمسكوا بالرأي القائل " أن الثورة أو العمل المباشر هو الطريق المؤثر والوحيد نحو تحقيق مجتمع اشتراكي جديد " [2].

وأما المدرسة الثانية " الداعون إلى إشاعة الملكية " [3] و" الاشتراكيون الفابيون " [4] أو الفابية ممن يعتقدون بأن التطور الدستوري السلمي ليس ممكناً فقط، بل ذا شأن كبير من حيث التأثير في المجتمع الاشتراكي.

---

(1) I bid , p.78.

[2] يُعد السنديكاليون Syndicalists من إتحاد تجارة ثوري برزت في أواخر القرن 19 وقد دعوا إلى إزالة الدولة ليحل محلها نوع من الحكم العمالي الفدرالي الصناعي الحر (غير المرتبط).

[3] الداعون إلى إشاعة الملكية Collectivists وهو من أصحاب مبدأ سياسي يهدف إلى السيطرة الاجتماعية والاقتصادية المركزية لجميع وسائل الإنتاج.

[4] الاشتراكيون الفابيون Guild Socialists وقد نشأت هذه المدرسة في القرن 20 بإنكلترا، إذ تؤكد هذه المدرسة على عدم مركزية الصناعة والخدمات وتدعوا إلى ضرورة وضع الصناعة تحت مراقبة نقابات عمالية مستقلة. للمزيد حول (2)، (3)، (4) أرجع إلى: أبو دوريا، المدخل العلوم السياسية، المصدر السابق، ص ص 49 – 50.

الأول: نماذج من مدارس الفكر للمدرسة الاشتراكية الحديثة

يمكن التطرق إلى بعض النماذج الرئيسة من مدارس الفكر الاشتراكي الحديث والتمييز بينها من خلال أوجه التشابه والاختلاف المنهجي في المواقف الفكرية ونمط تبني الأساليب الجوهرية لتلك المناهج ضمن التغيير ضمن في البناء الاشتراكي الحديث واستنادا إلى دعاة ومنظري هذه المدرسة أو تلك. ومن هذه النماذج هي:

1- الشيوعية **Communism**

حين تشكلت الجمعية الاشتراكية عام 1864 والتي سميت حينذاك " الجمعية الدولية "، كانت هذه الجمعية هي المسيطر على حركة المنظرين الاشتراكيين، وعلى رأسهم " كار ل ماركس"، "وفرد ريك أنكلز"، ولعل من أبرز ما كتبه ماركس في إطار هذه الجمعية هو الإعلان الشيوعي عام 1848 بالتعاون مع أنكلز، كما ويُعد الاقتصاد السياسي عام 1859 ورأس المال عام 1867-1894 من الإعمال المهمة في دحض أفكار الرأسمالية ولعل في الكتاب الأخير، قد برزت فيه أفكار أنكلز الشيوعية ومنذ وفاة ماركس عام 1887.

فقد طوّر ماركس وأنكلز النظرية الاشتراكية نحو المفهوم الشيوعي الطبقي، وكما تضمنها الإعلان الشيوعي ومن خلال طرحها المبادئ الأساسية التالية [1]:

أ- **التغيير المادي للتاريخ** وعلى أساس أن الشيوعية هي العقيدة في تبني أسلوب الإنتاج بالحياة المادية، وتؤمن بأن الوجود المادي هو من يقرر الصفة الاجتماعية والسياسية وطرائق الحياة الروحية.

ب- **حرب الطبقات** من خلال الصراع الفكري المادي ما بين طبقة أصحاب المصالح البرجوازية وطبقة العبيد التي تطورت فيما بعد إلى طبقة العمال أو عبيد

[1] أنظر المصدر السابق، ص ص 50 – 52.

الأجر، وهو الأساس الذي بنيت عليها النظرية الطبقية لماركس وعبر التناقض ما بين سطوة الأقلية الرأسمالية واستغلال الأغلبية من العمال.

حـ- نظرية فائض القيمة فقد بُنيت على أساس سيطرة الرأسمالية على وسائل الإنتاج، ومن ثم استغلال فائض الجهد المحقق من العمل الذي بذله العامل كساعات إضافية لا يقابلها أجر، بل يذهب كأرباح للرأسمالي. وينشأ عن فائض القيمة تلك الطاقة الإضافية التي يبذلها العمال وهي أعلى من تكاليف الأدوات والمواد الخام، وكلفة الموجودات (أصول العملية الإنتاجية). وهو ما ينتج عنه استغلال لهذه الطبقة الكادحة لصالح الطبقة البرجوازية، وهم أصحاب الملكية الخاصة.

د- الثورة الاجتماعية ومن منطلق الانقلاب الجذري على الواقع الرأسمالي وفي إطار ما يُعرف بالحتمية التاريخية والناجم عن مرحلة تطور الرأسمالية والذي يأخذ شكل تركيز لرأس المال بأيدي الأقلية، إذ يقابله نهوض جماهيري عمالي انسجاما مع حالة المناهضة للعلاقات الطبقية غير المتوازنة والت تقودها الرأسمالية وهو ما نجم عنها حالة الاستغلال الذي أسفر عن المطالبة بانتزاع ملكيتهم الخاصة من وسائل الإنتاج وتحويلها إلى الملكية العامة.

هـ دكتاتورية البروليتاريا وكما مر سلفاً، إذ يضاف إلى ذلك وفي إطار الشيوعية الحديثة وما قاله "ترو تسكي" أن هذه الدكتاتورية تسمى بـ"الرعب الأحمر"، وهو سلاح نافع ضد طبقة محكومة بالدمار ولا ترغب أن تزول، ويشبهها بالحيوان الذي يهاجم ليدافع عن نفسه دون أن يُدرك أن جلده مطلوب لمتحف العينات (النماذج)[1].

---

[1] نقلاً عن: أبو دوريا، المدر السابق، ص 55.

وخلاصة ما تؤول إليه هذه الدكتاتورية، هو مصادرة رأس المال الخاص، وتنظيم العمل الجماعي، وجعل عملية التمويل والقروض والاستثمارات بأنواعها مركزية ضمن البناء الاشتراكي للدولة، وكمرحلة أخيرة قبل الشروع بمرحلة الشيوعية الكاملة.

وـ النهاية، أي نهاية الدولة، حين تبلغ مرحلة الشيوعية الكاملة، بعد أن تتحطم قيود الرأسمالية كلياً وتصبح عندها الدولة غير ضرورية، إذ سوف لا يكون هناك أي رأسمالي يخضع لحماية الدولة. فلا حاجة عندئذ للدولة، وسوف ينظم الإنتاج من جديد على أساس حرية ومساواة جمعيات المنتجين (الجمعيات الاشتراكية أو الدولية)، كما يُعرفها أنكلز، ولتصبح بديل الدولة مجرد إدارات تنظم عمل الماكينة وبشكلٍ انسيابي.

زـ المجتمع الجديد إن المجتمع الشيوعي الجديد حينئذ يكون منظماً وفق المبدأ القائل " منكلٍ حسب قابليته إلى كل بحسب حاجته " أي أن كلما الشخص يساهم في رخاء المجتمع بعمله، كلما أمكن ذلك سبيلاً ن وسوف يأخذ منه ما يحتاج إليه.

2- الاشتراكية البرلمانية Collectivism

وتعني بالسيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج. إذ أن إتحادان العمل الاشتراكي تتفق مع الشيوعية، لكونهما ثورتين تشيران إلى العمل المباشر في التغيير الجذري وصولاً إلى الاشتراكية، وترفض كلاً منهما العمل غير المباشر لبلوغ ذات الأهداف.

إن الإشتراكية البرلمانية تعتقد بالطريقة الديمقراطية، لإنجاز الهدف الاشتراكي. وتعرف ؛ بأنها النظرية السياسية التي تهدف إلى ضمان توزيع أفضل للثروة مما هو سائد الآن في ظل الرأسمالية، وذلك من خلال عمل السلطة الديمقراطية المركزية.

وأن من ابرز أمثلة على هذا النوع من الاشتراكيات هي المدرسة الاشتراكية المثالية الإنكليزية المعروفة بالاشتراكية الفابية *.

إن الفابيين ينظروا إلى هذا التنظيم السياسي والاجتماعي، على أنه الحرية السياسية مع عدم الضمان للجاني الاقتصادي، كون أن الأقلية هم ممن يحصلون على الراحة على حساب معاناة الأغلبية (أي أن الفقر يتجذّر بالكثرة من المجتمع). ويهدف الفابيون إلى بناء المجتمع في ظل توفير فرصة المساواة بعد زوال سلطة المجتمع الاقتصادية والطبقية من خلال الملكية الجماعية والسيطرة الاقتصادية الديمقراطية على مصادر الثروة.

إن الصفة التي تميز الفابيون عن غيرهم من التنظيمات الاشتراكية، هو إلزام الجميع في التثقف بأفكار الاشتراكية ومن ثم السعي في الدخول إلى البرلمان لتطبيق هذه الأفكار، فضلاً عن واجب أعضاء هذا التنظيم في حث الرأي العام وتحفيز السلطة التشريعية والإدارية لتبني الأطر الاشتراكية كهدف منشود للمجتمع.

كما أن الاشتراكية البرلمانية تطرح حلول في تحقيق الأهداف الاشتراكية منها؛ البدأ بحد أدني للعمل، توفير الراحة وتحسين الأجور، الضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرض، إدارة ذاتية في الصناعة، وجوب الثقافة كضمان لتقدم المجتمع، ويؤكد هذا التنظيم على مبدأ الضريبة التصاعدية وخاصة ضريبة الإرث (الميراث) وتشغيل المداخيل، مع رفع مستوى دخل الطبقات الغير قادرة على حصول مستوى ثابت من الكسب. ومن طروحاتها فرض الملكية العامة لتحقيق المنافع العامة، على أن يتم احتكار الموارد الطبيعية أولاً، ثم تأميمها وتأميم الأرض وجميع أشكال رأس المال الصناعي، من خلال ما يُعرف برأسمالية الدولة (الانتقال التدريجي إلى الاشتراكية من خلال التأميم الجزئي للقطاعات الاقتصادية وعلى أن

* أُنشأت الجمعية الفابية في كانون الثاني من عام 1884 وضمت من بين أعضائها العديد من النساء والرجال المميزّين أمثال برناردشو، وسدني وببترك ويب، وكرا هام والاس، وهـح. ويلسن. أرجع إلى: أبو دوريا، المصدر السابق، ص 57.

يكون هناك إدارة كاملة من قبل المجتمع الصناعي لجميع الصناعات المؤممة مع تعويض الأفراد الذين تنتزع ملكيتهم في حالة ضرورات التحول المباشر).

وخلاصة ذلك أن عقيدة هذا التنظيم يؤمن بأن الدولة الديمقراطية هي الأداة التي يُنجز من خلالها التحول الاجتماعي، كما وتبقى هذه الديمقراطية أساس للمجتمع الاشتراكي وتنوب عنه في امتلاك راس المال وتنظيم الإنتاج والتوزيع. وهذا يعني أن الفابية تؤمن بضرورة اعتماد الاشتراكية كخطوة ثانية بعد تحقيق المسار الديمقراطي للدولة والمجتمع.

ومن خلال ما تم التطرق له حول ماهية الشيوعية والاشتراكية البرلمانية، يمكن أن نميز بينهما، على أن الشيوعية هي ذا طبيعة ثورية وطبقية، في حين أن الاشتراكية البرلمانية تطورية يستطيع مواطنو الدولة من خلالها إذا ما استخدموا السلطة السياسية أن يحصلوا وبشكلٍ مناسب على إنجازات يتحقق بها العديد من أهداف المجتمع الاشتراكي في أجواء من السعادة والرفاه. وبينما تستخدم الشيوعية الصفة الدكتاتورية للتحول، تقوم الاشتراكية البرلمانية بالوسائل الديمقراطية للتحول. كما أن الشيوعية تفترض أن الدولة ستختفي في النهاية بعد بلوغها الشيوعية الكاملة، في حين أن الاشتراكية البرلمانية تعتقد بان الدولة يبقى لها مهام وإنجازات إضافية لاحقاً.

3- الإتحاد الاشتراكي Guild Socialism

مثلما أن الإتحاد البرلماني يهدف إلى تحقيق الأهداف الاشتراكية ضمن المسار الديمقراطي للدولة بعد زوال بيروقراطية السلطة الرأسمالية، فإن الإتحاد الاشتراكي [*] هو الآخر يهدف إلى تحقيق الاشتراكية باتخاذ الإتحاد قاعدة له. والإتحاد هنا هو إتحاد تجاري يتضمن العمال الصناعيين وبضمنهم الماهرين

---

[*] أشتهر هذا التنظيم كنظرية سياسية من قبل بعض الكتاب الإنكليز ومن أبرزهم س. ج. هو بسن ود. د. هـ كول. ارجع إلى: أبو دوريا، مصدر سابق، ص 59.

والكتبة والفنيين وغير الماهرين والإداريين الذين هم مستثنين من عضوية إتحاد التجارة، ويُعد دورهم لإغراض التنظيم لتحقيق حالات أفضل، فضلاً عن السيطرة الإدارية على مفاصل الصناعة.

إن إتحادات التجارة تُعد المفتاح إلى العمل وفي جانبين، **أولهما** ؛أن تصبح إتحادات اليوم هي الطريق لإتحادات المستقبل، **وثانيهما** ؛ أن التنظيمات التي تتم عن طريق هذه الإتحادات سيتم عن طريقها أيضا التحولات الحقيقية نحو الاشتراكية[1].

إن اتحاد الاشتراكيين يركز كما هو الحال بالنسبة للاشتراكيين الآخرين، على شروط التنظيم الاجتماعي كالفقر وعدم المساواة، وعدم الضمان ن وانخفاض أجور العاملين والمستويات المعيشية، وهم بذلك يؤكدون على جانبين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي. فمن وجهة النظر السياسية، هم يعتقدون أي (الإتحاد الاشتراكي) من الخطأ أن يمارس أي برلمان منتخب من دوائر انتخابية إقليمية سلطة تشريع القوانين، كون أن أي شخص لا يستطيع أن يمثل شخص أخر يختلف عنه من حيث التخصص الوظيفي. فالزراعي مثلاً يمكن أن يمثل كل الزراعيين كونهم من اختصاصه، وهكذا...

فالدولة تُعد واحدة من الجمعيات القائمة والتي يمكنها أن تمارس سلطة ما في حقل محدد فقط، وبخاصة الناحية السياسية وهذه يجب ألا تتصل مع أعمال أخرى والتي يمكنها أن تترك إلى تنظيمات، أو هيئات علمية متخصصة.

فمن وجهة النظر الاقتصادية يبقى هناك عيب كبير في هذا التنظيم، لاسيما نظام الأجور، فعامل الأجر تحت الظروف الراهنة لا بد أن يتنازل عن كل سيطرته وكفاءته في تنظيم الإنتاج، وعن جميع ادعاءاته في الحصول على ثمن جهده الحقيقي مقابل أن يحصل على أجره فعلاً.

[1] أنظر: جود، النظرية السياسية الحديثة، مصدر سابق، 84.

في ظل الاتحاد الاشتراكي تصبح كثير من الجوانب لا تتفق مع الحرية الاقتصادية لعامل الأجر والذي تتطلب الصناعة أن تدار من قبله وجميع العمال الذين هم من يدير العمل بوجهتيه اليدوية والعقلية.

وهكذا... تبدو أن تركيبة الاتحاد الاشتراكي تتفق مع نوع من الأنواع التالية[1]:

1- إما أن يكون هناك إتحاد لكل صناعة، وتدار من قبل الإتحاد نيابة عن المجتمع (أي يسلك سلوك جمعية برلمانية).

2- من خلال تعاون مجالس المستهلكين مع هيئات المنجين لكي تقرر الكلفة والأسعار.

3- أن ينظر البرلمان (وبحسب رأي بعض السلطات) إلى قضايا عامة، كالدفاع والضريبة. وهذه النقطة تتخللها بعض الخلاف في الرأي، إذ يقترح بعض المفكرين إيجاد هيئة تمثل الجمعيات العاملة الرئيسة لتنظيم مثل هذه المسائل.

4- أن يكون هناك هيئات إقليمية ومحلية تهتم بأمر مسائل ذا اهتمام عام في الإقليم.

إن الطريقة التي تطرح من إتحاد الاشتراكيين، هي مزيج جزئي مكوّن من طريقة الاشتراكين البرلمانيين السياسية وطريقة السنديكاليين (إتحاد العمال) الاقتصادية.

إن الإتحاد الاشتراكي كنظرية سياسية، ترتكز على هذا النهج الفكري المزيج من الجوانب الفلسفية المثالية والمادية، إلا أنها تؤكد على رغبة مشاركة المنتجين أنفسهم في إدارة الصناعة، ومهما يكن هذا النهج الاشتراكي يخلو من العيوب والمآخذ منها:

---

[1] أبو دوريا، المصدر السابق، ص ص 60-61.

أ- إنها نظرية تحتاج إلى الكثير من الطبيعة الإنسانية (الجانب الاجتماعي) والتي لا تركز عليها ضمن طروحاتها في النهج الاشتراكي.

ب- إن التمثيل المهني الذي تؤكد عليه هذه النظرية يقترفها بعض المعارضة التي تقلل من وحدة وقيمة المجتمع الاشتراكي، في حين أن التمثيل الإقليمي رغم عيوبه في تجاوز خصوصيات المهنة الوظيفية والاجتماعية ن يُعد تعبيراً عن المصلحة العامة.

جـ- قد يكون هذا الإتحاد تنظير غير فاعل من الناحية العملية، لما يضم من جمعيات معقدة وأخرى مشتركة لا توحي إلا إلى أصحابها الصناعيين.

الثاني: تقييم المدارس الاشتراكية

يمكن تقييم آراء هذه المدارس من خلال سؤال يطرح نفسه وهو هل أن الاشتراكية عملية ؟ وهل أنها مرغوب فيها ؟ والى أي مدى يحتمل زوال جميع عيوب التنظيم الاجتماعي الموجود فيها ؟

فعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنفها الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة وبوضوح، إلا أن الاشتراكية كنظرية لا تزال تمثل مساحة واسعة من الفكر السياسي والاقتصادي، ليس في أدوات نظم سياسية قد تبنت مثل هذا الإطار، بل أن التجربة الكبيرة التي مرت بها يمكن أن تبنى عليها مقياس ذلك التقييم، وعلى أنها (أي النظرية الاشتراكية)ليس فقط غير كاملة ولكن حساباتها لا ترتقي إلى مستوى الدقة في التنبؤات لكثير من الظواهر والأزمات التي افترشت البناء المادي للمجتمعات البشرية، وهو ما يجعلها قاعدة نتاج واستنتاج صحيحة. كما أن هناك اتفاق عام، على أن الاشتراكية تبقى قوية في قيمتها الانتقادية وإظهار العيوب التي تكتنف كثير من الإيديولوجيات ذات التركيبية الفكرية المتناقضة معها، وبخاصة تلك المفاصل من الطروحات النظرية الرأسمالية وشرور مكتسبه من المجتمع الرأسمالي

في عدم المساواة، والقصر، وعدم الضمان الاجتماعي. كما أنها أكدت بوضوح أسس الحياة الاقتصادية الجيدة ((على أن المدنية تمثل كل شيء فوق مجرد وجود، فإن القاعدة لا يمكن أن تهمل)).

فعلى الرغم من استدلالها العلمي والجدلي تبقى النظرية الاشتراكية يكتنفها انتقادات لاذعة وقاسية منها:

1- إنها تسير (كما يراها منتقدوها) معاكسة لحقائق الطبيعة الإنسانية. فالإنسان يخرج بحياة أفضل وبمجهود كبير، لأنه يعرف أنه هو وعائلته الذين يتمتعون بثمرة هذا الجهد، إلا أن هذا الحماس مشكوك فيه وسرعان ما ينهار على الواقع العملي، إذ لا ينعكس بالطريقة التي تراها فعلاً تلك النظرية.

2- إن الاشتراكية هي صورة أخرى للعبودية، إذ يصفها " سبنسر" (كل عضو في المجتمع كفرد سيكون عبداً للمجتمع ككل)[1]. فإذا ما أرادت الدولة أن تدير التجارة والصناعة بصورة مركزية، فمن واجبها أيضاً أن تحسب كل شيء دون استثناء أو حتى ترك مجال لانحرافات من الروتين والرشوة المتوقعة. فإن مثل هذه الحسابات يجب أن تقمع بعنف لا أن تخضع لرغبات وطموحات البعض ممن يتستر بدافع المصلحة.

3- كما ينتقد أصحاب الفكر الرأسمالي أداء الاشتراكية لاسيما في تقصيرها حول تنظيم الإنتاج في ظل مركزية السلطة، وهو الأمر الذي يغيب عن أدائها آلية العرض والطلب، كي تفي بمتطلبات المجتمع المتنوعة وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

4- يمكن أن تكون إدارة الدولة غير فاعلة، أو أقل كفاءة في الإدارة الخاصة، وهذا أمر قد يكون غير مقبول لدى البعض من المتطرفين الاقتصاديين والأكاديميين. فمن هؤلاء البروفسور "بيغو" الذي يرفض هذه الحجة في

[1] نقلاً عن: أبو دوريا، ص62.

قيمتها الظاهرة، على أن دافع المشكلة ليس كما هـو مطـروح أعـلاه، وإنمـا في التطبيـق العملي. إذ ليس جميع العمـل غـير مسَّر، بـل هنـاك بعـض المـؤشرات المسَّرة لاسـيما أن تقليل عدد الأعمال غير المسَّرة في المجتمع يمكن أن تسجل خدمة كبيرة، فضلاً عن وجود قوى الكبرياء الغنية الخفية، واللذة في العمل، والأفكار الرياضية.... الخ [1].

وهكذا... يمكن القول أن الاشتراكية كنظرية وكنظام ليست جامدة ن بل من الممكن أن تدار بكفاءة وفي ظل حرية الفرد عبر تطور التكنولوجيات الاشتراكية الجديدة، أو من خـلال المـزيج مـن الأدوات العامة والخاصة لتحقيق الغرض المنشود.

إن خلاصة ذلك هو أن نظرية الدولة لكي تكون اشتراكية حقيقية لا بد لها أن تؤمن بالحرية الفردية والحقوق العامة في آنٍ واحد، فالعلم الذي يجد مكاناً لواحد منهما فقط هو علم زائـف، إذ أن ما تحتاجه الرأسمالية أساساً وفي هذه الحالة هو رأسمالية محولة تندمج فيها المصالح العامة مع طموحات الملكية الخاصة.

(1) Pigou , Socialism Versus Capitalism ,p9-10.

الفصل الخامس

فلسفة الحكم والشكل

السياسي للدولة

The Philosophy of The Judge

and Political Forms to State

الفصل الخامس

فلسفة الحكم والشكل السياسي للدولة

المبحث الأول

الأسس النظرية لبناء سلطة الدولة

إن ما يميز السلطة السياسية في الدولة، هي في كونها قادرة على الحكم والإكراه والسيطرة والسيادة، بما أوتيت من قوة وقدرة، ويخضع الناس لها بحكم السيادة والقانون رغم إرادتهم، في حين تبقى السلطات الأخرى قائمة في المجتمع الغير السياسي كسلطة الكنيسة أو السلطات المدرسية والتعليمية والرياضية وغيرها حرة واختيارية، إذ لا يخضع الناس إليها إلا بإرادتهم.

إن سيادة السلطة السياسية ومن خلال فرض القانون، هو ما يميز أي مجتمع عن الآخر بغض النظر عن شكل الحكم وأنماط النظم السياسية الحاكمة، إذ لكل زمان ولكل دولة سلطة سياسية تتحدد في ضوئها العلاقة والصلة بين الحاكم والرعية، ومن هنا يمكن أن نميز بين شكل الحكم والنظام السياسي. فقد أشار في هذا الخصوص "أرسطو طاليس" في كتابه (السياسة) أن هناك ثلاثة أصناف من أشكال الحكم وهي الملكية والأوليغارشية (الأقلية) والديمقراطية. فالملكية هي حكم الفرد أو الأتوقراطي (سلطة الوراثة للعائلة المالكة)، والأوليغارشية تنحصر بأيدي القلة كالأرستقراطيين من الناس، والديمقراطية تعود إلى سيادة عامة الشعب كشريحة عظمى في المجتمع. ويُعد الشكل الأخير الأكثر قبولاً، كونه إما أن يكون شكلاً ديمقراطياً مباشراً أم نيابياً برلمانياً.

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي فإما نظام دستوري كما في النظام البرلماني المنتخب من قبل الجماهير أو ترشيح رئاسي أو مجلسي أو نظام دكتاتوري [1].

(1) G. Burdeau: Traite de Science Politique- Les regimes Politique Paris ,1952.

وقد تطورت النظم السياسية مع قيام الدولة القومية بعد تحررها من السلطة الثيوقراطيـة، لتصبح السلطات ملكية مطلقة، ثم تنتعش هذه السلطة في عصر النهضة الأوربية مـن خـلال فكـرة توحيد الدولة وتنمية الروح القومية لدى الأفراد بعد التطور الفكري الكبير الذي ساد في مرحلـة مـا بعد انهيار الإقطاع...

إن نظريات سياسية عدة قد ساهمت في تعزيز البناء السياسي في المجتمع الأوربي منـذ زوال حكم الإقطاع، ولعل حالة من التنظير في الحكم، كقيام أمـير يتمتـع بـالقوة والصـلابة لأمـراً ضروريـاً للسيطرة على ما آلت إليه الأوضاع من فساد ودمار وانقسام عرقي في عموم الأقاليم الإيطالية وهـو ما عبر عنها ميكـافيلي، في أن يكـون رجـل السـلطة رجـل حـرب وسياسـة ومكـر، فضـلاً عـن تمتعـه بأساليب الغدر والبطش دون التقيد بمبادئ الدين أو الفضائل الإنسانية أو العرف والتقاليد لمبررات عدم السماح لأيٍ كان من أن يقف في سبيل الحاكم ويفسد عليه قوته التـي تحكـم بزمـام السـلطة والقانون، فالغاية أذن تـبرر الوسيلة مهما كانت هذه الوسيلة لا ترتقي أو بعيدة عن أي صفة مـن الأخـلاق والفضيلة.

فعلى الرغم من أن ميكافيلي قد أقام حكم الأمير القوي عـلى الـنمط السـابق وهـو الملكيـة المطلقة، إلا أنه قد أشاد بالنظام الجمهوري أو الديمقراطي وفضلها على النظـام الملـكي رغـم تأييـده للحكم المطلق للأمير، ولعل من أسباب ميوله إلى النظام الجمهوري هي[1]:

1- أن النظام الجمهوري يقوم على الانتخاب الذي يتيح للأفراد أن يصلوا إلى الصفوف الأولى، عـلى خـلاف النظـام الملـكي الـذي لا يتـيح الظهـور للعنـاصر الكفـأة والصـالحة، إذ أن الوظائف الأساسية في السلطة مقصورة حصراً على حاشية الملك وأتباعه.

---

[1] انظر: د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سابق، ص ص 314-315

2- إن الجمهورية تقوم على أساس تقدير لقيمة الرجال ممن يشكلون النخبة السياسية والذين يرفعهم الشعب إلى القمة، بسبب مواهبه الشخصية وحنكته في الداء وهو على العكس من النظام الملكي الذي يقوم على الوراثة، مما قد يصل أميرا ضعيفاً أو فاسداً يكفي لهدم دعائم الدولة.

3- الجمهورية أكثر تطوراً من الملكية، التي تمتاز بالجمود وعدم التجديد، كون أنها تخشى التطور من أن ينال من حقوقها الموروثة ومصالحها الذاتية. ولذلك يرى ميكافيلي في الملكية استغلال طبقي واحتكار لوظائف المجتمع لصالح الأقلية المتنفذة في عرش المملكة، وهي بذلك تشكل عقبة في سبيل الشعوب وتقدمها.

إن ميكافيلي كان أكثر وضوحاً في تفسيره للدولة على أنها كيان عضوي ويحكمها قوانين خاصة تجد فيها تبريراتها في تحقيق نجاحها. وفي كتاب " الأمير" قدم ميكافيلي شرحاً مبرراً للأمير " لورانزو دي مد تشي " أمير فلورنسا، مبيناً أسباب ودواعي استخدامه لكل الوسائل الأخلاقية منها وغير الأخلاقية من أجل تحقيق هدفه وهو ترسيخ أسس الدولة الإيطالية الموحدة. ويقول في ذلك ((إن على السياسي الذي يتولى قيادة دولة أو مدنية أو شعب، آلا يتورع عن استخدام أدنى الوسائل وأحقرها في سبيل تنفيذ خططه وغاياته. فلماذا يتخوف الأمير أن يقال عنه ظالم أو مستبد، أو قاتل أو نذل، فكل ذلك لا قيمة له أمام إنجازه العظيم. فعليه أن يقرأ التاريخ، وأن يدرس أعمال الرجال البارزين، فيرى أسلوبهم في الحروب ويتفحص أسباب انتصاراتهم وهزائمهم ليقلدهم في هذه الانتصارات ويتجنب الأخطاء التي أدت إلى الهزائم)) [1].

لقد أشتهر منهج ميكافيلي كمنهج علمي في تأسيس الدولة وشكل من أشكال السيادة القانونية للدولة الحديثة، بغض النظر عما يتضمنه هذا المنهج من وسائل

---

[1] أنظر: نيقولا ميكافيلي، الأمير، المصدر السابق، ص ص 134-135.

لوصف سياسي انتهازي بارع وماكر، هدفه تحقيق الاستقرار، وهو ما أسهم بشكل كبير وضمن نظريته في ترسيخ أركان الجمهورية وفي تأثيرها الفاعل على الفكر الإنكلو سكسوني في القرنين السابع والثامن عشر.

لقد ركز الفكر الميكافيلي في بناء أي شكل من أشكال الدولة على وسائل القوة والدفاع عن سيادة الدولة. فالدولة الحديثة وكما يراها هي دولة قوية بجيشها الذي يجب أن يكون بحكم الولاء لها من المتطوعين بدلاً من المرتزقة، وكذلك بمؤسساتها وبقوانينها وإيديولوجيتها السياسية التي تتقاطع مع الإيديولوجية الثيوقراطية والهيمنة البابوية (كما كان سائداً في العصر الوسيط). ويقول ميكافيلي (لقد تخيل البعض أمارات وجمهوريات لم تشاهد إطلاقاً ولم يعرف أنها حقيقية. إلا أنه هنالك بعداً شاسعاً بين ما يتمنى أن يعيشه المرأ وبين ما ينبغي له أن يعيشه فعلا، ومع ذلك فمن اجل تأسيس جمهورية وصيانة دولة قوية، ومن أجل حكم وتنظيم جيش وقيادة حرب، ونشر العدل وتوسيع إمبراطورية، لا نجد أميراً ولا جمهورية ولا مواطناً أو قائداً يلجأ إلى أمثلة لعصور سابقة بسبب الضعف والكسل والنقص بالمعرفة)[1].

وهكذا تنطلق مفاهيم الدولة الحديثة من مضامين أشكالها السياسية لترتقي إلى مستوى البناء والمدنية بكل معانيها السامية خدمة لمصالح الشعوب. وكيفما تعددت أشكال وأنماط الحكم فإن الجوهر الأساس في بناء الدولة يرتبط بالهدف الغائي نحو تحقيق سمة السيادة وبسط القانون وترسيخ قوة الدفاع عن أمنها القومي وبكل السبل المتاحة كدولة فاعلة في محيطها الإقليمي وبيئتها السياسية الدولية

[1] المصدر السابق، ص139.

الأول: النظرية البنائية والمنظور القيمي للدولة الحديثة

تُعد النظرية البنائية The constitutionalism Theory في الدولة وهي نتاج أفكار القرن الثامن عشر والأساس في الطروحات القيمية للبناء السياسي للدولة. فعلى الرغم من أن الكثير من عناصر النظرية قد طرحت ضمن العصور الوسطى آبان حكم (السلطة الثيوقراطية)، إلا أن هنالك من الوسائل التي تنتمي إلى الفكر البنائي قد ساهمت في المرحلة التي سبقت الحكم المطلق بعدة قرون، وهذا لا يمنع من أن نظرية الحكم المطلق كانت الأساس الواقعي والأرضية السياسية نحو تطوير النظرية البنائية فيما بعد أو ما يُعرف (بنظرية مبادئ الحكم الدستوري).

إن الخاصية الرئيسة للنظرية البنائية، هو أنها نظرية تقوم بالمقام الأول على أساس التقييد (Limitation) كما حدث في نظرية الحكم المطلق، حين أصبحت للقيود الدستورية مجال واسع، اخذ يُنظر إليها عن أنها قيوداً على الدولة، في حين أن "البنائية" هي شيء ملحق بالدولة التي هي كيان شرعي في مزيد من القوة والسلطة والسيطرة أو التقييد [1] وأن مثل هذه المناقشة قد أعطيت مصداقية من خلال المجادلات لتقييد نطاق تصرف الملكيات في القرنين السادس والسابع عشر، رغم أن هذا الانطباع غير صحيح، فالدستور ليس إضافة إلى كيان الدولة وإنما هو جزء لا يتجزأ من نظرية ما في بناء الدولة [2] وأن التقييدات هي أساساً جزء من النظرية البنائية وخاصية من خواصها وليست مستقلة.

إن من الادعاءات التي تجعل من القيود جزء من النظرية البنائية، هو أن الدستور يُنظر إليه على أنه سابق للدولة (كما في القوانين القديمة والوثائق غير المكتوبة) وهو ما يُعطي مؤشر من أن القيود مستقلة عن الدولة، كون أنها جاءت

[1] أرجع إلى: أندروفنسنت، نظرية الدولة / مصدر سبق ذكره، ص 112.

[2] إن المؤلف أندرو فنسنت في كتابه نظرية الدولة يدعم في تحليله للنظرية البنائية من اعتبار الدستور جزء منها في كيان الدولة وليس مستقلاً، وهو بهذا المعنى يفترض أن التقييدات أو القيود مظللة.

ملحقة كوسائل بنائية بكيان الدولة لغرض معالجة قضايا قانونية وأخلاقية، لاسيما فيما يتعلق بمساوئ الحكم المطلق للدولة.

وهكذا تُعد القواعد الدستورية منفصلة عن النظام السياسي، وليس عن كيان الدولة، وأن جوهر هذه القواعد أنها فوق نزوات وإرادات الحكام والمحكومين، إذ أن هناك قوانين تحكم الدولة وليس قوانين بواسطتها الدولة هي من تحكم. لذلك جاءت النظرية البنائية، على أنها مقيدات للشكل السياسي التعسفي، وهو ما يُعطي الميزة لهذه النظرية في تحليلها لشكل النظام السياسي العصري والتي ساهمت في تقييم القرن التاسع عشر التقليدي والمبادئ الليبرالية، على أنها وحش مخيف لا بد من أن تقلص وتقيّد [1].

لقد أرتبط جوهر النظرية البنائية بالقيم القانونية والأخلاقية للدولة، حين تواجدت كأساس في القانون ضمن العصور الوسطى، حتى القرن الثامن عشر، فظهرت كجزء من الدستور الإنكليزي بعد قيام الدولة القومية.

وقد جاءت الفكرة البنائية، على أنها تقييد لتصرفات أولئك الحكام والمحكومين الذين يخالفون مضامين الدستور التي يشكل قواعد جوهرية تستنبط من تاريخ الشعوب. فقد باتت أفكار النظرية البنائية شيئاً معتاداً في القرن العشرين، ولا تزال الآن تشكل مضموناً أساسياً في بناء أشكال النظم السياسية من خلال نظريات السيادة الشعبية، وحقوق الإنسان وحق الانتخاب الديمقراطي، فضلاً عن معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالمفهوم الليبرالي ما بين النمط الكلاسيكي والمعاصر.

وتمتد ضمن هذا الاتجاه مجالات واسعة من المناقشات ذات محتوى من القيود القانونية والأخلاقية والفلسفية، التي تشكل بمضمونها نطاق غير محدود من الجدل الفلسفي ومن منظور العديد من النظريات السياسية المعاصرة، ولعل الأبرز

---

[1] أندرو فنسنت، المصدر السابق، ص 113.

من هذه القيـود التـي يمكـن أن تنـاقش وفـق المحتـوى النظـري ؛ القـانون الطبيعـي، الحقوق المدنية الطبيعية وحقوق الإنسان في الخصوصية والعالمية فضلاً عـن السـيادة الشعبية والديمقراطيات.

فمن جانب أن هذه القيود تشكل الأسبقية العقلانية في تقييد السلطة، إلا أنهـا مـن جانـب آخر تُعد قيود ذاتية القياس وبخاصة مـن وجهـة نظـر محـددة لـبعض الـنظم في بنـاء خصوصـيات الدولة والمجتمع.

فعند الأخذ بهذه القيود في إطارها المستقل، هذا يعني أنه ليس هنـاك مـن ضرورة في أن تنتمـي مثل هذه المسببات إلى النظرية البنائيـة في أي مـن المناقشـات الجدليـة. والسـبب في ذلـك يكمـن في أن بعض من هذه القيود كانت تُعـد وسـائل تطبيـق في المـاضي، تـدفع كعنـاصر تأييـد للسـلطة المطلقـة في الحكم، كما في نظرية التعاقد الاجتماعي، إلا أنه ما بعد القرن الثامن عشر ظهرت من النظريات ما تفنـد هذا الدور لتعطي مثل هذه القيود صفة هوامش ضمن المنهج البنائي النظري ليس إلا.

الثاني: جذور النظرية البنائية

إن جذور أو أصول النظرية البنائية، يمكن تحليلها قياساً إلى أفكار الماضي إلى ست فئـات **أولاً** ؛ فيما يتعلق بالفكر اليوناني _ الروماني، فقد طرحت من خلال أفكار أفلاطـون في كتابـه " الجمهوريـة"، حين حُددت خصائص هذه الدولة إلى معطيـات مثاليـة كـما في المدينـة الفاضـلة. **وثانيـاً** ؛ اسـتنادا إلى الفكر الإقطاعي في العهد الوسيط، وكما جاء في أفكار بريكتون وهذه الفئـة يُنظـر إليهـا كأفضـل وجـه وكجزء مما يطلق عليه "اولمان" (بالموضـوع الصـاعد)في الحكومـة. **والثالـث** ؛ هنـاك الحركـة المجلسـية التــي ظهــرت في القــرن الخــامس عشر وفي نطــاق الكنيســة الكاثوليكيــة واســتنادا إلى الفكــر السكولائي وطروحات توما الأكـويني. أمـا **الرابـع**؛ فيتمثـل بالنظريـات الفرنسـية حـول مبـادئ الحكـم الدستوري، لاسيما في تفسير نظرية التعاقد الاجتماعي، كما عند "جان جاك روسـو"، وكـذلك "سيسـل". **والخـامس**؛ في المجـادلات والخلافـات الدينيـة والسياسـية مـن خـلال حركـة الإصـلاح الـديني في أوربـا

والنظرة البروتستانتية عند مارتن لوثر في ألمانيا، فضلاً عن النظرية الكالفينية ((التي تؤمن بأن الخلاص من العقاب لا يأتي إلا من خلال رحمة الله على العبد وليس بأعماله مهما كانت خيرة)) [1] كذلك في أفكار الهيجولوت والمعادين للملكية، والسكولائية التي سادت العصر الوسيط، واعتمدت منطق أرسطو ومفهومه ما وراء الطبيعة والتي تميزت بإخضاع الفلسفة للاهوت.

والسادس ؛ يمثل المجادلات المعقدة حول الملكية المختلطة والمقيدة التي ظهرت خلال الحرب الأهلية في إنكلترا.

فالانطلاقات القديمة للنظرية البنائية تعتمد المعنى الوضعي سواء للفكر الروماني أم اليوناني للتعبير عن الدستور كبناء تشريعي في مجالات الحياة الأخلاقية والدينية والسياسية، وهو جزء من البناء الكلي للمدينة الفاضلة عند أفلاطون.

وعلى العموم يمكن القول انه كان يُنظر إلى القانون في إطار المدينة كجزء من الحياة العامة وليس خارجها. فقوانين الطبيعة لا يُنظر إليها على أنها دستورية، بل يرونها على أنها قوانين منتظمة تحكم الطبيعة البشرية فطرياً، وأن هذا الجانب هو خارج حدود المدينة ويُعد قيود قيمية ومعيارية لتصحيح مسار الطبيعة البشرية عبر إدراكها للقدرات العقلية.

فعلى الرغم من أن القوانين الطبيعية لم تعد تُدرك عند الإنسان في العصر الوسيط، إما بسبب ارتباط الفكر المسيحي بتعاليم رجال الكنيسة السكولائيين، إذ لم تكن تلك القوانين محل ثقة المجتمع بالفكر السكولائي، أو أن يعود السبب إلى صلتها باللاهوتية، وما قد تؤول إليها الخطايا البشرية.

وقد تطورت الحاجة إلى ترتيبات قانونية أكثر شمولاً في المراحل التي أعقبت المرحلة الإقطاعية، ومع ظهور مبادئ الدولة القومية حين أسندت إلى الحكم

---

[1] ويُعد من أبرز منظريها ومفكريها توما الإكويني الذي حاول أن يقيم علاقة عقلانية بين العقل والدين. أنظر: أندرو فنسنت، نظرية الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 118.

المطلق شريطة سيادة القانون، وهـو مـا يُطـرح الضرورة القصـوى لإدراك العقـل للمبـادئ القيميـة والروحية والأخلاقية الشاملة، كي تكتمل القواعد والمبادئ الأساسية لبناء ملامح الدولة القومية، وهو ما تشكلت لاحقاً وفي ضوئه نظريات الأساس القانوني للدولة.

الثالث: القيود التاريخية والقانونية في النظرية البنائية

هنالك مسميان ترتبط بعضها ببعض، وعلى أنهما جزء من الدستور القديم (القانون العـرفي) أو قانون البلد The Law of the land، وتقاليد هذا القانون يعالج على انه جوهري ويـرتبط بالنمــط المطلق للحكم الأتوقـراطي (الـوراثي)، ولا يمكـن تغيـيره بسـاطة عـن طريـق نظـام أسـاس أو عمـل تشريعي.

إن القانون العرفي يُعد أحد القيود الأساسية للبناء القانوني للدولة الدستورية، فمن المعروف أنه ليس كل ما يُنظر إليه على انه عرفي هو جزء من الدستور القديم، ولكن يمكن أن يُعد جـزء مـن الدعامة الأساسية للقانون الجـوهري، رغـم بقائـه في إطـاره العـرفي أمـدا طـويلا ليشـكل في الدولـة الحديثة قيد من جملة قيود تواجه القوانين الدستورية.

فقد تم التعامل كما في العديد من الدول البرلمانية الحديثة سواء في بريطانيا أم غيرهـا، مـن أن الدستور العرفي يأخذ كطـابع أرثي محـافظ، تتجسـد فيـه عقيـدة الأسـلاف الفضـلاء مـن الملـوك والفلاسفة، وهو بمثابة الميراث الموقوف والحكمة الجماعية للأجيال القادمة. وبحسب تعبير " بيرك " أنه الحكمة بدون تفكير، لأنه كان خارج العقل في ظروف ما كان يمكن أن تُضع مثل هـذه القـوانين من خلال مبادئ العقل النقدي أو أن يغيَّر بالنزوة، وأنه نابع عن تجربـة وخـبرة، قـد جـاءت خـلال سنوات طويلة لم تكن نتاجاً فلسفياً أو لخيال عابر للملك، ولكن مـن خـلال الالتحـام بـين القـرارات ذات الحاجة الملحة عبر مرحلة زمنية طويلة[1].

[1] نقلاً عن: أندرو فنسنت، المصدر السابق، ص ص 129 -130.

وهكذا.. فإن الأعراف في القوانين لم تكن مسألة اجتهاد ذوقي أو شخصي، إنما العرف القانوني أساس ثابت يستند إلى منطق عقلي، وهو بذلك يكتسب قاعدة ملزمة، أو قاعدة سلوك مقبولة. كما أنها ملزمة من قبل أولئك المعنيين في وضع الدساتير القانونية.

إن المشكلة التي تواجه النظرية البنائية تبقى يدور رحاها في فلك ما هو مكتوب وغير مكتوب ضمن الوثائق القانونية. فالأعراف يمكن أن تبرز في أية ترتيبات سياسية وفي الإطار القانوني للنظرية البنائية، وعلى أنها ليست قيوداً فعالة ما دامت هنالك إمكانية تغييرها بسهولة على أيدي السلطة التشريعية وطبقاً لمصالحهم. ولكن هذا لا يعني من جانب آخر، أن القوانين المكتوبة لا تكون بمنأى عن ذلك التغيير.

إن ميزة الدستور أو الوثيقة المدونة من قبل أنصارها أنها زودت بنقاط مرجعية محددة لتكون مقيدة من أن يلحق بها التفسير التعسفي الصرف [1].

فالدستور الأمريكي لعام 1787 أو مجموعة الوثائق التاريخية، جميعها قد تم إكمالها بواسطة الأعراف أو التعديلات لتأخذ مساراً أفضل في صياغة القانون الدستوري خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، في حين أن النموذج الإنكليزي غير المكتوب (العرفي) أخذ أجيالاً حتى تم بناء مثل هذا التقليد الدستوري [2].

فمن البديهي أن الوثيقة المكتوبة مبدئياً تُعد بيان عن النوايا في إتباع قواعد مفروضة ومعينة، وهذه القواعد تضم جميع الأطر التي يتحرك بداخلها أشكال الحكومات المنتخبة. كما وتشتمل هذه القواعد على بعض القيود المحددة وتفاصيل

---

[1] المصدر نفسه، ص 134.

[2] للمزيد حول النموذج الدستوري الأمريكي والإنكليزي أرجع إلى: أبو دوريا، المدخل إلى العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 99، ص 100، ص132، ص 215.

عن تنظيم الحكومة وطرق تعديل القوانين والأعراف وتفاصيل عن السلطات وقيودها، كما وتتضمن بعض العبارات أو الإعلان عن حقوق الأفراد، وهو ما ينطبق على الدساتير في وقتنا هذا...

فمن المعروف أن الأعراف أو المواثيق غير المكتوبة يمكن أن تشكل عوائق حينما تُطغي على القواعد القانونية، وتأخذ مدى أوسع في تشريع السلطة، في حين تكون تلك الأعراف مقبولة عندما تطبق كإرث محافظ على القيم والمبادئ القديمة من خلال حكومة دستورية تمارس دورها في إطار السيادة البرلمانية وعبر السلطة التنفيذية.

المبحث الثاني

مفاهيم في النظم الديمقراطية الغربية للدولة والسلطة

يتميز العصر الحديث بثبات التيارات والاتجاهات السياسية في المجتمع، على أنها أطراف لطرح الحلول والمناهج التي تخرج المجتمعات الحضارية من مأزقها السياسي نحو بناء مجتمع الدولة الحديثة القائم على أسس من الديمقراطية في الحقوق والواجبات التي تتوزع ما بين المجتمع والسلطة القائمة.

فلما كانت القبيلة ومنذ البدايات الأولى للفكر السياسي، على أنها انعكاس لترابط اجتماعي أكثر مما هي منهج سياسي، فإن الدولة العصرية قامت على أنماط معاكسة، إذ تتنوع فيها المناهج السياسية والاتجاهات الإيديولوجية لكونها لا تدين بالطاعة لسلطات سياسية محددة.

فالسلطة السياسية قادرة ولو بالإكراه والسيطرة والسيادة، بينما السلطات الأخرى تبقى في فلك الاختيارية التخصصية كسلطة رئيس الجمعية، رئيس النادي، أو حتى السلطة الكنهوتية لرجال الدين، وهو ما يعني أنه يمكن إعتبار أن ما يميز السلطة السياسية العصرية عن السلطات الأخرى في أية مجتمع سياسي، هو السيادة[1].

لذلك يمكن أن تعرف الدولة وفق مفهوم النظم السياسية الغربية، أنها جماعة كبيرة من الأفراد تقطن في بقعة دائمة من إقليم جغرافي محدد وتخضع في شؤونها لسلطة عليا، وأنها (أي الدولة) تمثل الإطار الخارجي للنظام السياسي والمبادئ القانونية والدستورية [2].

---

[1] د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سبق ذكره، ص217

[2] المصدر السابق، ص 217.

ومن المفاهيم الأخرى للنظم السياسية الغربية هـي؛ الديمقراطيـة، الحيـاة الحزبيـة، النظـام البرلماني، النظام الرئاسي ومبدأ فصل السلطات، ومبدأ الانتخاب وغيرهـا مـن المفـاهيم التـي أخـذت حيزاً كبيراً ضمن تحديد ملامح الدولة العصرية.

ولذلك لا بد من التعريف ببعض المفاهيم ذات العلاقـة بمفهـوم الدولـة والسـلطة كأركـان الدولة، وسيادة الدولة وأشكال الحكومات وفلسفة السلطة السياسية للدولة العصرية.

الأول: أركان الدولة الأساسية

تتضمن الدولة عدد من الأركان الأساسية ضمن إقليمها الجغرافي، ومن هذه الأركان:

1- السكان:

لا يمكن لأي دولة أن تجد ذاتها أو تكتسب صفتها كدولة، إلا مـن خـلال جماعـة كبـيرة مـن الأفراد. والدولة الحديثة ليست أسرة أو قبيلة كما في العهود القديمـة، بـل تمتـد إلى عـدد كبـير مـن السكان التي تتلون بالأعراق والأديان والتراث المدني. وتختلف كل دولة عن الأخرى في نسبة السكان على إقليمها، فمن الدول ما يتضمن نسبة كبيرة من السكان كما في الصين، روسيا، الولايـات المتحـدة والهند. في حين أن البعض الآخر يقل فيه عدد السكان بشـكلٍ كبـير جـداً كـما هـو الحـال في بغـض الدول الأقلية سواء الأتوقراطيات أو السلطات الثيوقراطية كما هو الحال المشـايخ الخليجيـة ودولـة الفاتيكان.

2-إقليم جغرافي محدد

لا بد لكل جماعة من السكان أن تقطن إقليم أو بقعـة مـن الأرض تتـوطن فيهـا وهـو مـن ثوابت أركان الدولة.

فالإقليم هو دالة لوجود الدولة وشرط لازم لكيانها وقيامها، إذ يتحدد هـذا الإقلـيم بمسـاحة معينة من الأرض لها حدود جغرافية، طبيعية، قومية وإستراتيجية[1].

3- السلطة العليا للدولة

لقد أخذت الدول في العصور التاريخية السـابقة دورهـا في الحمايـة وسـن القـوانين وحفـظ النظام في الداخل وحماية الحدود في الخارج، في حين تبدو الدولة العصريـة أكـثر تطـوراً مـن حيـث مفهوم السلطة العليا التي تتدخل في كـل شـأن مـن شـؤون الحيـاة بمـا فيهـا الضـوابط الاجتماعيـة والأخلاقية والقانونية وميادين عدة وضمن ما يُعرف بفصـل السـلطات وبحسـب تخصصـاتها التـي تُعطي مجالاً واسعاً لبناء المجتمع ومنحه فرص التقدم والازدهار.

وتختلف السلطات من حيث استقلالها وتبعيتها فيما تصـدره مـن أحكـام، فالسـلطة العليـا تكتسب الاستقلال التام حين تنبع قراراتها من إرادتها الوطنية، ولا تخضع فـيما تصـدره مـن أحكـام وقواعد لسلطة أجنبية، في حين تفقد السلطة هذا الاستقلال لتكسب صـفة السلــطة الناقصـة بعـد خضوعها لنفوذ وسلـطة أجنبية[2].

الثاني: سيادة الدولــــة

يطلق على سيادة الدولة كسلطة عليا لا يعلو عليها أحد، وهي تسمو فوق الجميـع وتفـرض نفسها.

---

[1] للمزيد عن مفهوم الحدود ودورها في حياة الدول، أنظر:
Fr. J.Turner , The Frontier in American History , New York, 1920.

[2] أرجع إلى:
Bertrand de jouvenel , Du pouvoir, Histoire enetuvelle de sa Croissance, Geneve,1947.

فسيادة الدولة تعني أن للدولة الكلمة العليا وأن الجميع يخضع إلى قرارها وفق سلطة القانون. والسيادة نوعين سيادة داخلية وسيادة خارجية[1] **فالسيادة الداخلية** تعني أن يكون للسلطة العليا سيادة على جميع أفراد المجتمع والمؤسسات التي تقع ضمن حدودها الإقليمية، أي أن الدولة تعلو على الجميع داخل حدودها السياسية.

في حين أن **السيادة الخارجية** هي عدم خضوع إرادة الدولة لدولة أجنبية أخرى، أي أن استقلالها كاملاً. كما أن السيادة الخارجية، يمكن أن تصنف إلى نوعين سيادة كاملة عندما تمتلك الدولة إرادتها كاملة دون الخضوع إلى إرادة دولة أخرى بأي شكل من الأشكال، وسيادة ناقصة حين تخضع بعض الدول في بعض شؤونها إلى إرادة أجنبية كما في الوصاية غير المباشرة أو في حالة الاتفاقيات الأمنية والسياسية لإغراض الأمن السياسي والاقتصادي وحماية المصالح المشتركة والتي تتولد عنها قواعد ووجود عسكري للدولة صاحبة الالتزام والقرار في تحقيق ذلك.

الثالث: أشكال الحكومات وفلسفة السلطات السياسية

تتنوع أشكال الحكومات من حيث طبيعة النظم السياسية المتبعة وفلسفة السلطة واتجاهاتها الإيديولوجية، على أن هذه الأشكال ستعطي تصنيف للدولة ذات السيادة من حيث تركيبتها الداخلية والخارجية وضمن إقليمها السياسي. وطبقاً لذلك تقسم الدول إلى قسمين:

(1) أرجع إلى:

Ernest Lavisse et Alfred Ram baud; Histoire Generale, tome3,Formation des grands-1270-1492,Paris,1894.

كذلك:

Les Pouvoirs , Annales de philosophie politigue 2 Vol ,Paris , 1956.

1- دول بسيطة:

وهي التي تكون سيادتها موحدة في ظل كتلة متجانسة للمجتمع وفي إطار وحدة الدولة (غير مجزأة). ويتضمن هذا الشكل سيادة واحدة خارجية وسيادة واحدة داخلية، ولها دستورٍ واحد يطبق على كافة أقاليمها وتكون لها سلطة تشريعية واحدة وحكومة واحدة يخضع لها الجميع، فضلاً عن سلطة قضائية موحدة.

ويتبع هذه الدول وحدات إدارية، كالمحافظات والمديريات (نواحي وأقضية) لتسهيل العمل من الناحية الإدارية أو ما يُعرف باللامركزية الإدارية، وأن جميع هذه الإدارات في النهاية تتبع السلطة المركزية للدولة.

2- دولة مركبة:

وتقوم هذه الدولة على أساس إتحادات لعدد من الدول أو الدويلات (كانتونات) وبصور وأشكال مختلفة منها:

أ- الإتحاد التعاهدي (التعاقدي) **Contact Federalism**

يجري عادة بين دولتين أو أكثر، وتحفظ كل منهما سيادتها الخارجية والداخلية عن بقية دول الإتحاد، وتتميز كل دولة برئيس أو ملك خاص بها وتشترك هذه الدول المتعاقدة أو المتحالفة بتنظيم الدفاع أو حفظ الأمن والسلام في إقليم كل منها، إذ أن هذا التحالف الذي يربط بين الدول المشتركة، لا ينال أو يؤثر في استقلالها، فلكل دولة شخصيتها المستقلة عن الأخرى ولكل منها حق التمثيل الدبلوماسي الخاص بها.

ويُعد هذا النوع من الإتحادان ضعيفاً، كونه يمثل مرحلة انتقالية سرعان ما ينتهي بالانفصال وانتهاء حالة التعاقد أو بالتقارب والتحول نحو الإتحاد المركزي في إطار حكومة مركزية وسلطة عليا يجمع الأطراف كما حدث في سويسرا عام 1848[1].

---

[1] أنظر: د. محمود سعيد عمران، المصدر السابق، ص ص 329-330.

ب- الإتحاد الحقيقي **Actual federalism**

يتكون من إتحاد دولتين تحت لواء دولة واحدة (رئيس أو ملك)، إذ تتحفظ كل دولة من هذه الدول بسيادتها الداخلية ونظامها السياسي الخاص بها من حيث الدستور والسلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية.

أما على النطاق الخارجي، فالوضع يختلف، إذ تذوب كلا الدولتين في شخصية دولة واحدة جديدة هي دولة الإتحاد والتي يكون لها حق التمثيل السياسي وممارسة دورها الدبلوماسي عبر توافق النخبة بين الدولتين. ومن أمثلة ذلك الإتحاد بين النمسا والمجر عام 1867 حتى عام 1918.

جـ- الإتحاد المركزي * **Central federalism**

يُعد من أهم صور الإتحادات في الدولة المعاصرة. ويتكون من عدد من الدول الصغيرة أو التي تنظم معاً لتكون دولة كبيرة مركزية هي دولة الاتحاد.

إن لكل دولة سيادتها الداخلية ودستورها وسلطاتها التشريعية، التنفيذية والقضائية. فالسيادة الداخلية تتوزع في الدول الفيدرالية المركزية بين الدويلات، أما بالنسبة للسيادة الخارجية فإنها مقررة للدولة الاتحادية وحدها دون دويلاتها التي تفقد جميع مظاهر السيادة لصالح الدولة الاتحادية المركزية.

---

* من مجموع الولايات أو الدويلات تتكون هذه الدولة التي يكون لها في ذات الوقت دستورها الذي يسمى بالدستور الاتحادي وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتولى الاتحاد المركزي نيابة عن الولايات المتحدة كافة الشؤون الخارجية، سواء في التمثيل الدبلوماسي أوفي عقد الاتفاقيات ووضع الإستراتيجيات ومن خلال الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ اللذين يمثلان كافة الولايات الأمريكية. للمزيد أرجع إلى: روبرت يوي وكار ل فر يدريك، دراسات في الدولة الاتحادية، ترجمة برهان الدجاني، ط1، بيوت، دار الشرقية للطباعة، 1964. كذلك أنظر: أبو دوريا، مصدر سابق، ص ص 193-210.

3- أشكال الحكومات Forms of Governments

يختلف تفسير الحكومة وفق معاني عدة، يمكن إيجازها بما يلي:[1]

أ- يفسرها البعض على أنها مجموع الهيئات التي تدير الدولة. وطبقاً لهذا التعريف تتكون الحكومة من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كونهما سلطتان عليتان لهما مسؤولية رئيسة في إدارة الدولة.

ب- يفسرها البعض على أنها مجرد سلطة تنفيذية لإدارة الدولة، وعلى اعتبار أن السلطة التنفيذية هيئة حاكمة تتولى السياسة العليا وإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المستقلة استقلالا كاملاً.

جـ- يُقصد من معنى الحكومة بالوزارة كرئيس وزراء فقط، فيقال مثلاً بأن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان للدلالة على أن الوزارة هي من تتحمل المسؤولية، وهو استعمال شائع في النظم البرلمانية.

د- يُقصد بالحكومة على أنها نظام الحكم في الدولة، وتشير أيضاً كدلالة على كيفية ممارسة السلطات العامة للحكم، وأن هذا المعنى الأخير هو المقصود من المعنى العام والتقليدي لمعنى الحكومة ضمن هذه الدراسة النظرية.

وتقسم الحكومات إلى أنواع عدة يمكن إجمالها واستنادا إلى الخيارات التالية:

أً- من حيث اختيار الرئيس الأعلى للدولة، إذ تقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية.

ب- طبقاً لزاوية الخضوع للقانون، إذ تقسم إلى حكومة استبدادية (دكتاتورية) Totalitarian Government وحكومة قانونية.

---

[1] د. محمود سعيد عمران، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سبق ذكره، ص ص 332-333.

جـ- طبقاً لتركز السلطة أو توزيعها في يد الحكام، إذ تقسم إلى حكومات مطلقة وحكومات مقيدة.

د-من ناحية مصدر السيادة في الدولة وأساسها، فيمكن أن تقسم الحكومات إلى حكومة فردية، حكومات الأقلية، حكومات الأغلبية أو الديمقراطية (حكومة الشعب).

ويمكن تفصيل هذه الأشكال من الحكومات وكما يلي:

1- الحكومة الملكية:

وهي الحكومة التي يكون فيها رئيس الدولة ملك يستمد حقهُ من رئاسة الدولة بالوراثة، إذ تتأثر حرية الفرد التي تُعد الموضوع المركزي في البحث السياسي في ظل هذا النمط من الحكومات التي تشغل حيز كبير من النظرية السياسية.

لقد كان الشكل الملكي يعبر عن حالة الجمود للفكر السياسي تاريخياً، حين بدأت الحكومات الملكية تحت غطاء من الفردية المطلقة التي لا تخضع إلى أي حدود شرعية أو قانونية، بل كل شيء يجري وفق رغبة شخصية [1].

إن الملكية الأوتوقراطية، هي النموذج الطبيعي، وأن هنالك أشكال منتخبة من الملكيات كما في الهند القديمة وروما، وأن أساس الملكية هو " تجسيد الجلالة والسيادة في الشخص الواحد " وهذا يعني أن يتحقق جانبين:

- تصاعد الصفة الفردية لراس الدولة وكسلطة عليا.
- التركيز الجوهري في الدولة على مقام الملك وسلطته في الدولة.

---

[1] وكما يقول "جيمس الأول " ملك بريطانيا" أن الملك الجيد هو الذي يؤطر جميع أعماله بموجب القانون، رغم أنه غير ملزم بذلك، وإنما يعمل طبقاً للرغبة الحسنة كي يكون مثلاً جيداً لرعيته". راجع: د. أبو دوريا، المصدر السابق، ص ص 70 -71.

وهنالك شكلين من الملكية **أولهما** ؛ الملكية المطلقة، **وثانيهما** ؛ الملكية المقيدة أو الدستورية. فالأولى تتضمن نفوذ الملك أي شخصنتة كسلطة، في حين في الثانية تتضمن شخصه أو اسمه فقط.

2- الحكومة الجمهورية:

وهي الحكومة التي يُعين فيها رئيس الدولة بالانتخاب، إذ يتمتع بمركزه لمدة محددة تتكون من أربع سنوات كما في الرئاسة الأمريكية، أو سبع سنوات كما في فرنسا ومن خلال اختيار البرلمان الفرنسي للرئيس المرشح بعد التصويت عليه.

إن رئيس الجمهورية يستمد حقه في رئاسة الدولة من ثقة البرلمان الشعبي الذي عينه كرئيس، وإن تنوعت أساليب انتخابه في النظم الحديثة، وذلك بتنوع الطرق التي نصت عليها الدساتير في مختلف دول العالم.

ولذلك يمكن تحديد أساليب انتخاب رئيس الجمهورية وفق ما يلي:

أ- بواسطة البرلمان، كما في المجلس النيابي الذي يمثل الشعب. وبشكٍ غير مباشر، وهو الحال عليه في البرلمان الفرنسي الذي وحده من يرشح الرئيس كل سبع سنوات، أو يعيد انتخابه، وكذلك الحال في لبنان، إذ يختص فيها مجلس النواب اللبناني في انتخاب رئيس الجمهورية وبأغلبية الأصوات.

ب- بواسطة الشعب[1] ويتم اختيار رئيس الجمهورية مباشرة من خلال الشعب دون أية واسطة، وقد يكون غير مباشر وعلى درجتين، إذ يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين عنهم لتقع عليهم مسؤولية انتخاب الرئيس، كما في اختيار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتم انتخاب الشعب له بدرجتين، أن ينتخب الشعب في كل ولاية من الولايات الأمريكية البالغ

---

[1] أنظر: محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور ن مصدر سابق، ص336
كذلك أرجع إلى:
D. V. Verney , The Analysis of Political Systems , London , 1959.

عددها 51 ولاية (بضمنها ولاية كولومبيا التي تقع داخل نيويورك)عدداً من المندوبين يمثلون أعضاء في مجلس النواب والشيوخ (الكونغرس)، ثم يتم بعدها انتخاب الرئيس المرشح عن حزبه (الجمهوري أو الديمقراطي وطبقاً للوائح الانتخابية للبرلمان والخاص بكل ولاية) كرئيس للجمهورية.

جـ- بواسطة البرلمان والشعب: فقد تعرض هذا الأسلوب إلى الانتقاد، كونه يجعل من رئيس الدولة خاضعاً للبرلمان الذي انتخبه ن مما يُضعف من سلطة رئيس الدولة واستقلاله حيال المجلس.

كما أن اختيار رئيس الدولة من قبل الجماهير مباشرة، سيجعل هو الآخر الرئيس مستقلا وبعيدا عن السلطة التشريعية، ومن ثم البرلمان، لأنه قد حصل على ثقة الشعب دون الحاجة إلى البرلمان. وهذا الأسلوب سيفصل بين الرئيس والسلطة التشريعية، بعد أن يكون الرئيس قد استند في سلطته على ثقة الجماهير مباشرة.

وبسبب تعرض الأسلوبين إلى انتقادات في طريقة انتخاب الرئيس، أخذت بعض الدساتير الحديثة بحلٍ وسط، وهو أن البرلمان لم يعد يختص وحده بانتخاب الرئيس، ولم يجعل هذا الانتخاب يتم بواسطة الشعب وحده، بل الجمع بين الأسلوبين وضمن حلول وسط، حين يُجعل من انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان والشعب معاً، ومفاد ذلك أن يُرشح رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، ثم يُعرض هذا الترشيح على الشعب لغرض الاستفتاء عليه [1].

وخلاصة ذلك أن النظام الجمهوري خلاف النظام الملكي، لاسيما وأنه يتطابق مع النظم الديمقراطية التي يسود فيها حكم الأغلبية ومبدأ السيادة الشعبية.

إن رئيس الجمهورية، حين يتولى منصبه، فإن ذلك يستند على افتراض أن هناك انتخاب قائم على ثقة جماهيرية وإرادة شعبية سواء كان ذلك انتخابا مباشرا

---

[1] للمزيد حول موضوع انتخاب الرئيس راجع: د. أبو دوريا، مصدر سابق، ص ص79-87.

من قبل الشعب أم غير مباشر عن طريق البرلمان أو من خلالهما وضمن أسلوب الدمج بين البرلمان والشعب، على اعتبار أن الشعب هو دالة للبرلمان في المحصلة.

كما أن هذا النظام يجيز لكل فرد من أفراد المجتمع ممن يتصف بسمات حق الترشيح للرئاسة وكحق من حقوقه للتقدم لهذا المنصب، إذا ما توافرت فيه شروط الترشيح. فلطالما آلية النظام الجمهوري تكفل المساواة في حق التقدم إلى منصب رئاسة الدولة، فلأنه نظام يتماشى والنظام الديمقراطي القائم على احترام مبدأ المساواة [1].

وهكذا يبدو لنا وبوضوح أن طبيعة الترشيح والانتخاب في النظام الجمهوري تنطلق وكما تفترض آلية هذا النظام من الأسس الديمقراطية وفي إطار تطور الدولة العصرية بعد تجاوز القيود التاريخية والقانونية والأخلاقية والتي كانت تقف وراء سلامة القوانين العرفية وطريقة نفوذها إلى الدساتير الحديثة. فاليوم باتت مثل هذه القوانين مجرد تراث ومن آثار الماضي، فلا بد لها أن تركن إلى الإرادة الجماهيرية.

3- الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية

أ- الحكومة الاستبدادية:

لا يخضع هذا الشكل من الحكومات للقوانين الوضعية، بل تستمد سلطتها العليا من شخصية الرئيس الحاكم وتصرفاته وإرادته في تقرير مصير المجتمع، ومن دون إتباع أية قواعد قانونية.

فليس لهذا الشكل من الحكومات أية أهداف تجاه المجتمع، فيما يتعلق بالحقوق والحريات المكتسبة وفي ظل عدم التزام رئيس الدولة لحكم القانون، وأن كلمته هي وحدها القانون ويجب أن يُطاع فيما يقرره.

[1] أنظر: د. محمود عمران وآخرون، مصدر سابق، ص ص 340-341.

ب- الحكومة القانونية (الدستورية)

تخضع هذه الحكومة لسيادة القانون وأشكاله، فضلا عن أن أعضاء الحكومة بمن فيهم الرئيس يسري عليهم أحكام هذا الدستور القانوني كما لباقي الطبقة المحكومة.

إن الحكومة الدستورية ملزمة بقواعد القانون والتشريع في إدارة الدولة، إذ أن هذه الحكومة تستمد قوتها من سيادة القانون الوضعي وتلتزم بمضامين الدستور لضمان حقوق وحريات الأفراد وكما نص عليه.

4- الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة

أ- الحكومة المطلقة:

تُعد شكل من أشكال الحكومات القديمة، التي مرت في عصور كانت بأمس الحاجة إلى هذا النوع من الترتيب السياسي المطلق لتحقيق الأمن والحفاظ على سيادة الدولة من الأعداء في الداخل والخارج وعدم إتاحة الفرصة للعبث بشؤونها.

وقد يكون هذا الشكل من الحكومات قد ظهر مميزاً في مرحلة ما بعد انهيار الإقطاع، وذلك لتعزيز دور الدولة القومية في تحقيق الأمن والاستقرار في ظ التوترات السياسية والحروب الأهلية، وكما عبر عنها " ميكافيلي " في طروحاته في كتاب " الأمير" و"المطارحات"، إذ بعث حينها رسالة إلى الأمير "لورنزو دي مد تشي" وهو يحثه على عدم التواني في سلطته المطلقة، وإن كان أسلوبه قد تجاوز الأخلاق والقيم أو تضمنت سياسته حالة من الخداع والغدر، فهي مبررات لتحقيق الأمن والاستقرار.

إن ما أراده ميكافيلي من خلال الملكية المطلقة، هو تحقيق الغايات عبر وسائل لا تليق ببعض طبقات المجتمع، كونها لا تميز بين المسيء والمصلح، وهو ما يجعل هذا المنطق غير مقبول ويمكن أن يُعمم في مجتمعٍ حديثٍ ودولة عصرية يكون العامل المشترك فيها هو إرادة جماهيرية ورغبة طموحة نحو تحقيق الحريات ومتطلبات الدولة في التقدم والرخاء.

فقد تكون الحكومة المطلقة ضمن المفاهيم الحديثة للنظم الديمقراطية الغربية حكومة استبدادية في ظل تركز السلطة والقانون بيد شخص واحد، في حين أن الحكومة المطلقة تكون قانونية عندما يستمد حاكمها (الملك أو الرئيس) سلطته من الدستور ويخضع له في إدارة الدولة.

وعموماً يُعد هذا الشكل من الحكومات تقليدياً ولا يتطابق مع البناء الحديث لدولة القانون، لاسيما في ظل سيادة الشعبِ والبرلمان.

ب- الحكومة المقيدة:

تتوزع السلطة في هذا الشكل من الحكومات بين هيئات مختلفة، إذ يسود مبدأ فصل السلطات، أي أن السلطة تتوزع ودون أن تتركز على هيئة حكومية واحدة. ومن أمثلة هذه الحكومات، الملكية الدستورية، حيث تتوزع السلطة فيها ما بين العرف الو راثي لاعتباره يمثل التاج الأعلى لميراث الدولة وبين رئيس السلطة التنفيذية (الوزراء)، والبرلمان كسلطة تشريعية في الدولة، كما هو الحال في المملكة المتحدة.

5- الحكومة الفردية وحكومة الأقلية

أ- الحكومة الفردية:

ويسود فيها حكم الفرد من حيث تركز السلطة أو القانون، وقد لا يخضع الحاكم لسلطة القانون مهما اختلفت ألقابه الرسمية، كما أن الحاكم لا يستمد سلطته من الشعب أو ما يُمثل الشعب (البرلمان)، بل من قردته الذاتية بعد توظيف كل ما هو متاح من موارد بشرية ومادية في تعزيز نفوذه وسطرته على السلطة.

ويتجسد حكم الفرد في شخصية الملكية المطلقة، حين تتركز السلطة في شخص الملك سواء كانت سلطته استبدادية عندما لا تخضع لحكم القانون، أم مطلقة دستورية عندما يخضع لحكم وقواعد القانون وأحكامه.

وما يؤخذ على الحكومة الفردية، أنها قد تسلك سلوك دكتاتوري من حيث تركز السلطة الاستبدادية في شخص الحاكم متجاوزاً القوانين ومستنداً على قوته الذاتية ومواهبه وكفايته في توظيف قدرات الدولة والمجتمع.

***ماذا نقصد بالدكتاتورية ؟؟**

حين تكون الفلسفة السياسية، تتضمن مفاهيم لسلوكيات الحكومة الديمقراطية وقوانينها الوضعية وفي أطر أخلاقية، كحكومة للأغلبية من الشعب، وكون أن الشعب هو مصدر السلطة وإرادتها، فإن الدكتاتورية هي الصورة المتناقضة تماماً لها، إذ أن الحاكم الدكتاتوري هو القابض على زمام السلطة، ولا يستمد سلطته من الشعب ولا من إرادته، بل يستمدها من ذاته ومواهبه وكفايته الشخصية والخاصة.

فالحكومة الدكتاتورية هي حكومة شخصنة وبحث عن الذات الشخصية في السلطة، من خلال الشخص الحاكم الذي يتصف بالفردية والاستبدادية سواء كان الحاكم ملكاً أم رئيساً للجمهورية.

ومن ذلك يتبين لنا أن الحكومات الدكتاتورية وبخاصة في الدولة العصرية، تحاول دوماً إضفاء صفتها وطغيانها الذاتي من خلال إذكاء سمات السلطة الديمقراطية على نظام الحكم شكلاً، بالرغم من أن صفة الدكتاتور تبقى حالة جوهرية على أنها تمثل الشعب وإرادته وطموحاته في قيادة الدولة.

كما وتلجأ الحكومة الدكتاتورية إلى إضفاء مظاهر الحكم الديمقراطي لتغطية ما يدور في كواليس السلطة السياسية من إهدارٍ للحقوقِ والواجباتِ والحرياتِ عبر بناء نظام انتخابي وهمي أو شكلي، أو مجالس برلمانية ظاهرية لا ترتقي إلى أدنى مستوى من الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن ذلك تلجأ الحكومة إلى نظام الاستفتاء الشعبي لعرض رأي الجماهير، رغم أن مثل هذه المظاهر لا يمنع من أن تتخفى وراءها العديد من الوسائلِ وأدوات القوة والقمعِ لتسييرها بالاتجاه الذي أُريد لها.

إن سمة الحكومات الدكتاتورية، ظلت تشكل اليوم السمة الغالبة في سلوكيات معظم النظم السياسية للدول المعاصرة، لاسيما حين تتركز عناصرها وأجواءها

السلطوية في العديد من الدول النامية والمتخلفة، والتي لا تزال تدور في حلقة مفرغة من النظم الفردية التقليدية يتمثل فيها الظلم والاستبداد كمظهر رئيس من مظاهر السلطة السياسية.

ب- حكومة الأقلية:

يختلف العديد من الأكاديميين السياسيين حول الأطر المرجعية والتي تتضمن الطروحات الفلسفية والتحولات في السلوك السياسي للحكومات الأقلية، فالبعض منهم يرى أن حكومة الأقلية هي حكومة يتركز فيها السلطة في عدد من الأفرادِ الذين يمثلون الطبقة الأرستقراطية (الطبقة النخبة من القوم أو الأصلح من الأفراد)، في حين يرى البعض أنها حكومة اوتوقراطية (وراثية) كما هو الحال في أوتوقراطيات دول الخليج العربية، ويذهب البعض إلى وصف هذا الشكل من الحكومات ليكسبه صفة حكومة كنهوتية كما هو الحال في دولة الفاتيكان... الخ.

وتُعد حكومة الأقلية مظهر تقليدي يتوسط الحكومة الفردية (حيث يسودها الحكم في ظل الشخص الحاكم وتتركز السلطة في يده) وبين حكومة الأغلبية أو الحكومة الديمقراطية التي تتركز فيها السلطة بيد الشعب.

لقد ظهر هذا النمط من الحكومات منذ مرحلة بناء الدولة القومية في أوربا أبان انهيار عهود الإقطاع كمرحلة تاريخية، وحينها كانت قد أخذت الأوضاع السياسية والاجتماعية تتدهور، فبات البحثُ عن الأمن والاستقرار من أماني المجتمع الأساسية حينذاك والتي تضاهي البحث عن لقمة العيش. فكان للعوائل الأرستقراطية سواء في روما أو في بريطانيا [1] ذات النسب الاجتماعي والثقل الاقتصادي دورها الكبير ومنذ مرحلة الإقطاع في مواجهة الأوضاع المتردية وساهمت في المبادرة على جذب المجتمع نحو الإصلاح بعد أن قادت مسيرة تحقيق

[1] إن أكثر إستقراطيتين ناجحتين في التاريخ هما أهل روما خلال القرن الرابع حتى القرن الثاني قبل الميلاد، والبريطانيين في القرن الثامن عشر. أنظر أبو دوريا، مصدر سابق، ص 76.

الأمن والدفاع عن الدولة وحققت لها نفوذ واسع، فحظيت بوافر الفرص في أن تكون خير مـن يمثـل السلطة في ذلك الوقت بعد أن كسبت تأييد معظم المجتمعات في أوربا. ولعل ما طرحـه ميكـافيلي في كتاب الأمير أو المطارحات كان قد أوضح في هـذا الجانـب وأسـلم بـه رغـم معارضـته الشـديدة لجوهر السلطة الأرستقراطية المطلقة والتي تمثلت آنذاك في شخص " لورنزو دي مد تشي" وهو مـن سلالة مد تشي الشهيرة بإستقراطيتها (كنموذج حكم في فلورنسا).

لقد تطور هذا النمط الأرستقراطي في العديد من الدول المعاصرة، ليكسب صفة اوتوقراطية (وراثيـة) في إدارة السـلطة السياسـية ومـوارد المجتمـع، كـما هـو الآن في بعـض دول الشرق العـربي والآسيوي. كما تطور هذا النمط ليشـكل دولـة الأغلبيـة (الحكومـات الديمقراطيـة) في معظـم دول الغرب الأوربي، ولتبدو حالة الانتقال من الحكم الفردي الإرستقرطي مباشرة نحو حكم الأغلبية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا ومنذ مطلع القرن التاسع عشر [1].

وفي بريطانيا شارك الملك في السلطة البرلمانيـة مطلـع القـرن الثـامن عشر، حـين كون البرلمان حينذاك مزيجا أرستقراطيا، سـواء بالنسـبة لمجلـس اللـوردات أو بالنسـبة لمجلــس العمــوم، فقــد بــات مجلــس اللــوردات يمثــل أرســتقراطية عضــوية في البرلمان الإنكليزي * إضـافة إلى رجـال الـدين، في حـين أن مجلـس العمـوم ظـل حتـى

[1] للمزيد حول التحول من الأرستقراطية إلى الديمقراطية، لاسيما في نموذج بريطانيا وفرنسـا، أنظـر:
Political Handbook of the World , 1950 , p 82.

كذلك: The Constitutional History of England , 1920,p484.

* يتضمن مجلس اللوردات خمسة أنواع من الأمراء وهم أمراء بالوراثة، أمراء ممثلون عن أسكلتندا (منذ إتحاد إنكلترا معها عام 1707 بعـدد 154 عضـوا)،أمـراء ممثلـون عـن ايرلنـدا (منـذ إتحـاد بريطانيا العظمى معها بقانون إتحـاد عـام 1801 بعـدد 234 عضـوا)، لـوردات الاسـتئناف (مـن القضـاة البـارزين)، أمـراء روحيـون (اثنـان يمثلـون رؤسـاء الأسـاقفة و24 أسـقفاً يمثلـون كنيسـة الأنكليكان و21 أسقفا ينتخبون بحسب نظام الأقدمية). انظر: أبو دوريا، ص13-114.

عام 1832 منتخباً على أساس أرستقراطي، كون أن نصاب العضوية تشترط ناخبين تتوفر فيهما شروط النصاب المالي (من الأغنياء)[1].

وقد خطت إنكلترا خطوة أخرى، حين سادت فيها أجواء من الحكم الديمقراطي، بأن أصبحت السلطة شعبية وأن سلطة الملك باتت سلطة أسمية (غير فعلية)، وفضلاً عن ذلك تقلص تمثيل مجلس اللوردات ذو التكوين الأرستقراطي ليكسب سمة مجلس يُعبر عن الذات البريطانية في لوردات العصر التقليدي كنمط محافظ ليس إلا. وهذا يوضح أن إنكلترا قد انتقلت فعلاً من حكومة أقلية إرستقرطية إلى ديمقراطية، بعد أن مارس مجلس العموم * دوره كممثل لسلطة الشعب سواء في السلطة التنفيذية الحقيقية (الكابنيت البريطاني المصغر) أو التشريعية (سلطات الدستور القانوني وسلطات التاج الملكي).

الرابع: الدولة الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات

يستخلص مما سبق ومن النماذج لإشكال الحكومات، أنها قد شكلت مراحل تاريخية لتطورها عبر مختلف النظم السياسية التي تعاقبت على السلطات في العديد من دول العالم، على أن مظهر سلطة الشعب يبقى هو من أكثر مظاهر السلطات قبولاً، حين تتوافر على عناصر زرع الثقة الجماهيرية في إطار الممارسة الديمقراطية بين شرائح المجتمع.

---

[1] للمزيد ارجع إلى: محمود عمران مصدر سبق ذكره، ص 354.

* تبحث سلطات مجلس العموم تحت خمسة أقسام هي ؛ السلطة التشريعية (غير محدود في المصادقة على القوانين الخاصة بالمملكة والمستعمرات (ما عدا الدومنيونات)، السلطة لتنفيذية (له الحق في أن يقيل السلطة التنفيذية الحقيقية أو مجلس الوزراء)، السلطة المالية، التنفيس عن المظالم (المطالبة بإنصاف لمظالم المجتمع)،العمل المنتخب (وهو المكان الذي يتم فيه اختبار الرجال في أقوالهم، وإظهار نوعيات من العقل والأخلاق وتمييز الأصلح)راجع أبو دوريا، ص 119-120.

فالشعب يستطيع أن يمارس هذه السلطة بنفسه وبطريق مباشر، من خلال أبنائه الـوطنيين المخلصين وفق أسلوب الديمقراطية المباشرة

كما أن للشعب حق المشاركة في السلطة عن طريق النظام البرلمـاني أي نيابـة عنـه وهـو مـا يسمى بالديمقراطية النيابية. كما أن حكم الشعب لنفسه قد تواجد في صورة أخرى تتوسط المظهر المباشر والنيابي مع احتفاظ كل فرد بحق الاشتراك في مهام السلطة ومسؤوليتها وبأشكال عدة، وهذا ما يُعرف بالديمقراطية شبه المباشرة.

فالديمقراطية هو مبدأ سيادة الشعب في صور مختلفة، سواء في شكلها المبـاشر أو النيـابي أو بصورته شبه المباشرة.

أما عن مبدأ فصل السلطات، وهو ما يميـز بـه الحكومـات الديمقراطيـة عـبر ثلاثـة وظـائف أساسية، وهي التشريع والتنفيـذ والقضـاء. إذ تـوزع هـذه الوظـائف عـلى هيئـات مختلفـة للقيـام بالمسؤولية التامة في إدارة الدولـة وفي إطـار مؤسسـاتي متخصـص ضـمن طريقـة المبـاشرة في تنفيـذ الصلاحيات المخولة دستورياً، على أن يتضمن هذا التوزيع حقوق الأفراد وواجبا تهم وحرياتهم، وبما يكفل سير الحياة بكل جوانبها وفيما يخدم مصالح الدولة والمجتمع.

إن الهدف الرئيس من فصل السلطات، هو عدم تركـز مهـام السـلطة في هيئـة واحـدة، بـل توزيعها إلى هيئات متعددة لتحقيق فوائد ومزايا منها:-

1- احترام القوانين وتطبيقها بشكلٍ انسيابي ودون المساس في أركان الدستور الذي تقوم عليه الدولة.

2- حماية الحقوق والحريات ومنع حالة الاستبداد والظلـم والتعسـف. وفي ذلـك يقول "مونتسكيو" ((لقد أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان يتمتع بسـلطة قد يسيء استعمالها، إذ يتمادى في هذا الاسـتعمال حتـى يجـد حـدوداً تلزمـه الوقـوف، فالفضـيلة نفسـها في حاجـة إلى حـدود، ولغـرض الوصـول إلى عـدم إساءة استعمال السـلطة، لا بـد أن يكـون النظـام قائمـاً عـلى أسـاس السـلطة

التي تحد من تمادي السلطة)) [1]. ويرى مونتسكيو في ذلك أن كل هيئة تناط بمسؤولية الحكم، ستكون أمام مراقبة الهيئات الأخرى لها، وهو ما يؤدي إلى إيقافها في حالة تماديها في الإساءة للسلطة، وعندها ستلزم كل هيئة عند حدود سلطتها القانونية.

3- تسيير وظائف وأنشطة الدولة بإتقان، وبحسب التخصصات التي تتوافر عليها كل هيئة في الهيئات الدستورية.

كما أن إمكانية قيام حكومة جمعية نيابية تجمع فيها السلطات على أن تتبع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى البرلمان الذي من خلاله يتم حق التصويت على كل قرار يتخذ من قبل السلطة التنفيذية وقبل تشريعه كقانون.

وهكذا.. تختلف صورة السلطات في ممارسة مهامها ما بين استقلال الهيئات كما هو في النظام الرئاسي، إذ يقوم على مبدأ فصل السلطات لتحقيق التعاون والرقابة فيما بينها أو أن تكون مندمجة أو مجتمعة كمظهر من مظاهر حصر السلطة على البرلمان، أي أن تخضع جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى البرلمان ليقوم بمهمة المراقبة والتصويت قبل المصادقة عليها.

وفي عصرنا هذا رغم تعدد أشكال الحكومات، إلا أنها لم تظهر كما هي في مضمون الطروحات والتنظيرات السياسية، بل أخذت تتلون بمفاهيم عدة وتتطفل على أساليبها التي باتت تتخذ من الديمقراطية غطاء لتحقيق غاياتها في إدارة السلطات وإدارة موارد المجتمع، وهو ما يعني أن هناك ازدواج في طبيعة تبني المفاهيم الحكومية وأشكالها، حتى باتت الدكتاتورية مفهوم ديمقراطي لدى العديد من النظم السياسية وبمعايير عدة قد أساءت الفهم للمفاهيم السامية، بل خلطت الأوراق

---

[1] أنظر:

Ferguson and M.C.Henry , The American Federal Government ,5th edition, , 1959. New York,

السياسية حول تحديد من هو دكتاتوري ومن هـو ديمقراطـي، وعـلى وجـه التحديـد تلـك الأنظمـة الشـمولية التـي تجـاوزت الاعتبـارات الأخلاقيـة لـدور السـلطة وأهـدافها السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية حيال المجتمع.

((انتهى بعون اللـه تعالى))

المصادر والمراجع

1- د. طعيمة الجرف،نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964

2- د. فتحي الشنيطي، نماذج من الفلسفة السياسية، ط1، القاهرة، 1968

3- د. إبراهيم كية، تاريخ الاقتصاد والفكر الإقتصادي، ط1، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1970.

4- د. عبد القادر الجبوري، التاريخ الإقتصادي، ط1، جامعة الموصل، مطابع مؤسسة الكاتب للطباعة والنشر، 1980.

5-برانت، الإقتصاد السياسي في العصر الوسيط، باريس، مترجم إلى اللغة الإنكليزية،1895.

6- ثومبس، التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للعصور الوسطى، الجزء الأول والثاني، لندن، 1928-1931.

7- مقدمة في تاريخ أبن خلدون، الفصل الخامس والعشرين من المجلد الأول، بيروت، عن مطبوعات دار الكتاب،1956.

8- د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القاهرة، 1963.

9- د. سعيد باسيل، منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي، بيروت، ط1، دار الكاتب، بلا تاريخ.

10- د. عبد الرضا الطعان، ود. صادق الأسود، مدخل إلى: علم السياسة، ط1، بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1986.

11- جود، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة صدقي أبو طالب، مراجعة علي أدهم، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، فبراير 1962.

12- موسوعة الهلال، مطبعة دار الهلال المصرية، القاهرة، يوليو 1968 .

13- د. أبو دوريا، المدخل إلى العلوم السياسية: النظريات الأساسية في نشأة الدولة، ترجمة نوري محمد حسين، جامعة أوستن / الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، مطبعة الديواني، بغداد، 1986.

14- د. محمد طه بدوي، إمهات الأفكار السياسية الحديثة، ط1، القاهرة، 1958

15- د. أحمد فخري، مصر الفرعونية، ط1، القاهرة، 1957

16- د. عبد الحميد متولي، أصل نشأة الدولة، مجلة القانون والإقتصاد، القاهرة، السنة 68، 1948.

17- نيقولا ميكافيلي، المطارحات، تعريب خيري حماد، ط1، بيروت، المكتب التجاري للنشر، 1963.

18- ميكافيلي، الأمير، تعريب خيري حماد، ط2، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1975.

19- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997).

20- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997).

21- أريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البدراوي، القاهرة، 1968.

22- جوز يني بريتزوليني، التواريخ الفلورنسية (عن حياة المؤرخ نيقولا ميكافيلي في فلورنسا) ترجمة طه فوزي، الإدارة العامة للثقافة (مؤسسة كل العرب للترجمة والنشر)، القاهرة، 1964.

23- د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث،دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

24- توماس مور، يتوبيا، ترجمة وتقديم إنجيل بطرس سمعان، دار المعارف، القاهرة 1974.

25- محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1 (عمان – دار الشروق، سبتمبر 1999).

26- غرا مشي، الأمير الحديث، ترجمة زاهي الشامي _ قيس شرفات، دار الطليعة، بيروت، 1970.

27- د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، ط1 (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1999).

28- روبرت يوي وكار ل فر يدريك، دراسات في الدولة الاتحادية، ترجمة برهان الدجاني، ط1، بيوت، دار الشرقية للطباعة، 1964.

المصادر الأجنبية:

1-Heimann, History of Economic Doctrines, First Edition ,London,1959.

2- Ikonomicheskaya Istoriya , Izdateistvo, "Ikonomika" Moskva,1967.

3- F. I. N Rosenthal, Political thoughimedival Islam , " Cambridge at the university ,Press ,1966.

4- C.L.Way per, Political thought, "The teach yourself books", First Edition, London, 1954.

5- H.S.Maine, Acient law, World classics edition, London,1861.

6- E.Genka, Ahistory of policies ,Worlds classic edition, The first part , London,19oo.

7- Robert Derath , Jean- Jacques Rousseau et La science politique deson Temps.Presses Universitares de France Paris , 1950.

8- G. Engels, Ludwing Feuerbuch and The End of Classical German Philosophy , 1886.

9- Morise , An Essay out of Modern Socialist ,1952.

10- G.D.H. Cole , Self Government Industry, 1952.

11- G. Burdeau: Traite de Science Politique- Les regimes Politique Paris ,1952.

12- Fr. J.Turner , The Frontier in American History , New York, 1920.

13- Bertrand de jouvenel , Du pouvoir, Histoire enetuvelle de sa Croissance, Geneve,1947.

14-Ernest Lavisse et Alfred Ram baud; Histoire Generale, tome3,Formatio des grands -1270-1492,Paris , 1894.

15- Les Pouvoirs , Annales de philosophie politigue 2 Vol ,Paris , 1956.

16- D. V. Verney , The Analysis of Political Systems , London , 1959.

17- Ferguson and M.C.Henry , The American Federal Government ,5th edition, , New York, 1959.

النظرية السياسية الحديثة







9789957326234

دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان- ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net